



481

شرح منار العيون
باب العيون

١

العين

العين

العين

عنى عنه

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
1.	Hasan Hüsnü Ps.
1.	461

بسم الله الرحمن الرحيم تسكرا لعمارة

الحمد لله الذي جعل لاصوله سرعة متناهية في الشاهد **و** آفاق
على من اختار انوار كشف الاسرار **و** الصلوة والسلام على
محمد المختار **و** على آل واصحابه الكرام الابرار **و** فيقول فيقول
المفتي محمد الرحمن بن ابي بكر بن الصفي غفر له ولولده **و** يحكي
ما رايت لمحقق المستقيم بالنداء **و** في اصول الفقه للامام الشافعي
حافظ الملة والدين انه ابتكارات النسخ في له شرا **و** ان
في اوجه متناهية كما تالم ير مشد في الاصول **و** ما كتب عليه من
الشروح غاية السؤالا **و** روت انه اخص عليه رعا ساكن طوع
الاقتضا عليه **و** مقتضا على ابرئى يكن عبد الاقتضا **و** ليغ
جملة في الاسفار على كثرة الاسفار **و** يعنى بايجاز الفاظ
على سرعة الاختصار **و** شرف في رواية استيعب في المولد **و** في
المعاني **و** الحمد لله الذي هدانا لهذا **و** لنا وقيل ظن الهداية فيها
و الى الصراط المستقيم **و** هو الشريعة النبوية **و** الصلوة **و**
هي من له الرتبة ومن الملائكة المستغفرة ومن المؤمنين الرعا
و على من اقتضى بالخلق **و** هو ملكه يصدر بها عن النقي
افعاله بهول من غير سب **و** روية **و** العظيم **و** وصفه باقتضا

الحمد لله الذي جعل لاصوله سرعة متناهية في الشاهد و آفاق على من اختار انوار كشف الاسرار و الصلوة والسلام على محمد المختار و على آل واصحابه الكرام الابرار و فيقول فيقول المفتي محمد الرحمن بن ابي بكر بن الصفي غفر له ولولده و يحكي ما رايت لمحقق المستقيم بالنداء و في اصول الفقه للامام الشافعي حافظ الملة والدين انه ابتكارات النسخ في له شرا و ان في اوجه متناهية كما تالم ير مشد في الاصول و ما كتب عليه من الشروح غاية السؤالا و روت انه اخص عليه رعا ساكن طوع الاقتضا عليه و مقتضا على ابرئى يكن عبد الاقتضا و ليغ جملة في الاسفار على كثرة الاسفار و يعنى بايجاز الفاظ على سرعة الاختصار و شرف في رواية استيعب في المولد و في المعاني و الحمد لله الذي هدانا لهذا و لنا وقيل ظن الهداية فيها و الى الصراط المستقيم و هو الشريعة النبوية و الصلوة و هي من له الرتبة ومن الملائكة المستغفرة ومن المؤمنين الرعا و على من اقتضى بالخلق و هو ملكه يصدر بها عن النقي افعال بهول من غير سب و روية و العظيم و وصفه باقتضا

بسم الله الرحمن الرحيم تسكرا لعمارة **و** آفاق
على من اختار انوار كشف الاسرار **و** الصلوة والسلام على
محمد المختار **و** على آل واصحابه الكرام الابرار **و** فيقول فيقول
المفتي محمد الرحمن بن ابي بكر بن الصفي غفر له ولولده **و** يحكي
ما رايت لمحقق المستقيم بالنداء **و** في اصول الفقه للامام الشافعي
حافظ الملة والدين انه ابتكارات النسخ في له شرا **و** ان
في اوجه متناهية كما تالم ير مشد في الاصول **و** ما كتب عليه من
الشروح غاية السؤالا **و** روت انه اخص عليه رعا ساكن طوع
الاقتضا عليه **و** مقتضا على ابرئى يكن عبد الاقتضا **و** ليغ
جملة في الاسفار على كثرة الاسفار **و** يعنى بايجاز الفاظ
على سرعة الاختصار **و** شرف في رواية استيعب في المولد **و** في
المعاني **و** الحمد لله الذي هدانا لهذا **و** لنا وقيل ظن الهداية فيها
و الى الصراط المستقيم **و** هو الشريعة النبوية **و** الصلوة **و**
هي من له الرتبة ومن الملائكة المستغفرة ومن المؤمنين الرعا
و على من اقتضى بالخلق **و** هو ملكه يصدر بها عن النقي
افعاله بهول من غير سب **و** روية **و** العظيم **و** وصفه باقتضا

الحمد لله الذي جعل لاصوله سرعة متناهية في الشاهد و آفاق على من اختار انوار كشف الاسرار و الصلوة والسلام على محمد المختار و على آل واصحابه الكرام الابرار و فيقول فيقول المفتي محمد الرحمن بن ابي بكر بن الصفي غفر له ولولده و يحكي ما رايت لمحقق المستقيم بالنداء و في اصول الفقه للامام الشافعي حافظ الملة والدين انه ابتكارات النسخ في له شرا و ان في اوجه متناهية كما تالم ير مشد في الاصول و ما كتب عليه من الشروح غاية السؤالا و روت انه اخص عليه رعا ساكن طوع الاقتضا عليه و مقتضا على ابرئى يكن عبد الاقتضا و ليغ جملة في الاسفار على كثرة الاسفار و يعنى بايجاز الفاظ على سرعة الاختصار و شرف في رواية استيعب في المولد و في المعاني و الحمد لله الذي هدانا لهذا و لنا وقيل ظن الهداية فيها و الى الصراط المستقيم و هو الشريعة النبوية و الصلوة و هي من له الرتبة ومن الملائكة المستغفرة ومن المؤمنين الرعا و على من اقتضى بالخلق و هو ملكه يصدر بها عن النقي افعال بهول من غير سب و روية و العظيم و وصفه باقتضا

والا فذكر الغير اما الرسول فالسنة والاقافة انقفت الاز
 فالاجزاء والاقا ليقس **اما الكتاب** **س** الامام لله المذكر وهو
 للكتاب عين على كنهه **س** فالقوة **س** هو مصدر القوة
 لريبه المقرق يفتد له المنزلة وعينه **س** المنزلة **س** فخره غير
س على الرسول صل عليه وسلم **س** فخره المنزلة على سائر الانبياء
س المكتوب في المصاحف **س** فخره **س** ما سكت تلاوته وبقية احكام
س المنقولة عنه نقلًا متواترًا **س** وفي المنقولة بالاطار كقوة
 امر فقرة من ايام اقرنت بعان فانه مكتوب في مصحف
 بكسبه **س** فخره بمنزلة اقصه مصحف ابن مسعود مما سطره
 الهرة فاة المشهور امام الامم متواتر القوة حتى قيل انه
 احدث المتواتر **س** وهو **س** في القواف **س** اسم للنظم والمغنى **س**
 لميت عند الجمهور وغيره النظم كجيد لانما في صج جواز الصلح
 قاصدة اما مطلقا او عند الجرح والمواد بالنظم العبارت التي
 تسمى عليها بالخصا وبالغنى ما يتدل عليه العبارت **س** وانما
 يعرف احكام النظم **س** ان لا يوفق احكام النظم التابتة في
 القوة او احكام نثرية محمد الثانية **س** بمجودة اقسامها
س ان اقسام النظم والمغنى **س** فذكر **س** ان المذكور وهو اقسامها

على الاطلاق

النظم هو
 كلام
 منظم
 في
 القواف
 او
 في
 غير
 القواف
 وهو
 ما
 يتولد
 من
 تراكب
 اللفظ
 والبيان
 في
 صورة
 جميلة
 او
 في
 صورة
 قبيحة
 او
 في
 صورة
 متوسطة
 بين
 الجميل
 والقبيح

النظم هو كلام منظم في القواف او في غير القواف وهو ما يتولد من تراكب اللفظ والبيان في صورة جميلة او في صورة قبيحة او في صورة متوسطة بين الجميل والقبيح

س اربعة **س** وكثير منها اربعة ايضا لانه المهتم من النظم
 اما راجعا الى النظم فقط او الى غايته والاول هو الاول
 الثاني اما راجعا الى نثره المسطوح او الى صيغته والاول اما نثره
 نثره بياضه القادر مع الاسباب او غير ذلك والاول
 هو الثالث وهو الثالث وما رجع الى الاسباب هو الرابع
 الاول في وجوه النظم **س** وجوه النظم **س** وطريقه وقدم النظم
 في النظم **س** اللفظ مقدم عليه في المعنى طبقا فقدم وقدم
 صيغة **س** ولغته **س** فيذكر لفظه مع لغته وهو ما يقع
 مادة تركيبه ومع صيغته وهو ما يقع **س** هيئته او صيغته
 وسكنه فاللهنوم من صرخه ضرب نفس الضرب ومن هيئته وقدره
 النظم الرنح **س** فيذكر اللفظ المتوافق وفيه نظم
 وهي اربعة الخاض والعام والمشتك والمبتدلة لالة اللفظ
 اة وضع لغته واحد في نثره او لا كثر فاة سطر الكثر نفعه والآن
 خمسة كاه لم يتزوج واحد بالراء واه كثر تزوج فاوله
 ثالث في وجوه البياض بذكر النظم **س** اي كيف يظهر المعنى
 بالنظم جلي او ضمني والجلية مسوقة اولها تحتل للتخصيص
 الجاز اولها تحتل للنسب اولها واطن على بناء **س** وهو اربعة

وانا قدم وجوه النظم لان الغنى مقدم على المعنى

ابنا الظاهر والنفي والمضمر والحكم **س** لانه معناه اما ظاهر او لا
 فانه ظهر فاما ان يحتمل التأويل او لا فانه احتمل فانه كان الظهور
 بحجج الصيغة فالظاهر والآخر فالنفي وان كان يحتمل فانه قبل
 النسبة فالنفي والآخر الحكم **س** ولهذه الاربعة اربعة نيات
 وهي الحق والمشكل والمجرد والمتعبد **س** لانه ان ضيق معناه
 تحفاؤه اما بغير الصيغة او بنفسها الا قوله الحق والحق
 امكن ان يركب بالتأويل فالمشكل والافادة لانه اشارة
 جوازا لمجرد والافانث **س** والثالث في وجوه استعمال
 وكذا النظم وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والبركة والكتابة
س لانه ان استعمل فيما وضع له حقيقة والامجاز وكذا
 ان كان في ظاهر المرام بحسب الاستعمال فيزي والافانث **س**
 والرابع في معونة وجوه الوقوف على المرام والمعا وهي اربعة
 ايضا **س** لانه بعبارة النفي والمجازية وبالدلالة وبما
 يقتضيه **س** لانه المستلزم اما باللفظ او بالمعنى فالاول
 اذ كان مسوقا للصيانة والافانث والحق والحق لانه
 مفهوم لغة فالدلالة والافادة لانه مفهوم ما رعا فالأ
 قضاة والافانث تحت العاصرة **س** لانه **س**

سيجي
 س

وسيجي والاول في الفكر الاستقواء **س** ومعه معرفة هذه الا
 فانه **س** لانه الاربعة المنفصلة اما عنصرية **س** فانه من شئ
 الفكر وهو اربعة ايضا معرفة مواضعها **س** ان ما قد استقوا
 كالحاص ما حفظ من (نقص بكذا) **س** وترتيبها **س** فيعرف الراجح
 والرجوح فيفتح الراجح عند التعارض **س** وما ينشأ في
 المفهوم من العبارات لغويا لانه او مرعي **س** وان كان
 ان يكون الحكم قطعي او ظاهري او واجب التوقف فيقبلت
 التماثل **س** اما الخاص فكل لفظ هو كالمفهوم **س** وفيه لفظ
 المهملة وما عدا لانه بالبطون **س** معلوم **س** من مخرج المستوك **س** على
 الانواع **س** من مخرج السام **س** وهو **س** ان الخاص **س** اما ان يكون
 خصوصي **س** لانه لفظ مستلزم على كثر من متساوي
 في الحكم **س** او خصوصي النوع **س** لانه كما تحتمل على كثر من
 تنفصل في الحكم **س** او خصوصي العيني **س** لانه لفظ له معنى واحد
 حقيقة **س** كاللينة **س** مثله بل هو الخاص لانه مشترك
 على البرص والمرأ والحكم بينهما متساوية **س** ورجل **س** للنوع
 الخاص **س** ورجل **س** للعين الخاص وهذا فقهان لا ينطق
 ومعه **س** ان الاثر الثاني **س** ان ثانيا وله الخصوص بانية

انما هو من شئ
 عند التعارض
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ

انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ

انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ

انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ

انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ
 انما هو من شئ

في نيلج الشبهة بتناول
الرب في هذا الحكم بالاشارة

قطعا **س** اي مما وجه النظم ارادة الغير عنه ولا يكثر البياة
اي بياة التفسير وهذا مع الاولة بتلازمة لكن الاولة بياة
المذهب والكتسب قوله البعض **م** لكونه يتبين في قوله في كنفه
الخاصة او اذ لم يكثر البياة **م** فلا يجوز زاطا في البعد **س** وهو
الطهارة في الركوع والسجود والاكسوار في العدة والختام
السجدة الثانية كثر الواحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم
الا عرنا لم قصد فان لم تعد **م** بام الركوع والسجود **س**
ومنه قوله تارة اركعوا وسجدوا **م** على سبيل الترتيب **س** كان
قوله البركعة والسجدة في لانه خاص معلوم منناه وهو السجدة
عن الكسواء ووضع الوجه على الارض لكن يلحق به واجبا لكونه
عملا بالليل **م** وبطل شرط الاول **س** وهو ان يتابعه في افعال
الوضوء بحيث لا يخف عضو من قبل اتمام ما اعتلله الهوى **س**
كما قال ما كان رضى بمواظبة صلى الله عليه وسلم **م** والترتيب **س**
وهو ان يراعى الشئ المذكور في الآية كما قال ان في لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يتبدل صلاة امر يصح يفتح الطهور وواظبه
فيصل وجهه ثم يديه كلمة ثم للترتيب **م** والتسمية **س** كما قال
واحيى الطاهر لعل صلى الله عليه وسلم لا وضوء لم يسم له **م**

والا في قوله
الركوع والسجود
فانما هو في
الركوع والسجود
فانما هو في
الركوع والسجود

في قوله
الركوع والسجود
فانما هو في
الركوع والسجود
فانما هو في
الركوع والسجود

في قوله
الركوع والسجود
فانما هو في
الركوع والسجود
فانما هو في
الركوع والسجود

والتي **س** وهي لانه يعقد الصلاة الصلوة كما قال ان في لقوله
له عليه وسلم الاعمال بالنيات **م** في آية الوضوء **س** وهي فاعلوا
وجدهم لانه لانه قوله فاعلوا وركعوا خاصة في مقام
معلوم وهو السجدة والاصابة والسرط بين السجدة يكون
زيادة على النقص ونشأ **م** وشرط الطهارة في آية الطهارة
س وهي وليطوفوا بالبيت العتيق كما قال ان في لقوله
صلى الله عليه وسلم الا لا يطوفن هذا البيت مخش والادوية
لانها خاص معلوم منناه وهو الدور **م** والتأويل **س**
من وبطلنا في ميراث في القرو **م** بالاطهار **س** آية
الربيع **س** وهي المطلقا يتبع بغيره بانفسه ثلثة قرو
لانه الثلاثة اسم خاص لعدم معلوم وحله على الاطهار **س**
انتفاص العدد غير الثلث فيما لا يطلعه في الطهارة من
البيعة فكونه العدة وترتيب بعض الثالث خلاف حله على
الطهارة لانها كسب تلك الطهارة بالانقاء فيكون موافقا للكتاب
م ومحللة الركعة **س** جواب سؤاليه تعد من الركعة في كثر
البياة فلا زاد عليه وانما زاد في عليه مسئلة الخليل والهم
ببانه تعدا قاله فانه طلقها فلا كثر لبعده تنك وتوجا

عين والمراد من الطلاق الثلاث بالاجماع وكلمة حق خاص معناه
 الفاية وهي مشبهة فقط فافوا انتهى المبدأ ثبت الحكم فيما بعده
 بالسبب السابق فيها كونه اصابة الله مشبهة للحكمة الغليظة
 لم يثبت الخلل بالسبب السابق وهو كونه من نباتات اكرم محمد
 الله سبحانه فلا جديد الشيخ وابطاله واذا كان غاية فوضوه
 وعدمه قبل الثلاث بمنزلة عدم كونه قوله محمد والثالث
 والاولى اذ محكية الله انما ثبت **حديث العسيلة** وهو
 قول صلوات الله وسلم لامرأة رفاعة وقد طلقها ثلاثا ثم تكلمت
 بعبد الرحمن بن الزبير فاجابته فاجبت نعمته بالعبدة وقالت
 ما وجدته الا كهدية لولده اتريد ان اكون له عورة او اكون
 قالت نعم فقال عليه السلام والصلح والسلم لاصح من ذوق عسيلة
 ويزوق هو من عسيلة غنم عدم العود بزوج العسيلة
 فاذا اعيد والعود قد ادى الى الحالة الاولى وفيها كذا الخ
 ثبات مطلقا ولم يبق فيكون الله مشتملا الذي عدم فيقوم
 بثلاث مطلقا **لا يقول الله حق شيئا** **ويجوز** **ليكون**
 ما ذكر والنفس كانت عن كونه الله مشتملا للخرام لا فابطاله
 وصف التخليع عن الحديث بما هو كذا لا يجوز **وبطالة**

6 **العصية عن المروى** **مروى** سؤله ايضا وهو انك فوجي
 له قال الواجب بالنفس العظم وهو خاص معناه الابانة
 من حبله سبطا لعصية الماله التي كانت ثابتة بالراي او
 كبر الوعد فقد وقع فيما ان والاولى انما بطلت العصية
يقول الله عز وجل **فانما انكر مطلقا والمطلق منه**
 ما يكره صفا لله تعالى وما يكره صفا له على الخصوص انما يكون كذا
 ليهنك صفة هو له على الخصوص كيكوة الجواز وفاقا وابقا
 استعملها بنفسه لا يبق للعبد مروت فلا يجزي العظم الضم
 كما هو طام المذهب **لا يقول الله عز وجل** **ما ذكر**
ولذلك **اي كيكوة الخاص قطعيا في معناه** **صحي** **اي**
الطلاق بعد الخلع **قال الله عز وجل** **لا يصح** **وجوب** **مطلقا**
بنفس العقد **لا** **اي** **وجود الوطء كما قال الله عز وجل**
في المخصوصة **وهي التي رويت من غير تسمية** **هي**
وقا **المهر مقدرا** **انما غير مضى** **الى العبد** **وقال**
هو مفقود **الراي** **كما في البيع والابان** **علا** **يقول**
قوله **طلقها فلا خير** **قوله** **انما** **وطعت** **بغير حاضر**
هو الوطء والعقوب **وقد** **وخت** **على الاطلاق** **فتبطل**

صريح الطلاق بغير الباني
 عننا وعندها في المباح

وكان في قوله تعالى
وكان في قوله تعالى

فما ينبغي لانه بسببه او الامر و اعلم ان العبد سيؤد اطلاق

عن محمد بن يحيى عن حماد بن عمار عن
الامير المؤمنين جواب

اسم السبب على المصيب واستقبال صفة الامر على سبب الالام
 كما يتم الصانع والذنب وافعلوا الظر والاباحة فكلوا
 مما حلت عليكم والاشياء وكلتمه والافا تبنا بفتح التوابع
 واستغفر من استغفرت والتوابع في غشاء فليؤمنوا
 من شاء فليكنف والسؤال ربنا تغفر لنا **وموجب**
 اي الامر المطلق **الوجوب** وعنده عامة الفقهاء **الوجوب**
 لا الذنب **س** كما ذهب اليه بعضهم مستلزم بان لا يطلب
 المأمور به فذكر في جانب الاقدام وافاها الذنب
 والاباحة **س** كما ذهب اليه بعض اصحاب مالم يستلزم بان
 يقتضي من المأمور به ومنه من وثقه الحكم من الاقدام
 عليه **س** والتوقف **س** كما ذهب اليه طائفة مستلزم بان
 بانه الصبي كما استولت طاعة مختلفة لا يتبعها
 الا بغير تحقيق المعاصرة في الاحكام فيجب التوقف
 بتبني المراه **س** سواء كان بعد الخطر او قبله **س** هذا
 قد بقوله بعض اصحاب السبب انه موجب في الغلظة
 قبل الخطر الوجوب وبعده الاباحة لقوله تعالى فاذا
 طلعت فامطافوا **س** لا تنفاد الخيرة عن المأمور بالبر

الى من يذهب
 جمهور الفقهاء
 وقام المعنى

هذا دليل لقوله
 وموجب الوجوب
 وهو قول الفقهاء

س هذا دليل على عامة الفقهاء **س** بالنص وهو قوله تعالى ما كان
 لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى له ورسوله امر ان يكون لهم الخيرة
 وقوله تعالى ما منعكم الشجره من ان يكون منكم منكم والادع ورد
 في موضع المدح على الخالفة وهو دليل الوجوب **س** واخاف ان الوجوب
 لما ذكر **س** لقوله تعالى في هذا الدين كما لغوه عن امره ان يصيبهم
 فتنة او يصيبهم عذاب اليم فالمراد لا يلحق الاباحة الواجب
س وكذا اذا لا الامام **س** فانه الامه اجتمعت على وجوب طاعة
 له ورسوله ولا سكره فذكر اتباعه المأمور به فيجب عنه وجوب العمل
 الامر الا اذا يقع دليل على عجز **س** والمعقولة بدلالة عليه
س وهو انه الامر اضيق من الغدوس ما يقتضي وجوب
 لا محالة فكذا هذا الكثرة يطلق على الذنب والاباحة **س** واول
 اوجهه بالاباحة او الذنب **س** فهو يكون بطريقه الطيف و
 الجاز **س** فبغير ان حقيقة **س** وهو من غير الحق الاسلام **س** لانه مبني
س اي الاباحة جزء من الوجوب ان السبب ما لا يمكن مباد
 لا يكون واجبا وكذا الذنب لانه الوجوب ما يتبنا على فعله
 ويبقى على تركه والمنه وجب ما يتبنا على فعله **س** وقيل لا **س**
 اي لا يكون حقيقة وهو قوله الكثر **س** لانه جاز اصله **س** اي

١٠ من الواحد الحقيقي والاعتباري فلا يكثر اللفظ الواحد
 وما يكثر من العبادات فيجب بالابالاء والامر من
 ولا يكثر على ما ذكرنا ما كثر العبادات لانه يكثر سببها
 حتى لا يتكرر في اللفظ يكثر سببه وانما سأل في غير
 حاسب لانه كسبه عليه انه مما يتكرر سببه فيكثر كالصوم
 اوله فلا كسبه العبادات وعند الشافعي لما روي عن النكاح
 بكثر المرافقة في قوله طلق نفسك اه نظرها شيئا اذا
 نوى التوبة لانه لو نوى بكثر كلامه وكذا في العاقل
 بكرة على المصدر لانه ولا يكثر المصدر كما يكثر عليه
 الامر ولا يكثر وكذا في قلنا لا تراو بانه التوبة
 الا مرة واحدة لانه لو اراه كل المرات في يجب
 العطف الا بعد ما فوكر لا يوزن الا بعد موت الباء في
 وهو منتزعا بالاجتماع وبالمصدر الواحد لا يعطف الا
 بذكره مرة واحدة وقد يعين النجاء بقراءة ابن مسعود
 زعمنا وبالايجام فلم يبق اليسرى مرادة وبكثر
 ما كثر العطف بتكرار المصدر لغوات الحجة وهو الجاني
 وحكم الامر من الثابت بالامر وهو الواجب ونما

ولذا

الامر وهو تسليم نفس الواجب من امره بالامر من
 الباء يتعلق بالواجب اي الثابت بالامر وهو افعال الطراد
 لانه في الرقة قبل الامر وقضاء وهو تسليم من الواجب
 من امره بالامر ويسمى امرها مكانة الاخرى من الامور
 موضع القضاء والقضاء موضع الامور مجازا
 يقال فلانة امره اي قضاء وقوله له تعالى اذا قضيت
 الصلوة اي اقرئت حتى كثر الامور بنية القضاء
 وبالعكس في العبيد لوجوب تسليم الواجب فيها لانه
 كل واحد منهما خاص بمعنى اصطلاحا فانه استقر في غيره
 يكون مجازا والقضاء كسبه الامور وهو الامر
 عند المحققين من اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي
 زعمه لانه طلاق للبعض من اعم العرافة من
 نحن وعامة اصحابنا في فوائدهم فالواحد القضاء كسبه
 بامر صبيد لانه العبادات عرفت عبادة في وقتها فغف
 حواء لا تعرف عبادة الا بنقض امر وقوله المحققون اه
 الواجب في ثبوت الرقة لا يفظ الا بامارة واحدة
 فيسقط بغير من عبادة هو صفة كما في صفوة العبادات

اولى له شرع عند الموت من الفلك فيضمن به والعبادة
 معقولة اصلا وغير معقولة وصفا فاحتاجت الى التذكير
 ابتداء وتبينت عنه بقاء **س** وفيما اذا نذر ان يعتكف
 شهر رمضان فصاعدا لم يعكف انما وجب القضاء
 بصوم مقصود بصوم شرط الكمال لا الالة القضاء
 وجب بسبب **س** هذا جواب سؤالي تعدى لو كان
 القضاء واجبا بالسبب الاول وهو الاثر بقاء النذر
 لصار قضاء في رمضان الكمال لا لانه شرط لا لانه
 لم يحرره انه واجب بسبب جدير والجواب انه النذر
 بالاعتكاف نذر بالصوم لانه شرط كالنذر بالصوم
 نذر بالصوم والسرط يراعى وجوه ثانيا في انفسها فان
 كتب اذ ذاك بصوم رمضان يعارض سرف الوقت
 وصار كمن نذر بالصوم وهو مقصود لا يجب عليه
 ثم اذا انفصل الاعتكاف عن الصوم فان ما ثبت في
 الفضيلة سرف الوقت بموافاة بحيث لا يمكن تداركه الا
 بادره الى الرضا القابل له كمدة طويلة ليؤتيها
 اطيع والمات فلا ثبت العدة فقط كسركه سرف

الوقت للبحر كما في الصلوة بعد خروج الوقت **11**
 فبقي الاعتكاف مضمونا في الزمة باطلاقة وذلك يقتضي
 صوما كما اذا لم يؤد تلك الصلوة حتى انتقض وضوءه
 يجب عليه بذلك النذر وضوء آخر واذا وجب الصوم
 لا يتأدى بصوم رمضان آخر لان الشرط عاد الى الكمال
 كمن اسلم في الجزء الناقص لا يجوز له القضاء في مثل ذلك
م والاداء انواع كمال **س** وهو ما يؤدى بوصفه
 على ما شرع **م** وقاصر **س** وهو ما يمكن النقصان
 في صفته **م** وما هو شبهه بالقضاء كالصلو **س** المكتوبة
 والوتر في رمضان والتهرايج **م** بجماعة **س** مثال للكمال
م والصلوة منفرد **س** مثال للقاصر لعدم الوصف
 المرغوب فيه وهو الجماعة **م** وفعل اللاحق **س** وهو
 الذي اوردك اول الصلوة وفاته الباقي **م** بعد فراغ الامام
س كمن نام خلف الامام ولم يتنبه الا بعد فراغ الامام فهو
 مؤدوا و يشبه القضاء امانه اداء فليقاء الوقت و امانه
 يشبه القضاء فلانه قد التزمه مع الامام وقد فاته ذلك
 الملتزم حتى لا يتغير فرضه **س** اي اللاحق اذا كان مسافرا

ان كان في فراغ الامام
 وبعد فراغ الامام فانه
 يملك في الالة مالا في القضاء

م بنية الإقامة **س** في هذه الحالة تكون فعلاً شيئاً بالقضاء
م ومنها **س** أي من أنواع الآداء وهذا شروع في بيان أنواع
 في حقوق العباد **م** ردة عين المعضوب **س** وهو آداء كامل
 لآداءه بصفته كما وجب عليه **م** ورتبة **س** أي المعضوب
 إذا كان عبداً مشغولاً بالجنابة **س** بعد أخذه فارغاً و
 هو آداء قاصر لأن لم يكن على الوجه الذي استحق عليه
 آداؤه حتى لو ملكه في المالك قبل الدفع إلى ولي الجنابة برئ
 الغاصب لو جوب أصل الآداء ولو دفع إلى ولي الجنابة
 رجع على الغاصب بقيمة لقصوره في الصفقة **م** وأما ما رجع
 غيره وتسليم بعد الشراء **س** وهو آداء شبيه بالقضاء
 أمانه آداء فلا ينعين حقهم حتى تجبر **س** المرأة **م** على القبول
س وجبر الزوج على تسليم إذا طلبت وأما كونه شبيهاً
 بالقضاء فلأن تبدل الملك أوجب تبدل في الصفقة لا ترى
 أنه كان حرام الانتفاع على المشتري جازية الانتفاع على البائع
 وقد انعكس الأمر ويتبدل الصفقة بتبدل الذات حكماً كما ظهر
 إذا تخلل **م** ولهذا ينفذ اعتاقه فيه **س** قبل التسليم **م** دون
 اعتاقها والقضاء أنواع أيضاً بمثل معقول **س** وهو

ان يعقل فيه المماثلة **م** ومثل غير معقول **س** أي لا يدرك
 العقل **م** وما هو في معنى الآداء كالصوم **س** قضاء **م**
 للصوم **س** الفايته هذا نظير بمثل معقول **م** والغدية **س**
س هذا نظير بمثل غير معقول لأنه لا يعقل المماثلة بين الصوم
 والغدية لاصورة ولا معنى **م** وقضاء تكبيرات العيد في
 الركوع **س** لمن أدرك الإمام فيه وخاف أن يرفع الإمام
 رأسه لو اشتغل بتكبيرات العيد فإنه يكبره لاقتناعه ثم
 للركوع ثم تكبيرات العيد في الركوع من غير رفع يديه هذا
 مثال القضاء الذي شبه الآداء أما كونه قضاء فلفوات
 التكبيرات عن موضعها وأما شبهه بالآداء فلأن الركوع
 يشبه القيام حقيقة لا استواء النصف الأسفل وحكي لأن
 مدرك الإمام في الركوع مدرك لتلك الركعة **م** وجوب
 الغدية **س** أي نصف صاع لكل فرض **م** في الصلوة لاحتياط
س هذا جواب سوال وهو ان الغدية في الصوم يثبت

نص
 أو جزم الغدية في الصلوة بل
 قياساً على الصوم فأجاب بأن
 ينقض غير معقول فكيف عديتموها إلى الصلوة فأجواب
 انما وجبناه للاحتياط لا قياساً لأن ثبوت الغدية عن وجوب الغدية فيها لا حتماً
 الصوم يحتمل أن يكون معلولاً بعبادة الحج والصلوة بآية ان ما ثبت من الغدية عن
 بالعجز وان لم يعقل فوجب الغدية في الصلوة الصوم يحتمل أن يكون معلولاً بآية
 لأنها نظيره في كون كل واحد منهما عبادة بدنية وان لا تكون الغدية حسنة
 مندوبة **م** بجوابها السليمة فقلنا بوجوبها احتياطاً ولهذا قال

محتمل الزيادة في فدية الصلوة بحرية ان شاء الله تعالى اعلم ان قوله يحتمل
ان يكون معلولا بالعجز مشكلا لان بيان الحكم على المستحق في قوله تعالى وعلى
الذين يطيقونه دليل على غلبته وصفه بام ملك

نظير الصوم في كون كل منها عبادة بدنية فيجب فيها ويحتمل
ان لا يكون معلولا فلا يجب فيؤمر بها احتياطاً كما تنصرف
بالقيمة **ش** اي كما اوجبت التصديق بقيمة الشاة المشتركة
للاضحية ان استهلكك وبعينها حية ان لم يستهلكك
م عند فوات ايام التضحية للاحتياط لاحتمال كون
التصديق **ش** بالعين اصلا في التضحية لانها عبادة مالية
الا ان الشريعة تقل قربة التصديق الى الاراقة تطيبا للطعام
الضيافة اذ الناس اضيافة تعالى في هذه الايام الا ان الاحتمال
ساقط في الايام للنص على الاراقة فاذا كانت اعتبر **م**
ومنها **ش** اي من انواع القضاء في حقوق العباد فان
القضاء ينقسم فيها اقسام في حقوقه **م** فاما المخصوص
بالمثل **ش** فهو قضاء بمثل معقول لا استوائيهما في الصورة
والمعنى **م** وهو السابق **ش** على المثل معنى لا صورة اذ فيه
جبر حق المالك من كل وجه **م** او بالقيمة **ش** فيما لمثل لكن
انقطع من ايدي الناس كالعدوى المتقارب وفي مالا
مثل له كالمثاقوت فهو قضاء بمثل معقول لتحقيقها فيما
هو المقصود وهو المالية غير ان حقه لما كان متعلقا

بالصورة

هذا نظير قضاء شبه الاداء قبل في عبادته سأل كل ان تسليم القيمة قضاء محالة 13
فكان ينبغي ان يقول وقضاء القيمة واجب عليه بان الاداء استعمال مكان القضاء اختار
لفظ الاداء اهتماما ببيان معنى الاداء اذ فيه ابن ملك **م** صحت التسمية عندنا
خلوفا للشافعي لان جهالة جهالة في الوصف لا في الجنس كسمية ثوب او دابة فيتحمل فيما
بالصورة والمعنى كان هذا قاصدا **م** وضمان النفس **ش** بني على المسامحة كالشكاح دون
والا طرف بالمال **ش** في حالة الخطاء فهو قضاء بمثل
غير معقول اذ لا مماثلة بين الاداء والمال لانه ماكد
والمال ملوك **م** واداء القيمة فيما اذا تزوج على عبد
بغير عينه **ش** فهو قضاء في معنى الاداء اما كونه قضاء
فلان قيمة الشيء غير فاداءه قضاء واما بيان معنى
الاداء فلان العبد لما كان مجهول الوصف لا يمكن
تسليمه الا بتقوية فصار القيمة اصلا من هذا الوجه
م حتى يجبر على القبول **ش** اي قبول القيمة **م** كالواثاق
بالمسمى **ش** اي بعبد وسط فانها تجبر على قبوله **م** وعن هذا
ش اي باعتبار ان المثل الكامل سابق **م** قال ابو
حنيفة رحمه الله في القطع ثم القتل **ش** اي اذا قطع
واحد ليد رجل ثم قتل قبل ان يبرأ **م** عبد الولي فعلها
ش اي يتخير الولي بين قطع ثم قتل وبين قتل من غير
قطع لانها جنايتان عنده وعندهما يقتله ولا يقطع
لان القطع موقوف في حكم السراية فحق سرى سقط
حكمه وكانا جناية واحدة قاله **م** ولا يضمن المثل بالقيمة

لان القيمة لم تجب بالعقد لانه ما سماها وانما اعتبرت لان تسليمه لا يمكن له بمحضها ان يملك

اذا **ش** غضب **م** م انقطع المثل **ش** عن ايدى الناس
م الا يوم الخصومة **ش** لان المثل المقاصر لم يشرع مع
 احتمال الاصل والاصل موهوم بالترتب الى او آت وانقطاع
 الاحتمال بالخصومة وذلك وقت القضاء **م** وقلنا المنافع
 لا تضمن بالاتلاف **ش** لما مر ان المثل المعقود كامل وقاصر
 وحيث لم يوجد امتنع الايجاب لان الضمان بالمثل ولا
 مماثلة بين العين والمنفعة صورة ولا معنى لكونها مالا
 متقوما بخلافها **م** والقصاص **ش** لو وجب على رجل قتل
 اجنبى **م** لا يضمن بقتل القاتل **س** اى لا يضمن ذلك القاتل
 لولى القصاص شيئا لان تلك القصاص ليس بمال فلا يماثل
 المال صورة ولا معنى ويضمنه الشافعى الديمة ومالك
 النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول **ش** اذا
 رجح الشهود لان ملك النكاح ليس بمال متقوم فلا يضمن
 بالمال عند الاتفاق ويضمنهم الشافعى بمهر المثل **م** وكابدة
 للمأمور به من صفة الحسن **س** الحسن والقبح يطلقان على
 ملائم الطبع ومنافره وعلى صفة كمال وصفة نقصان
 وعلى متعلق المدح والذم ضرورة ان الامر حكيم **س**

١٤٦
 والحكيم لا يائس بشى الا بحسنه قال الله تعالى ان الله لا
 يائس بالفشى **م** وهو **س** اى الحسن نوعان **م** اما ان يكون
ش حسنا لعينه **س** اى اتصف بالحسن بمعنى ثبت
 في ذاته **م** وهو **س** ثلثة انواع **م** اما ان لا يقبل السقوط
 او يقبله او يكون ملحقا بهذا القسم **ش** اى الحسن لعينه
م لكنه مشابه لما حسن بمعنى في غيره كالتصديق **ش** مثال
 لما حسن لعينه ولا يقبل السقوط لانه لو تبدل كان كزرا
م والصلوة **ش** لما حسن لعينه لدلالة الله على تعظيم الله
 تعالى لكن يقبل السقوط بالعزم **م** والزكوة **ش** للملحق
 بالحسن لعينه لكنه مشابه للحسن لغيره لان حسنها بواسطة
 دفع حاجة الفقير فاشبهه لغيره ولان هذه الواسطة
 مخلوقة لله لاصنع الفقير فصارت كلا الواسطة
 فالتحققت لعينه **م** او **ش** حسنا لغيره **ش** اى لمعنى
 ثبت بغيره **م** وهو **ش** نوعان **م** اما ان لا يتأذى **ش**
 ذلك الغير بنفس المأمور به او يتأذى **ش** به **م** او
 يكون **ش** ذلك الحسن المطلق الشامل بجميع الاقسام
م حسنا حسن في شرطه بعد ما كان حسنا لمعنى في نفسه

او ملحقا به **ش** اي باطن بمعنى في نفسه او لمعنى في غيره ولم يذكر اعتقاد اعلی الفهم **م** كالوضوء **ش** مثال لما حسن لمعنى في غيره وهو التمكن من اداء الصلوة لان نفسه لانه ليس بعبادة مقصودة ولا يتاذى فان المقصود منه الصلوة وهي لا يتاذى به بل بفعل مقصود **بعد** **ش** وللهاد **ش** لما ليس بخسن لعينه لانه تعذيب العباد وتخزيب البلاد وحسنه لاعلاء كلمة الله تعالى ويتاذى لان الاعلاء بنفسه المأمور به **م** والقدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما **لزم** **ش** لما حسن لشرطه بعد ما كان ايجابه فان اطن الحاصل للمأمور به من قبيل اشتراط القدرة الممكنة للمكلف من الاداء ولا شك في حسن لقبه تكليف العاجز فصار كل من الايمان والصلوة والزكوة والوضوء والاجهاد حسنا لمعنى في شرطه بعد ما حسن لعينه او لغيره **م** وهي **ش** اي هذه القدرة **م** نوعان مطلق وهو ادى ما يتمكن به المأمور من اداها **لزم** **ش** بدنيا كان او ماليا **م** وهو **ش** اي هذا النوع من القدرة **م** شرطا في اداء كل امر **ش** كالوضوء والصلوة واجه الزكوة من الماء والقوة والاستطاعة والغنى

م والشرط **ش** اي مطلق القدرة **م** لاحقيقة **ش** 15 لان حقيقة القدرة التي هي عليه التكليف لا تسبق الفقد ولا بد من سبق التكليف الفعل فقلت الشرطية لسلامة الآلات وصحت الاسباب فثبت ان للشرط التوهم **م** حتى **ش** قلنا **م** اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر او ظهرت احواله في آخر الوقت **ش** مقدار ما يسع فيه التوبة **م** لزمه الصلوة لتوهم الامتداد في الوقت توقف الشمس **ش** كما كان سليمان **م** فثبت بهذا القدر وجوب الاداء ثم بالعجز اطلق يتنقل الحكم الى خلفه وهو القضاء **م** وكما **ش** **ش** سمي به يتمكن المكلف من الفعل مع صفة اليسر وهو القدرة الميسرة للاداء **ش** اي الموجبة تيسير الاداء على العبد ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب **ش** لانها شرط في معنى العلة ومغيرة للواجب من العسر الى اليسر تقدير ادمي كالتما في الزكوة فان الاداء ممكن بدون الا ان اليسر يحصل به كيلا ينقص اصل المال **م** حتى بطلت الزكاة والعشر والخراج بهلاك المال **ش** اي لا اشتراط دوام هذه القدرة لدوام ما وجب بها يبطل

بالكامل لانها زينة على المكنت بدونه لانها ليست بالكلية ثم اليسر بالقدرة لا يثبت الا التمكن فثبت

الزكوة بهلاك النصاب كونها واجبة بالقدرة المستمرة
 حيث علقنا بالمال الموصوف وقد هلك وكذا العشر بهلاك
 الخارج واخراج اذا اصطلم الزرع **أقدم** خلاف **الاول** **ش**
 اي القدرة الممكنة فان بقاء ما ليس شرط لبقاء الواجب
م حتى لا يسقط **الحج** بفوات ملك الزاد والراحلة بعد عي
 تقرر الوجوب **م** وصحة الفطر بهلاك المال **س** بعد الوجوب
 لثبوتها بقدرة ممكنة لان شرط الاستطاعة بقوله تعالى
 من استطاع ولا يتحقق الا بهما وشرطها اهلية للاغناء بقاء
 بقوله عم اغنوم ولا يتحقق الا من الغناء ومن اجاب الواجب
 عن وجوبها بمسرة لاستنطاق الزاد والراحلة والنصاب
 وما زاد ان على اصلها فانها الصحة بحيث يمكن ويتسبب
 وملك نصف صاع **م** وهل يثبت صفة الجواز للمأمور به
 اذا اتى به **س** اي المأمور بالمأمور به **م** فقال بعض المتكلمين
 لا يثبت **س** صفة الجواز للمأمور به بمطلق الامر حتى يقرن
 به دليل مستدلين بان من افد حجة فهو مأمور بالاداء شرعا
 ولا يجوز المودي اذا اداه **م** والصحيح عند الفقهاء انه
 يثبت به **س** اي بمطلق الامر **م** صفة الجواز **س** للمأمور به

في وجوب
الزكاة

ليقول ببقائه لان الوجوب خاص والجواز عام ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام الا يرى
 ان الصوم يوم عاشور كان فرضا قبل تنسخ وجوب الاداء فيمنه ينسخ الجواز ولنا ان
 موجب

لان مطلق يقتضي حسن المأمور به وذلك بعد جوازه **م**
 وانتفاء الكراهة **ش** ليخرج قول الرازي صفة الجواز
 بثبت بمطلق الامر فقد تناولا الامر ما هو مكره كاداء
 عصر يومه بعد تغية الشمس فانه جائز مأمور به وهو
 مكره لنا اي بالامر يثبت الاذن به لانه لم يطلت الاجازة
 ومن ضرورية انتفاؤها والكراهة منها ليست للصلوة
 بل لتبعية عبدة الشمس والمأمور به الصلوة **م** فاذا عديم
 صفة الوجوب للمأمور به لا يثبت صفة الجواز عندنا خلافا
 للشافعي **س** له صوم يوم عاشوراء نسخ وجوب
 الاداء فيه ولم ينسخ جوازه ولنا ان موجب الواجب
 الاداء على وجه لا يجوز تركه وموجب الجواز جواز الترك
 وبينهما تناف فلا يضاف غير موجب اليه والشرطي
 لا يبقى امر بعد نسخ موجب فلا يضاف الجواز او الواجب
 اليه وصوم عاشوراء بناء على انه مشروع
 للعبد كسير الايام لا بذلك الامر **م** والامر نوعان مطلق
 عن الوقت **س** وهو الذي لم يتعلق اداء المأمور به
 بوقت محدد وعلى وجه يفوت الاداء بفواته **م**

لان مطلق يقتضي حسن المأمور به وذلك بعد جوازه **م**
 وانتفاء الكراهة **ش** ليخرج قول الرازي صفة الجواز
 بثبت بمطلق الامر فقد تناولا الامر ما هو مكره كاداء
 عصر يومه بعد تغية الشمس فانه جائز مأمور به وهو
 مكره لنا اي بالامر يثبت الاذن به لانه لم يطلت الاجازة
 ومن ضرورية انتفاؤها والكراهة منها ليست للصلوة
 بل لتبعية عبدة الشمس والمأمور به الصلوة **م** فاذا عديم
 صفة الوجوب للمأمور به لا يثبت صفة الجواز عندنا خلافا
 للشافعي **س** له صوم يوم عاشوراء نسخ وجوب
 الاداء فيه ولم ينسخ جوازه ولنا ان موجب الواجب
 الاداء على وجه لا يجوز تركه وموجب الجواز جواز الترك
 وبينهما تناف فلا يضاف غير موجب اليه والشرطي
 لا يبقى امر بعد نسخ موجب فلا يضاف الجواز او الواجب
 اليه وصوم عاشوراء بناء على انه مشروع
 للعبد كسير الايام لا بذلك الامر **م** والامر نوعان مطلق
 عن الوقت **س** وهو الذي لم يتعلق اداء المأمور به
 بوقت محدد وعلى وجه يفوت الاداء بفواته **م**

اراد به ان لا يقيد بالمال لان يقيد بالمستقبل

هذا يدل على ان المقتضى لا يقيد بالمال لان يقيد بالمستقبل
ووجه الطلب ان المقتضى لا يقيد بالمال لان يقيد بالمستقبل
ووجه الطلب ان المقتضى لا يقيد بالمال لان يقيد بالمستقبل

كالزكوة وصلة الفطر وهو **س** اي المطلق على الترخي
س عند الاكثر **م** خلافا للترخي **س** فانه عند على الفور
والفور وجوب تعجيل الفعل في اقل اوقات الامكان
والترخي جواز تأخير عنه فكونه للفور لا يقتضيه الامر
وجوب الفعل اول وقت الامكان لسقوط الفرض
لو اتي به فتأخير نقص وجوبه اذا الواجب لا ينكر
وتأخير ترك وقت وجوبه وكونه للترخي **م** ليلا يعود
على موضوعه بالنقص **س** فان افعال التاعة مقيد
بوجوب الاسراع على الفور وافعل مطلقا لو اقتضى
الفور صار كالمقيد فلم يبق مطلقا فيعود على موضوعه
بالنقص **م** ومقيد **س** وهو ما خص جوازه بوقت عين
يفوت بفواته **م** وهو **س** اي المقيد اما ان يكون الوقت
ظرفا للؤدي **س** فيؤدي في بعضه **م** وشرطا للاداء **س**
فيفوت الاداء بفواته **م** وسبب الوجوب **س** فيختلف
الواجب باختلاف الوقت ان كاملا فكاملا وناقصا
فناقص **م** كوقت الصلوة وهو **س** اي هذا النوع **م**
اما ان يضاف الى اجزاء الاول **س** اذ لو جعل كل الوقت

فان كانت
فان كانت
فان كانت
فان كانت
فان كانت
فان كانت
فان كانت
فان كانت
فان كانت
فان كانت

سببا لزم ان لا يصح الاداء في الوقت فجعل بعضا
والاول اول لعدم المزاحم حق لو شرع فيه تعين
للسببية **م** او الى ما يلي ابتداء الشروع **س** اذ لم يؤد
في الاول فبصره كسببا فان ادا والا انتقل وكذا الى
ان يضيق لان ما يتصل به اولي بالسببية لقرينة ما والى
اجزاء الناقص عند ضيق الوقت **س** ان لم يؤد قبل فحينئذ
اذ لم يبق ما يتصل به **م** او الى جملة الوقت **س** ان لم يؤد
في الوقت لزوال الداعي الى اجزاء **م** فلهذا لا يتأدى عمر
امه في الوقت الناقص **س** وهو وقت تغير الشمس
من يوم اذ سببه كل الوقت وهو كامل فلا يتأدى بالناقص
م بخلاف عصر يومه **س** فانه يتأدى في الناقص لان سببه
اجزاء الاخير وهو ناقص **م** ومن حكمه **س** اي هذا النوع
م اشتراط نية التعيين **س** فالتنية لتمييز العبادة عن
العادة والتعيين لتعدد المشرع **م** ولا يسقط **س**
التعيين لضيق الوقت **س** لانه من العوارض وعلى
لا يعارضه الاصل فلا يردان التعيين لكون الوقت
يسع غير الواجب فاذا ضاق ولم يسع غير ينبغي

وان المقتضى
عند الاكثر
م خلافا للترخي
س فانه عند على الفور

والفور وجوب تعجيل الفعل في اقل اوقات الامكان
والترخي جواز تأخير عنه فكونه للفور لا يقتضيه الامر
وجوب الفعل اول وقت الامكان لسقوط الفرض
لو اتي به فتأخير نقص وجوبه اذا الواجب لا ينكر
وتأخير ترك وقت وجوبه وكونه للترخي م ليلا يعود
على موضوعه بالنقص س فان افعال التاعة مقيد
بوجوب الاسراع على الفور وافعل مطلقا لو اقتضى
الفور صار كالمقيد فلم يبق مطلقا فيعود على موضوعه
بالنقص م ومقيد س وهو ما خص جوازه بوقت عين
يفوت بفواته م وهو س اي المقيد اما ان يكون الوقت
ظرفا للؤدي س فيؤدي في بعضه م وشرطا للاداء س
فيفوت الاداء بفواته م وسبب الوجوب س فيختلف
الواجب باختلاف الوقت ان كاملا فكاملا وناقصا
فناقص م كوقت الصلوة وهو س اي هذا النوع م
اما ان يضاف الى اجزاء الاول س اذ لو جعل كل الوقت

فلا إن فلا يدفع عن القضاء وأما إذا
نوى من اليد لنفقد الامساك من أول
النهار كمثل الوقت وهو القضاء ابن مقله

بل يقع عما نوى **م** عند أبي حنيفة رحمه الله **ش** وقالوا هو
 كما لم يقم لان الشرع رخصه بالفطر للشقة فاذا ترك
 الترخيص اوى المقيم وله ان وجوب الاداء لما سقط
 عن المسافر صار رمضان في ادائه بمنزلة شعبان و
 اذا نوى واجبا آخر في شعبان يصح فكذا في رمضان
م بخلاف المريض **ش** فانه اذا نوى واجبا آخر يقع عن
 صوم الوقت لتعلق رخصته بحقيقة العجز فنصوم فوات
 سبب الرخصة فالتحق بالصحيح **م** وفي النفل غروايتان
ش في رواية نية المسافر النفل كواجب آخر واصحهما
 يقع عن الفرض لانه انما رخص قضاءه بحقه وتخفيفا عليه
 فيظهر فيما ضرورة **م** او يكون **ش** الوقت **م** معيارا للاسبأ

كقضاء رمضان **ش** فإنه لا يتحقق قضاء صومين في يوم
والسبب في القضاء ما هو سبب الأداء وهو شهود
الشهر وتثنية التعيين **ش** من الليل لعدم تعيين
الاقوات للصيامات فيقع الامساك في اول اليوم عن
مشرع الوقت وهو النفل **و** لا يجتمل الفوات **ش**
لان وقت العزم خلاف الاولين **ش** ومما الصوم والصلوة

سقوطه ولا يتعين بالتعيين **ش** بان قال عشت هذا
الجزء للسبب لان تعيين المطلق تصرف ليس للبعد الا
بالاداء **ش** فيتعين ضرورة الفعل كما كانت **ش** في اليمين
يختار نوعا من الكفارة بالفعل ولو عين قصد اقل ان
يفعل الآخر بعد التعيين **م** او يكون **ش** الوقت **م**
معيار **ش** اي مقدار **م** وسببا لوجوب شهر رمضان
ش فان الصوم قدر بالوقت حتى ازداد بازديده
ونقص بنقصانه واضيف اليه فقبل صوم شهر رمضان
والاضافة دليل السببية **م** فيصير غير منفيا **ش** لكونه
معيارا وسببا فلا يصح فيه الا صوم واحد ولا يشترط
نية التعيين **ش** اي كون صومه من رمضان لتعينه والا
طلافا في التعيين تعيين **م** ويصاحب بمطلق الاسم **ش**
اي يتأدى الواجب بنية مطلق الصوم ومع الخطاء
في الوصف **ش** بان نوى القضاء او الكفارة او النقل
لانه متعين للعبادة باصل النية ووصف الرضا بنية
متعين لانتفاء شرعية غيره **م** الا في المسافر بنوى
واجبا آخر **ش** فان هذه النية لا يصاحب صوم الشهر

وہی ہے جس نے

فوقه

لان العقل لا يقبل الا تفكيرا
 غير ذلك نوعان وصفا **ش** اي لا يقبل الا تفكيرا
م ومجاورا **ش** اي صاحب ومقارنا في الجمل **م** كالقرفش
 قبيح لعينه وضعلا لان واضع اللغة وضع لفعل قبيح في
 ذاته عقلا **م** وبيع **ش** قبيح لعينه شرعا لان البيع متبا
 مبادلة مال بمال شرعا والحق ليس بمال شرعا لا وضعا
 لان العقل لا يحكم بقبحه وصوم يوم **ش** قبيح باعتبار
 وصفه وهو انه يوم ضيافة لا بذاته لانه اسكته في وقت
م والبيع وقت النداء **ش** قبيح لعينه مجاور للبيع وهو
 ترك السعي الواجب جواز انفصال ترك السعي عن البيع
 والعكس **م** والنهي **ش** اطال عن ما يدل على ان قبيح لعينه
 او لغيره **م** عن الافعال الجسيمة **ش** اي التي تعرف جثا
 ولا يتوقف تحققها على الشرع كالقتل **م** يقع على القسم
 الاول **ش** وهو القبح لعينه لان الاصل ثبوت القبح في النهي
 عنه لا في غير الا اذا قام دليل بخلافه **م** وعن الامور
 الشرعية **ش** وهي التي يتوقف تحققها على الشرع كالصلوة
م يقع على الذي اتصل **ش** القبح **م** وصفا لان القبح يثبت
 باقتضاء **ش** للنهي عنه فلا يحقق **ش** اي لا يمكن ان
 يثبت القبح بغيره بخلافه في القصور في الامور الكبرية فانما وجب
 به بعضها من القيام والقرابة كان عبادة وان لم يتم صلواته لم يجز
 ولم يتقدم بعبادة بل بها هو السلوك والمضي اياها يكون استنادا
 عن ابطال العمل وهو واجب وكيفية لاطاعته وتحتل بالمعصية وتثبت
 المعنى يكون استنادا من معصية بطاعته وانما بالاعتصية وهو ابطال العمل

فان قلت ان ارادوا كذا في اليوم ويومين يستحق فاعلم انه
 العقوبة كتمان الشق منه يكون الفاعل لكل وقت وقد فرض دونه هذا
 وان ارادوا انهم كراهم القربة ما يتم ان يكون مسلما ومحرا يرضى والمنصوص
 بخلافه فلما انها نحرارها كراهم عزراة وانما كراهم مستحله لان حرمة نيت بالا
 جملة كذا في الامور وجايع الا كراهم تامل لان ولحق الحق يقرر اذا كان مكررها كين
 يثبت حرمة ابن ملك

يثبت القبح **م** على وجه يبطل به **ش** اي بذكر الوجها المقضي
 وهو النهي **ش** بيانه انه تعالى نهى عبادة ابتلاء فلا بد من
 تصور وجود المنهي عنه ليبتلى العبد بين ان يفعل فيعاقب
 او يترك فيثاب فلو قبح لعينه في الشرعيات لبطل ولم يوجد
 شرعا والنهي عن المستحيل عبث فيبطل النهي المقضي
 وفيه ابطال القبح المقضي فيعود على موضوعه بالنقض
 واذا حمل على القبح للغير يكون المنهي ممكنا والمقضي وهو
 القبح والمقضي وهو النهي محفوظين **م** ولهذا **ش** اي لكونه
 النهي عن الافعال الشرعية واقعا على ما قبح لغيره **م**
 كالربا **ش** وهو معاوضة مال بمال في احد الجانبين
 فضل خال عن العوض مستحق بعقد المعاوضة او
 سائر البيوع الفاسدة **ش** كالبيع بشرط الخدم **م** وصوم
 يوم النحر **ش** والايام المنهية **م** مشروعا باصل **ش** لان ركنها
 البيع وجد في الربا والبيوع الفاسدة وهو الايجاب
 والقبول من اصله محذور لان الصوم مشروع فيه من
 حيث انه يوم ولهذا يملك بالقبض ولو نذر صوم وصام
 صح **م** غير مشروع بوصفه **ش** وهو الفضل في الربا لفوات

المساوات التي هي شرط الجوار والشرط الفاسد في البيع
 فانه كالوصف لانه امر زائد واستلزام صومه الاعراض عن
 الضيافة فمن يتعلق النهي بالوصف لا بالاصل والنهي عن بيع
الخرق والمضامين وهو ما في ظهور الالباء والملاقيح ش
 وهي ما في ارجاء الامتياز ونكاح المحرم ش جواب نقض
 على اصلنا وهو ان هذه تصرفات شرعية فالنهي عنها يقتضي
 المخروعية والجواب ان النهي عنها مجاز عن النهي لان محل
 البيع والنكاح معدوم فكان ش النهي عنها منسحا لعدم
 محل ش اي محل النهي وقال الشافعي في التبيين ش اي
 الحلية والشرعية ش ينصرف ش النهي المطلق الى القسم
 الاول ش وهو ما في عينه ش قولنا بالمال القبيح ش اي بان
 النهي يقتضي القبح مطلق والمطلق ينصرف الى الكمال كما قلنا
 في الحسن في الامر ش المطلق يقتضي الحسن لعينه لان النهي
 في اقتضاء القبح حقيقة ش لا استحالة نفيه كالامر واقضاء
 الحسن ش فانه حقيقة ش لان النهي عنه معصية ش وفعله
 حرام فلا يكون مشروعا ش لان مشروعيته يقتضي عدم
 حرمة ما يسبغها من التفساد فلا يجتمع ش ولهذا ش لكون

وموالي

وموالي مواليد وفيه جمع بين الحقيقة والجواز والجواب
 انما دخلوا لان ظاهر الاسم صار شبهة ش اي
 لاسم الابناء والموالي من حيث الظاهر يتناول
 الفروع لنسبتهم الى الجدة جاز فصار ذلك شبهة في
 حق الدم ش بخلاف السبعان على الالباء والامهات حيث
 لم يدخل الاجداد والجدات ش اي لم يعتبر هذه الشبهة
 الناشئة من تناول ظاهر في اثبات الامان
 الاجداد والجدات ش لان ش اي اعتبار الصدة
ش بطريق التبعية فيلحق بالفروع دون الاصول ش
 اذا الاجداد والجدات اصول فلا يكون اشباغا ش وانما
 يقع على الملك والاجارة والدخول خافيا ومنعلا
 فيما اذا خلف لا يبيع قدمه في دار فلان ش جواب
 سوال ايضا بيانه اذا خلف لا يبيع قدمه في دار فلان
 ولم يعتبرها ولائيه لم يقع على المملوكة والمساخرة و
 العارية وفيه جمع بين الحقيقة والجواز وكذا لو دخل
 خافيا او منعلا او راكبا وفيه جمع بينهما والجواب
 انما يقع ش باعتبار عدم الجواز ش اي صار المنفذ

اسم لكل ما عاك والسحاب عال والمطر منه هذا
 في لقطيات م وفي الشرعيات الاتصال من حيث
 السببية والتعليل في اي اتصال السبب بالسببه
 والعلته بالمعلول **في نظير الصورة** - في المحسوس
 فكما لا مشابهة بين السماء والمطر لا مشابهة بين السبب
 والسبب والعلته والمعلول فالأصل من حيث
 المجاوزة **والأصل** اي اتصال عقد مشروع
 بعقد مشروع م في المعنى المشروع كيف شرع
 اي لان معنى شرع ذلك العقد المشروع م نظير
 المعنى م كالهبة والصدقة متصلتان معنى من حيث
 ان كلاهما عليك بغير عوض فيستعار الهبة للصدقة فيما
 وبسبب التفرقة لا يرجع والصدقة للهبة فيما تصدق
 على الغنى حتى يرجع **والأول** - اي هو نظير
 الصورة على نوعين احدهما اتصال الحكم بالعلته كما
 اتصال الملك بالشرأ وان يوجب الاستعارة من
 الطرفين لان على جوارها المجاورة والى الممتدة
 بالاقترار وبو بين العلة والمعلول من الجانبين لان
 العلة لم تشرع الا بحكمها فافتقرت اليه من حيث النعم من الحكم

لا يثبت الأبله فافتقر اليها من حيث الجود
 فاستوى الاتصال فعمت الاستعارة م
 حتى اذا قال ان يشتري عبد فهو حر وبني
 به الملك او قال ان ملكك ونوى به الشراء بقدر
 ديانته فيها م فاذا اشترى نصف عبد فباعه ثم
 اشترى النصف الآخر يعنى هذا النصف وفي الملك
 لا يعنى ما لم يجمع الكل في ملكه فان قال غنيبت
 بالشرأ الملك صدق ديانته لا قضاء وبالمملك الشراء
 صدق ديانته وقضاء لانه يستعار العلة للحكم في الأول
 ولكم للعلة في الثاني فبما فيه تخفيف وهو الأول
 لا يصدق قضاء للثمة وفيما فيه شديرو هو الثاني يصدق
 م **والثاني** من ندعى الأول م اتصال المسبب
 بالمحفوف وهو المفضل للحكم في الظلم وان لم يكن
 موضوعا له بالسبب كاتصال زوال ملك المتعة
 بزوال ملك الرقبة م فان زواله مفضل
 الى زوال ملك المتعة فيكون سببا له وفي هذا
 النوع انما يجوز الاستعارة من احد الطرفين م فتصح

استعارة السبب الحكم وهو ذكر السبب وإرادة
 للسبب **م** دون **عكس** **م** لان جواز ما بالانقار
 وهو بالافتقار وهو من جهة السبب لا افتقار
 الحكم الى السبب فاما السبب فستفنى عن الحكم
 لقيام بنفسه وحصول حكم الاصلى الموضوع له **م**
 المسبب به اتفاق فيستعار العتق لا الطلاق للعتق
م واذا كانت الحقيقة متعذرة **م** بحيث
 لا يتوصل اليها الا بعشقة **م** او مهجورة **م**
 بحيث يثبت الوصول ولكن بتركه **م**
 غير الى الجواز بالاجماع كما اذا حلف لا ياكل من هذه
 التمرة **م** مثال للتعذرة والجواز ان لا ياكل ثمرها
 او لا يبيع قدمه **م** ودار فلان **م** للمهجورة والجواز
 ان لا يدخل **م** والمهجورة شرعا كالمهجورة عادة **م** حتى
 التوكيل بالحضرة الى الجواب مطلقا **م** فان
 الحضرة مهجورة شرعا لقوله **م** ولا تنازعوا في صدار
 الى الجواز وهو الجواب حتى لو اقر على موكله **م**
 واذا حلف لا ينكح هذه الصبية لم ينفذ به مان **م**

م

م فلو كلفه وهو شاب او شيخ حنث لان ترك
 كلامه مهجور شرعا لترك الشرع وهو حرام لقوله **م** من
 لم يرحم صغيرنا فليس منا فكان المراد الذات **م**
 واذا كانت الحقيقة مستعملة **م** غير مهجورة
 شرعا وعادة **م** والجواز متعارف **م** متبادر
 الى الفهم في الفرف او اكثر استعما لا في عرف الناس
 من الحقيقة **م** فهي اول عند ابي حنيفة رحمه الله
 خلا قالها **م** فعندهما الجواز **م** كما اذا حلف
 لا ياكل من هذه الحنطة او لا يشرب من هذه الفرات
م ولا نية له فعنده حنث باكل عينها وبالكسر
 منه لا باحطيه من الاوانع للاستعمال للحقيقة او عينها
 توكل بالصلى وغيره والكسر عادة البوادي وعنده
 بما يتخذ منها كالحطيه كعينها وبالاغراف منه كالكرع **م**
م الاختلاف **م** بناء على ان الحلفية **م**
 اى ان الجواز خلف عن الحقيقة **م** في الحكم **م**
 دون الحكم عنده **م** فخرج الحكم دون الحكم
 فصارت اول لان لالف لا يترحم الاصل **م** وعنده

س هو خلف عن الحقيقة **م** في الحكم **س** وفي
الحكم للجواز رجحان لانه شمل الحقيقة والجواز فعبار
شتملا على حكم الحقيقة والعرف فصار اول **م** ويظهر
الخلافا في قوله بعده وهو اكبر ستا منه ابني **س**
فانه يعتق عنده لان الظلقة لما كانت في نفس الحكم
صحة الحكم وهي يكون الكلام صالحا لا فادة المعنى بكونه
مبتدأ وخبر او قد وجد لان هذا ابني وضع لاثبات
البنوة وقد تغذر الحقيقة فتعين الجواز وعندما لان
الظلية في الحكم ولا بد لثبوت الخلف من تصور
الاصل بغيره لان يكون الاصل في محرم موجب الحكم
وكن يتغذر لعارض يخالفه الجواز في اثبات الحكم
وهذا الكلام في نفسه غير منعقد لانجاب الحكم اصلا
م وقد يتغذر الحقيقة والجواز معا ان كان الحكم نقيض
س فيبطل الكلام **م** كما في قوله لامرأة هذه بنتي
وهي معروفة بالنسب وتولد عنده او اكبر ستا منه
حق لا يقع اطعمة بدلت ابدا **س** سواء اصر او
اكذب نفسه كمن يفرق في الامر لانه ابل يمنع الجواز

25 اما تغذر الحقيقة في الاكبر فظاهرا واما في الاصغر فلان
الشرع يكذب لاشتهار النسب من الغير واما تغذر
الجواز فلان المحرم الذي يثبت بهذه بنتي المحرم الذي
يقنع بطلان النكاح لان البنتية اذا ثبتت تظهر
اطعمة من الاصل وليس في رسم اثباته والذي في
وسم اثبات المحرم يقنع صحة النكاح السابق ويكون
حقا من حقوقه كالطلاق فاللفظ غير صالح **م**
والحقيقة تنكر بدلالة العادة كالنذر بالصلوة والنجس
س فان حقيقتها لغة الدعاء والقصد ولكن تركا
عادة الى الاركان المعلومة وزيارة بيت الله نجبا
م وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف لا باكل لحما
س لم تحنث بلحم السمك فاللحم متناول وكن تحنث
بدلالة الاستفاق فهذا اللفظ يدل على العدة فيه باعتبار
قوله من الدم ولادم للسمك **م** وقوله كل مخلوك
له فهو حر **س** لا يتناول المكاتب لانه ليس بمخلوك
مطلقا كونه مالكا **م** وعكس **س** اي عكس
ما ذكر من ترك الحقيقة باعتبار النقصان لان اصل

الاشتقاق يدل على الكمال **م** الحلف بكل الفاكهة
س وما تركت الحقيقة باعتبار الكمال لان اصل
 الاشتقاق يدل على نقصان فلا حجب بالمرتان والقلب
 والعنب عند اني حسبه رحمه الله لان الفاكهة من
 التفكة وهو التفرع وهو زايد على ما به قوام البدن و
 هذه يتعلق بها القوام فكان فيها وصف زايد
 وهو الفداينة فلا يتناولها **م** وبدلالة سياق العلم
س اي سوق الكلام بقرينة لفظية التحقت **اي**
 بسابقة عليه او متاخرة عنه **م** كقوله طلق امرأتك
س لا يكون توكيلا لان المراد اطلاقه بقرينة **م**
س ان كنت رجلا **س** فيكون للتوبيخ **م** وبدلالة معنى
 يرجع المتكلم كما في عمن الفود **س** كما مرارة قامت
 لخرج فقال زوجها ان خرجت فانت طالق
 يقع على الفود حتى لو جلست ساعة ثم خرجت
 لم تطلق فان حقيقة للعدم ولكنها تركت بدلالة
 حاله اذ من المعلوم انه اخرجهم فخرج الجواب
 فينتقده **م** وبدلالة في كل الكلام كقوله وم انما لا

بالنبات

26 بالنبات ورفع عن امتن الخطاء والسيان
 فان ظاهره ان لا يوجب العمل الا بالنبات ولا يوجب الخطاء
 والسيان اصلا وقد وجد بالنسبة ووجد العلم ان
 ان الحقيقة غير مرادة لان الحلق لا يحتمل فصا رجلا
 عن الحكم كانه قال حكم الاعمال وحكم الخطاء والحكم
 نوعان الثواب على العمل الذي مع عبادة والام
 بالذي هو محرم والنا الجواز والف وهو مختلفان
 فصا شتر كان فلا يعمل به حتى يقوم دليل على
 احدهما فيصير ما ولا **س** والتحريم المضاف الى الاعيان
م كالحرام **س** في قوله ما حرمت عليكم امهاتكم **س**
س في قوله عم حرمت لغير حقيقة عند الناس
 كوصف الفعل بها لان انضاف الاعيان بالحرمة
 توجب خروجها عن محمية الفعل المقصود منه
 كما ان انضاف الفعل بها كذلك فاذا امكن العمل
 بالحقيقة لا يصار الى الاضرار بكونه ضروريا **س** خلافا
 لبعض **س** من اصحابنا قالوا المراد تحريم الفعل
 لا غير التحريم هو الصنع وبه يصير المكلف ممنوعا عما

في مقدوره والفعل مقدور اما الاغنيان فليست
 بمقدورين وينصل بما ذكرنا من الحقيقة والجاز
حرف في التام لانفسها اليهم قالوا وطلق
 المعطف من اي لعلق الجمع من غير تفرص
 لقارته كانهم بعض ولا ترتيب كما
 زعم بعض لاستقرار الكلام العربي لقوله اذا خلوا
 الباب سجدا وقولوا احطه وفي الاعرف عكسه
 والقصة واحدة وفي قول الفخري الموطوءة ان وصلت
 الدار فانت طالق وطالق وطالق انما تطلق واحدة
 عنده ابي حنيفة رحمه الله مزار لمن زعم انها
 للترتيب عنده وعندما للقارة مستدلا بهد المسئلة
 بيانه ان هذا الاختلاف لم يثبت من الواو بل
 لان موجب هذا الكلام وهو ذكر الطلاق
 متعاقبة على وجه ينصل الاول بالشروط ثم التام
 ثم الثالث الافتراق عنده لان الطلاق
 التام تعلق بالشروط بواسطة الاول لان وطالق
 جملة ناقصة مفتقرة الى الكمال فيتعلق التام بعد تعلق

الاول

27 الاول والثالث بولسطين فاذا تعلقن بهذا
 الترتيب ينزلن كذلك فاذا نزل الاول لم يبق
 لها محل فلا يتغير هذا الترتيب بالواو
 وقالوا وجبه الاجتماع اي الملتصق بين المعطوف
 والمعطوف عليه فصارتا متعلقين بالشروط بلا واسطة
 لان وطالق ناقصة فيصير ما يتم به الاول والشروط
 شرطا للثانية والثالثة فلاب وبهماذا التعلق
 بالشروط يقع جملة فلا يتغير الاجتماع بالواو
 واذا قال لغير الموطوءة انت طالق وطالق و
 طالق بعض هذه توهم انها للترتيب والجواب
 انها اثنان اثنتين بواحدة لا بالثلاث كقول
 بعض لان الاول وقع قبل التكلم بالتام فسقطت
 ولايته لتواتر عمل التصرف لانها غير موطوءة
 فلغا التام الثالث للواو وادار بعض
 فضولي بعض امين من رجل بغير اذن مولاه و
 بغير اذن الزوج ثم قال المولى هذه حره وهذه
 متصلة بعض هذه توهم انها للترتيب ايضا والجواب

انه ما بطل نكاح الثانية لان عقد الاول يبطل
 الوقت في حق الثانية فبطل نكاح الثاني اي
 لا يبقى محلا للنكاح الموقوف بعد عقد الاول لان الامة
 لا يبيح محلا للنكاح في مقابلة الحرة حتى لو تزوج
 اسم موقوف فانهم حرة نافذة او موقوفة بطل
 نكاح الامة لان التوقف معتبر بالابتداء فيبطل
 نكاح الثانية **م** قبل التكلم بعقوبتها واذ زوج
 رجلا اختين في عقدتين من غير اذن الزوج
 قبله فقال اجزئت نكاح مدته ومدته بطلا
 كما اذا اجاز ما معا وان اجاز ما مشقة فبطل
 الثاني **س** هذا نكاحهم انه للمقارنة والجواب انما
 بطلان لان صدر الكلام يتوقف على آخره اذا
 كان في آخره ما يغير اوله كما في الشرع والاشياء
س وجواز نكاح الثانية بنا في جواز نكاح
 الاول للبين الاختين فيتوقف الاول على
 الثانية فيثبت الجح وفي التفرقة يصح الاول
 لان توقف الصدر على الآخر المفترق بشرط الوصل

م وقد يكون الواو للحال مجازا لم يقوله لغيره
 اذا الى الفاء وانت حرة حتى لا يعقق الابا اذا
 يفعل وانت حرة حالا بفتح العطف في ثلث
 لان شرط جوازه اتفاق الجانبين خيرا او طيبا و
 الاحوال شرطه فتعلقت لطرية بالاداء **م** وقد
 يكون لعطف لجله فلا يجب به المثل ركة في الطهارة
 مدته طالق ثلاثا ومدته طالق **س** فتطلق الثانية
 واحدة لان الشرة في الطهارة كانت الافتقار فاذا
 كانت بانه فقد ذهب دليل الشرة وكذا في قولها
 طلقني وكذا الف **س** لعطف لجله عند ان يصح
م حتى **س** اذا طلقها **م** لا يجب شي **س** لان
 العطف حقيقة وحملها عليها واجبت يعارضها
 دليل ومعنى المعارضة لا يعارض لانه امر زاهر في
 الطلاق اذ الكرام يمنع عن العوض فيه **م** وقال
 انها للحال **س** بدلالة حال المعارضة اذ الخلع غير
 معاوضة **م** فيصير **س** وجوبه الالف عليها
م شرط او بدلا **س** لان الاحول شرط **م** يجب

الالف والفاء للوصل والتقيب س بانفاقهم م
 فيتراضي المعطوف على المعطوف عليه بزمان وان
لطف س اي قل م فاذا قال ان دخلت هذه الدار
 فهذه الدار فانت طالق فالشرط ان تدخل الثانية
 بعد الاولى بلا تراخي س فلو دخلتها بترخي لم تطلق
م ويستعمل في احكام العلق س لان الاحكام متفرقة
 على العلق ف اذ قال لا خير بعث منك هذا العبد بكذا
 وقال الاخر فهو حر انه قبول للبيع س ويعتق لانه
 ذكر اطرية بالفاء عقيب الاجاب ولا يترتب
 العتق على الاجاب الا بعد القبول فيثبت اقتضا
م ويدخل على العلق س وكان ينبغي ان لا يجوز
 لان عقيب العلة على الحكم مستحيل لانها مؤبدية
 والحكم اشراوكن م اذا كان س العلة م بما يدوم
س حتى يكون بعد الحكم فلا يفلو الفاء م كقوله اد الى
 الفاء فانت حر اي اد الى الفاء لانك حر فيعتق لخال
س وان لم يؤد لان وصف اطرية بعد كتابة الترتيب
 ونستعار بمعنى الواو في قوله ل على درهم فر درهم حتى

فانه اذا بيان

لزم

لزم درميان س لانه ما تعذر حقيقة اذ لا ترتب
 في الواجب جعل مجاز اعين الواو كانه قال درهم
 ودرهم م وتم للتراضي س واما ان يكون بينهما
 مهلة فعند اي ح يظهر ان لتراضي في التكلم والحكم كهما
م بمنزلة ما لو سكنت ثم سالت س فولا بعد
 الاول رعاية لكامل معنى التراضي م وعندما التزم
 في الحكم مع الوصل في التكلم رعاية لمعنى العطف
 لان الكلام متصل حقيقة فلا معنى لانفصاله م حتى
 اذا قال لا خير بالدخول بها انت طالق ثم طالق س ثم طالق
 ان دخلت الدار فعنده يقع الاول ويلغوما بعد
س كانه سكنت على الاول ولو سكنت عليه
 حقيقة يلغوما بعده كذا مناه م ولو قدم الشرط
س فقال ان دخلت فانت طالق ثم طالق ثم طالق
 طالق م تعلق الاول س بالشرط م ووقع الشرط
 لبقاء الحال م ولعن الثالث س لانها بابت لا
 المعتدة م وقال لا يتعلق جميعا س بالدخول في
 المثلثين بمعنى العطف م وتنزل على الترتيب

س سند وجود الشرط لا اعتبار التراضي فان كانت
 طلبة طلقت ثلاثا والا واحدة ولغا الباع
 لعدم الخلق **م** وفي قوله **م** فليكره عينية ثم ليات
 بالذي هو خير **س** جواب سوال وهو قد ثبت ان
م التام استعبرت لمن الواو علما باله واية الاثم
س وهي فليات بالذي هو خير منها ثم ليكره والا
 لتناقضنا **م** اجراء الامر **س** وهو ليكره على
 حقيقة **س** اذا الكفارة واجبة بعد الحنث بالاجاء
م بل لا ثبات ما بعد والاعراض عما قبل **س**
 متفيا كان او متفيا **م** على سبيل التدارك **س**
 اي تدارك الفلظ وانما يقع الاضرار اذا كان الصدر
 يحتمل الرجوع فان لم يحتمل صار للعطف الخاص **م**
 فتطلق ثلاثا اذا قال لامرأة الموطوءة انت طالق
 واحدة بل شتين لانه لا يملك ابطال الاول **س** وهو
 الواحدة **م** فيقعدان **س** اي الواحدة والثنين **م**
 خلاف قوله لعل الف درهم بل الفان **س** حيث
 بلهم الفان لان الطلاق اثبات لا يحتمل التدارك والاقام

حقيقة التراضي لنظام حكم او كما ينبغي جواز التلخيص
 قبل الحنث في هذا الحديث والجواب ان ثم م م م

اخيار

30 اخيار بحمله وفي غير الموطوءة يقع واحدة لعدم الخلق
 بعد وقوعهما **م** ولا استدراك بعد النفي **س** خاصة
 اذا عطف مفردا على مفردا ما جعله على جملة فبعد ما
م غير ان العطف به **س** يمكن انما يصح انما في
 الكلام **س** اي انتظامه وذلك بطريقين ان يكون
 الكلام متصلا ببعضه بعضا ليحقق العطف وان يكون
 على الاثبات غير على المنع لئلا ينافي آخر الكلام او
م والافهم مستأنف **س** اي وان لم يثبت الانساق
 لا يقع الاستدراك فيكون كلاما مستأنفا ففقدت الاول
 كالمقر له بعد بقوله ما كان لي قط لكنه لفلان آخر
 كان العبد للمقر له التام وان فصل يرد على المقر
 فدات التام **م** كالامة اذا تزوجت بغير إذن مولاه
 بماية درهم فقال لا اجبره النكاح وكن اجبره بماية
 وخمسين **س** قالوا ان هذا من النكاح و
 جعل كن مبتدأ لان هذا النقي جعل **س** وهو الاجاز
م وانما بهيئة **س** فلم ينسق الكلام ولا جبر
 للتخاير من حيث المال لانه تبع فيصير كن بماية و

عليه فربما م في غير معنى واو العطف س من حيث
 ان كل واحد منهما مراد لا تعين س من حيث ان كل واحد
 منهما مراد على الانفراد م وذلك س اي استعارتهما
 بمعنى م او كانت في موضع النفي او في موضع الاباحة
 كقوله والله لا اكله فلانا او فلانا حتى اذا اكلهما احدهما
س او كلاما كنت س لانها ليست عين الواو
 يلزم الاجتماع بل عودها على الانفراد لان احدهما تناول
 احد المذكورين والعموم ثبت بعارض وهو النفي ليس
 من ضرورة العموم الاجتماع س لو كن م لو كلمها الا مرة
س لانه لا حث بكلام احدهما اخل العين فلا حث
 بكلام الآخر بخلاف الواو حث لم حث الا بتكليمها
 لاستلزامها الاجتماع م ولو حلف لا يكلم احدا الا فلانا
 او فلانا فله ان يكلمهما س لانه موضع الاباحة لان
 الاستثناء من حظر اباحة والاباحة دليل العموم
 لانها رفع القيد وبمفعول ثبت بطريق العموم م وينبغي
 يعني حتى او الا ان س العطف لا اختلاف الكلام
س بان يكون احدهما س والآخر مثلا او ماضيا و

مستقبلا

33 ومستقبلا م وحمل س الكلام م ضرب الغاية س
 باحتمال الامتداد م كقوله تعالى ليس كنت من الامر شي او يترد
 عليهم س اي حتى لان عطفه على شي عطف الفعل على الاسم
 وعل ليس عطف المضارع على الماضي وهو حمل الامتداد
 لانه للقرآن كاستغفر م وحتى للغاية س وهي ما ينتهي
 اليه الشيء او يعتد اليه ويقتصر عليه م كما في س قال تعالى حتى
 مطلع الفجر م و يستعمل للعطف مع قيام معنى الغاية س
 لغايتها فالغاية يتصل بالمعنى ويترتب عليه والمعطوف
 يتصل بالمعطوف عليه ويتوقف عليه ويكون للتعظيم
 كقوله مات النكس حتى الانبياء وللحقير م كقوله لهم
س استنت س اي عدت م الفصل حتى القرع س
 جمع قريح وهو الفصيل الذي به يقرأ بيض مثل من يكلم
 من من لا ينبغي ان يكلم بين يديه م ومواضعها س
 اي حتى م في الافعال ان جعل غاية بمعنى الى س كن
 تقتلوا م او غاية هي جملة مبتدأة س كخرج النكس حتى
 خرج زيد لان حتى للغاية فيعمل به ما يمكن فينصب
 ما بعده بان مقدرة في حكم الاسم لئلا تدخل الجارة على الفعل

في الفعل

م وعلاوة الغاية ان يحتمل الصدر الاستعداد بان يصلح لفرضه
 المرة فيه **م** وان يصلح الآخر وليلا على الانتها **س** كقائلا
 الذين لا يؤمنون المقابلة قد عتدوا قبل الجزية يصلح وليلا
 على الانتها **م** فان لم يستقم **س** بان عدما او احدهما **م**
 فالحجازة بمعنى لام كي **س** اذا كان صدر الكلام يصلح
 سببا لا بعده وما بعده يصلح حكاية لاجزاء السبب
 غاية سبب **م** فان تقرر مناس **س** اي حمله على الجازات بان
 كان الحلف معقودا على فعلين يعبر ان من نفسه **م** جعل
 مستعار للمعطف الحظف وبطل معنى الغاية **س** لان
 فعل الشخص لا يصلح جزاء لفعل نفسه **م** وعلى هذا **س**
 على كونه حتى للغاية او الجازات او للمعطف الحظف **م**
 مسابيل الزيادة كان لم افر بك حتى تصيح **س** فالفر
 يحتمل الاستعداد والقياس فصلح منها فاجعل غاية حتى
 اذا شركت قبل الصباح كنت **م** ان لم تكن حتى تقرر
س فالقد لا يصلح وليلا على الانتها بل هو داخ زيادة
 الانتها فتعذر معنى الغاية لكن الانتها يصلح سببا و
 الغد يصلح جزاء فحل عليه حتى اذا اتاه فلم يفره لم كنت
 لان

هنا

34 لان شرطية الانتها على وجه يصلح الجزاء وقد ورد **م**
 ان لم تكن حتى اتقدي **س** عندك فهذا الفعل احسان فلا
 يصلح غاية الانتها بل هو داخ الزيادة ولا يصلح انتها
 سببا لعقده ولا فعلا للانتها نفسه فحل على المعطف الحظف **م**
 كانه قال ان لم تكن فانتقدي فاذا اتاه فلم ينتقدي ثم تمنى **م**
 بعد غير مترسخ بر وان لم ينتقدا اصلا كنت **م** ومنها
س من حروف المقام **م** حروف الجر فاذا **س** لا الصا
 بدلالة استعمال العرب ويقعظ طرفين فخر جوارها
 المخلص **م** والآخر المخلص **م** وتقول انتان **س** لان الصا
 الانتها يكون بالاصول والحق يقع حتى لا يفسد ما هو
 بخلاف المبيع **م** حتى لو قال اشتريت منك هذا العبد بكسر
 من حنطة جيدة يكون **س** الكسر منها فيصلح الاستعداد **م**
 قبل القبض ولو كان مبيعا لما صح **س** خلاف ما اذا اضاف
 العقد الى الكسر **س** وقال اشتريت منك كسر حنطة بهذا العبد
 فان الكسر يكون سلبا ويعبر فيه بشرابط السلم **س** ولو قال
 ان اخبرني بقدم فلان يعبدى حرية يقع على الحق **م**
 حتى لو اخبره ولم يقدم لم يقع لان لا يصلح
 ما صحبه

منعزل الحيز لا اشتغال بالباء ولكن منعزل مخذوف
 دل عليه الباء فعناه ان اخبرني خبرا ملصقا بقدم فلان
 والقدم هم لفعل موجود م خلاف ما اذا قال ان اخبرني
 ان فلانا قدم م فانه مبتدأ والكذب ايضا لانه غير مشغول
 بالباء فصلي مفعولا وكلمة ان ما بعد ما مصدر فعناه ان
 ان اخبرني قدمه فصار المفعول الثاني الكلام بقدمه لاضل
 القدم م ولو قال ان خرجت من الدار الا باذني م
 فانت طالق فيشترط تكرار الاذن م لان الباء بمنع
 ملصقا به وهو الخروج فصار تقديره الآخر جاعلا ملصقا
 باذني فيشترط ان يكون جميع الحركات ملصقة به لان
 خروجها ككرة وضفت بصفة عامة وهو الاذن م خلاف
 قوله الا ان اذن كل م فانه على الاذن مرة لانه اصل
 مستثنى بنفسه فلا يستقيم لانتفاء شرط الاستثناء وهو
 المجانسة فصار مجازا عن الغاية لان الاستثناء بناسبا
 من حيث ان كلامها يتصل بالاول وكذا قوله في الحكم
م وفي قوله انت طالق بعشيرة الله تعالى بمعنى الشر
م كقوله ان شاء الله لان الباء لا لصاق وفي التعليق

العناق

35 الصاف الجزاء بوجود الشرط لا تعلق بالباء
 يتوقف عليه م وقال الشافعي الباء في قوله تعالى اسعد
 بروسكم للتعويض م فيصح ادنى ما يتناول له اللهم م
 وقال مالك انها صلة بان المسح متعذر فيصح
 كله م وليس كذلك م اما التعويض فلا يعرفه اهل
 اللغة واما الصلة ففيه القاء الحقيقة م كل ان لا لصاق
م باصل الوضع م كقوله اذا دخلت في الدار المسح
 كان الفعل متعديا الى محله م فيصير المحل مفعولا به م
 فيتناول كله م كل المحل كسحت الحائط بيدي م و
 اذا دخلت في الدار المسح بقى الفعل متعديا الى الآلة
م تقديره وامسحوا ايديكم بروسكم م فلا يقتضي
 استعاب الرأس م لانه غير مضاف اليه م واقا
 يقتضي الصاق الآلة بالحل م وكذا لا يستوعب الكل
 عادة م لازما بين الاصابه بتقدير الصاقه م فصار
 المراد به اكثر اليدين م وهو الاصابه لانه الاصل و
 اللغز كقوله م فصار التعويض م اذا بعث الطريق
م لا بالباء م م والالزام فقد له على الف درهم

للظرف **س** لم يختلف فيه اصحابنا كمنهم اختلفوا في
 خبر **س** اي في **م** وانباء في ظروف الزمان فقالوا
 سواء **س** حتى اذا قال انت طالق غدا او في غدا
 لا فرق بينهما **م** وقرئ ابو حنيفة رحمه الله بينهما فيما
 اذا نوى آخر النهار **س** في قوله في غدا يصدق قضاء
 فان حرف الظرف اذا اسقط الفعل الطلاق بالغربلا
 واسطة فيستوعبه لشبهه بالمفعول به ويتعين اوله فيلية **م** اخرى
 بنية موجبه الى الخفيف فلا تصدق قضاء وفي غدا جعل
 المفعول جبراً من الغد وموسمهم فالنية بعينه فيصدق
م واذا اضيف **س** الطلاق **م** الى مكان **س** كانت
 طالق في مكان **م** يقع في المكان **س** حيثما يكون اذا الاختصاص
 للطلاق بالمكان **م** الان بعض الفعل **س** بان اراد في
 دخول مكان **م** فيصير معنى الشر **س** لان الفعل
 لا يصلح ظرفاً للطلاق لان عرض لا يبيغ فصار بعض مع
 لان في الظرف معنى المقارنة فيتعلق بالدخول **م** ومع
 للمقارنة **م** فيقع شتان في انت طالق واحدة مع واحدة
 او معهما واحدة دخل بها او لم يدخل **م** وقيل للتقديم

فلو قال انت طالق قبل دخول الدار طلقفت **م**
 للحال **م** وبعد للتأخير وحكمها في الطلاق حكم الفعل
س فقوله لغیر الموطوءة انت طالق واحدة قبل ولم
 تطلق واحدة وقبلها واحدة شتين وقوله بعد واحدة
 شتين وبعدها واحدة واحدة **م** **س** اصله ان الظرف
م اذا قيد بالكناية كان صفة لما بعده وان لم يقيده كان صفة
 لما قبله **س** وان الابقاع في الماضي ابقاع في الحال ففي
 قبل واحدة الظرف صفة لما قبله فيقع واحدة قبل
 الاخرى فيفوت الحل فيلغوا الثانية وقبلها ولم
 صفة للثانية فاقضى ابقاعها في الماضي والاولة في
 الحال والابقاع في الماضي ابقاع في الحال فيقتربان و
 بعد واحدة صفة لما قبله فيقتضي ابقاع الاولة والثانية
 قبلها فيقتربان وبعدها واحدة صفة للثانية فتشتركان
 بالاولى ويلغوا الثانية لغوات الملكية **م** وعند للفترة
 فاذا قال عندي الف درهم كان وديعه لان الحاضرة
 تدل على السلف **س** الا ان يقول دين لان عندها
 عن القرب فيحتل القرب من يده فيكون امانة ومن ذمته

فدينا فيثبت الاقل **م** دون النزوم **س** لان الازم في الازمة
 لا يكون عند حضرة حقيقة **م** وغير يستعمل صفة للتكررة
س لانه تكرر لا يتعرف بالاضافة **م** ويستعمل الاستثناء
س لانه اداة الاستثناء في ان ما بعد كل متاخير لا قبله **م**
 نقول له على درهم غير انني بالرفع فيلزم **م** درهم تام
س لانه صفة ولو قال بالنصب كان استثناء فيلزم **م**
 الادانقام **م** وشال من حروف الكمال **م** وهو **و** **و** **و**
س اي كماله **م** وان اصل فيها **س** لاختصاصه بمعنى الشرط
 وغير ملحق بالاستعمال في خبر **م** وانما يدخل **س** ان
م على امر مرسوم على خطر **س** اي يجوز ان يوجد **م**
س بكايين لا حالة **س** خرج السخيل والنعل المفقون
 لا حالة كجس الفدان دخولها للحل او المنع وذا الحيز
 في المنع والمحقق **م** فاذا قال ان لم اطلقك فانت طالق
 لم تطلق حتى يموت احدهما **س** لان عدم التطبيق لا ينفخ
 الا بقرب احد موت احدهما **م** واذا عند حياة الكون
 يصلح للوقت والشرط على السواء فيجازي بهامزة ولا
 جاز بها اخرى **س** اي يستعمل الشرط ولا يستعمل له اخرى
 وقبل

وان لا يوجد

وقيل بجاز لان الجزء لازم للشرط وهو المقصود منه **م** فاذا
 جوزي بها بسقط الوقت عنها كما انها حرف شرط **س**
 فصار بمعنى ان **م** وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وعند كان
 البعثة **س** للوقت وقد يستعمل الشرط من غير سقوط الوقت
 عنها مثل من فاتها للوقت لا يسقط عنها ذلك كحال وتو
 قولها حتى **س** يظهر للطلاق فيما **م** اذا قال لامرأة اذا لم
 اطلقك فانت طالق ثلثا لا يقع الطلاق عنده ما لم يبت
 احدهما **س** كما في ان لم اطلقك **م** وقال لا يقع كما فرغ
 عن كلام **م** مثل متى ما لم اطلقك **س** لاضافة الطلاق
 الى وقت حال عن التطبيق فكما سكت وجرو للطلاق
 فيما اذا لم ينو احدهما **م** وروى عنها اذا قال انت طالق
 لو دخلت الدار انه بمنزلة ان دخلت الدار **س** لان لو
 تقيد معنى التوقيت فيما يمتد به فكان بمعنى الشرط
 ولا نفى عنه **م** وكذا سئل عن الحال فان استقام و
 الا بطل ولذا اكد قال ابو حنيفة رحمه الله في قوله انت
 حر كيف شئت انه ايقاع **س** ويلغى قوله كيف شئت
 لانه لا حال للحرية فلا يتعلق بعشيرة **م** وفي الطلاق **س**

على بيان

بنائي لا يتناول الذكور من اولاده ولو قال على بنى
 وليس له سوى البنات لا يثبت الا ان له من **واما**
الصرح **المراد** فله به المراد ظهورا بيننا **مخرج** الظاهر
 لبقاء الاحتمال ولا بد من قيد الاستعمال لمخرج النقص
 والمفترى لكن لا كان من هذا القسم لوجوه الاستعمال
 لم يترك **حقيقة** كان او جازا كقوله انت حرة و
 انت طالق **م** وبعت **م** ولست ببيت لظهور المراد
 بهما بكثرة الاستعمال **م** وحكمه بغير الحكم بعين الكلام
 وقبيل مقام معناه حتى يستغنى عن القرينة **م**
 اى النية فعل اى وجه اضيف الى المحل كما طالق
 او حررتك كان موجبا للحكم لان عينه قام مقام معناه
 في اجاب الحكم كونه صرحا فلا يحتاج الى النية
م **والمراد** فما استمر المراد به اى يستمر الاستعمال
 ولا يفهم الا بقرينة حقيقة كان او جازا **م**
 فيكنى عن الرجل بالنسبة الى ولده واهى حقيقة و
 عن الضمير ياتى العين **م** جاز **م** مثل الفاظ الفهم
م فان المراد بهما الا يفهم بدون القرينة فان هو لا

يتميز

لا يميز بين اسم واسم الابوة اخرى **م** وحكمها ان لا
 يوجب العول بها الا بالنسبة **م** او ما يقوم مقامها
 من دلالة الطال لثرد وفي المراد فلا يجب الحكم ما لم نزل
 به دليل يتصل بهما **م** وكنايات الطلاق **م** كالبائى و
 الطرام **م** سميت بهما **م** بالكنائيات **م** مجازا **م**
 لانها معلومة القاطبة مستمرة المراد ولكن بالثرد وفيما
 يتصل به لاحتمال البينة من لطيفات والعقارب او
 النكاح **م** شبهة الكناية فسحيت بهما ولذا احتج الى
 نية فاذا زال الثرد وعمل عوجبا منها ولا يجعل كناية
 عن الصريح **م** كانت **م** بعد اى **م** لتاثير ما في انقطاع
 النكاح فان ما يكون كناية عنه لعل ما جعل كناية عنه
 ولفظ الطلاق لا يوجب البينة بنفسه فعلم ان علمها
 كفايتها **م** الا اعتدى **م** ولست بى **م** وان انت واحدة
 الواقف بهما **م** حتى فاعتدى حقيقة الحساب
 ولا يدل على البينة فلا يعمل بنفسه كمن كتم اعتداد
 نعم الله او الزوج او اعتداد الدرام او الاقراء فاذا
 نوى الاقراء ان كان بعد الدخول ثبت به الطلاق

اقتضا لان صفة الامر بعد الافتراء بتقدير الطلاق فزور
 ومن يرتفع باصل الطلاق فلا حاجة الى وصفه وهو
 البينونة وان كان قبل يكون جازا عن الطلاق بسبب
 الاعتداد وحكم سببه وحكم كاعتدلى اذ هو يقع
 بالمقصود من العدة الا ان كتمل ان يكون للوطن و
 طلب له وللزوج باخر فاذا نوى الطلاق جاء
 التفصيل انت واحدة كتمل عند قومك او عند
 او اصره النكاح او نعتا لطلقة مخدومة معناه انت
 طالق تعلية واحدة فاذا نوى كان دالة على الصريح
 او ذكر الصفة دليل على ذكر الموصوف لا عاملا
 بوجه وهو التوحد **م** والاصل في الكلام الصريح
 لان الكلام وضع الافهام **م** فلي الكناية فصوص
م لتوقف على النية **م** وظهر من التفاوت فيما
 يرد بالشيء **م** في هذا القاذف لصريح الزنا ولو
 قال جاعت فلانة لاحد عليهم **م** **واما الاستدلال**
 بعبارة النقص فهو العمل بظاهر ما سبق الكلام له
م وادبر به قصد او يعلم قبل التامل ان ظاهرا
 النقص

47 النقص يتناول **م** **واما الاستدلال** بالثبوت بالنقص فهو العمل
 بما ثبت بنظم لغة **م** اي تركيب من غير زيادة ولا نقصا
م لكنه **م** اي ما ثبت **م** غير مقصود ولا سيق له
 النقص وليس بظاهر من كل وجه **م** اي لا يفهم من نفس
 الكلام في اول السماع من غير تامل **م** وهذا القول
 وعلى المولود له رزق من سيق **م** الكلام لا ثبات
 النفقة **م** على الوالد **م** وفيه اثر الى ان النسب الى
 الاباء **م** لانه ينسب اليه بلام التملك فيكون محض
 بهام **م** وما سواه في اجاب الحكم **م** لان كل واحد منها
 ثابت بالنظم **م** الا ان الاول احق عند المتعارفين **م**
 لا اختصاصه بالسوق **م** ولا اشارة عموم كالمعبارة
م لان كلا ثابت بالصفة والعدم باعتبارها وقال
 بعض كالاتر زبادة على المطلوب بالنقص فلا يعم
 حق كحق **م** **اما الدليل** بدلالة النقص فما ثبت بمعنى
 النقص لغة لا اجتهادا **م** اي كل من يعرف اللسان
 يعرف مجرد السماع من غير تامل كالنهي عن التايف
م بقدرته ولا تنقل لها **م** يوقف به على حرمة القرابة

يدرون الاجتهاد **م** فان التافيف لهم لفعل لاجله
 يثبت لحرمة وهو الاذى واذا عروا ان النهي عنه باعتراف
 الاذا اتفقت على حرمة سائر انواعه كالقرب وغير
م والثابت به كالثابت بالمشارة **م** لان احدهما
 ثابت بمناه لغة والاخر ثابت بنظم **م** الا عند التعا
م فانه دون المشارة لوجود النظم والمعنى فيها و
 في الدلالة المعنى **ولهذا** **م** اي كونه الثابت بالمشارة
م صح اثبات الحرود والكفارات به لالة النصوص
م كما يجاب الدرج على غير ما غير من زنا وهو
 محصن فانه لم يجرم لانه لما عزبل لانه زنى وهو
 محصن فثبت في غيره به لالة النصوص وكما يجاب الكفارة
 على من جامع في شهر رمضان عدل لالة النصوص
 الاعرابي اذ وجوبها عليه للجن على العموم لا كونه اعم
م دون العكس **م** كما قال الشافعي رحمه الله
 لان الثابت به ثابت بالراي وفيه شبهة وهذا
 تنذر فيهما **م** والثابت به لا يحتمل التخصيص لانه
 يقتضي سبق العموم وهذا **م** لا عموم **م** لان العموم

وهذا

42 وهذا **م** لا عموم **م** لان العموم من اوصاف اللفظ
 ولا لفظ في الدلالة وعند من يقول للمعنى العموم فلا
 معنى للنقض او ثبت عليه لم يحتمل ان يكون غير
 علة وفي التخصيص ذلك **م** **واما الثابت** **م** باقتضاء
 النص فاما يدل النص الا بشرط تقدم **م** اي ذلك
 الشئ **م** عليه فان ذلك **م** اي المقتضى **م** اقتضا
 النص لفهم ما يتناول به فصار هذا **م** اي الثابت
 بالمقتضى **م** مضافا الى النص بواسطة المقتضى **م** اذ
 المقتضى صار مضافا الى النص بواسطة الاقتضاء
 فاللام الذي لا يصح الا بالزيادة ما المقتضى وطلب
 الزيادة هو الاقتضاء والمزيد هو المقتضى وما ثبت
 به هو الحكم المقتضى **م** فكان حكم المقتضى **م** كالثابت
 بالنقض **م** لان حكم المقتضى تابع له وهو تابع للنقض
 فيكون المقتضى مضافا اليه بنفسه وحكمه بواسطة **م**
 وعلامة **م** اي المقتضى **م** ان يقع به المذكور **م**
 اي المقتضى **م** ولا يلحق عند ظهوره **م** اي ظهور
 المقتضى **م** خلاف المحذوف **م** فانه يتغير المذكور عند

التمسح به كانه سئل القدر فان الامل محذوف
وعند المصنف به يقول السوال عنها اليه ويتغير
اعرابها ومثال سأى المقتضى الامر
بالخبر للتكثير في قوله اعتق عبدا عن بالف
عن كفارة يعني فانه مقتضى الملك بالبيع
ليعتق اذا لا اعتق فيما لا يملك باطهث ولم يتر
غير اذ البيع تفصيها الكلام اذ البيع سبب
الملك كانه قال بعم من واعتقه عن والتايت
به كالتايت بر لالة النقص الا عند المصنف فان
الثابت بالدلالة اقوي لان النقص يوجب اعتبار
المعنى لغة والمقتضى وانما ثبت شرعا لما جرت
الى تصحيح المنطوق ولا عموم له عندنا وقال
ان في له عدم لان المقتضى كالنصوص في
ثبوت الحكم وقلنا بثبوت ضرورة صحة المقتضى
فلا يظهر فيما ورايه لان الثابت بها يتقدر بقدر
حتى اذا قال ان اكلت فبدي حر وروي
طعاما دون طعام لا يصدق عندنا لان على

النية

النية في الملقونا والطعام لم يذكر نفعها ولو جعل مذكور
اقتضاها كالمقتضى لعدم له فلفت نية التخصيص
وكذا اذا قال انت طالق او طلقتك وروي
الثالث لا يبيع اما طالق فثبت فرد لا يحتمل
وانما يبيع به ضمنا لعمى اللفظ لا لذكره اذ الوصف
به دون الصفة القائمة لغو فكان ثبوت ضرورة النقص
وهو ترفع بالواحد واما طلقتك فاخبار عن ساق
فيقتضى طالق سببها ضرورة التصحيح فيقدر بقدر
والنية لا يعل فيما ثبت ضمنا خلاف قوله الطلاق
تلك وانت باين حيث يصح فيها نية التلا
على اختلاف التخرج ففي الاول لان المصدر
ماست لغة فعصار مذكور لغة فاحتمل الكل والاقول
في الثاني لان البيوت يتصل بالمرأة للحال ولا تعلقها
وجها ان انقطاع يرجع الى الملك وانقطاع الى
الحال فيعد المقتضى يتقدو المقتضى على الاحتمال فصح
تعيينه فصل التفصيل على الشئ بسو العالم
اي الدال على الذات اسم جنس او علما يدل على

المقصود عند البعض **م** وهم الشافعي والشافعي
 وبعض الحابلة **م** كقولهم **م** الماء من الماء **م** الا قول
 الظهور والتا التي **م** فهم الانصار رضى الله عنهم
 عدم وجوب الاعتلال بالاكسال **م** وهو ان
 جامع الرجل ثم يغير ذكره بعد الاجلاج فلا ينزل **م**
 لعدم الماء **م** فلو لم يكن ذلك موجبا لما صح الاستدلال
 منهم **م** وعندنا لا يقتضي سواء كان مقرونا بالعدو **م**
 كما قال البلخي مستدلا بقوله حسن من الفواسق
 والايصال العدو **م** اولم يكن **م** لانه ان عني بالتخصيص
 ان هذا الحكم غير ثابت بالنقص في غير الحسن فكذلك لانه
 ثابت بالعلم لا بالنقص وان عني انه لا يثبت في غير
 الحسن لان النقص مانع مما ملل لان النقص لم يثبت ولم
 فكيف يوجب نقيا او اثباتا **م** للحكم والاستدلال
 منهم **م** من الانصار ليس برلالة التخصيص على
 التخصيص بل **م** تحريف الاستفراق **م** ومن الامم الموجهة
 للاختصار **م** وعندنا هو كذا **م** فان الاستفراق
 ثابت **م** يبا **م** اي في وجوب الفصل الذي يتعلق

بعض

بعض الماء **م** كقولهم غير ان الماء ثابت في الاكسال بقوله
 لان الماء **م** يثبت مرة عينا ووطورا لانه **م**
 اي بتدبيره فان التقاء الخطين لما كان سببا لنزول الماء
 كان وليا عليه فاقيم مقامه عند تعذر الوقف عليه
م والحكم اذا اضيف المسمى بوصف خاص **م**
 بان كان الاسم عاما وتفيد بوصف يخصه بالبعد كفي
 الفسخ السبعة زكوة او علق بستره **م** كما في ومن لم يزل
 منكم طولا الاية **م** كان **م** الاضافة بذلك الوصف
 والتعليق **م** وليا عليه تقيده اي الحكم عند عدم الوقف
 او الشرط عند انفق وجهه كالم يجوز نكاح الامة
 عند طواطره ونكاح الامة الكتابية لغوات الشرط
 والوصف المذكورين في النص وحاصله **م** اي
 ما ذكره **م** ان الشافعي **م** اطلق الوصف بالشرط
م في كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه لان الحكم يثبت
 على الوصف كما يتوقف على الشرط **م** واعتبر التعليق
 بالشرط اعلا في منع الحكم دون السبب **م** فان
 ان دخلت لا بد **م** في انت طالق ولا بعده بعدا

وجدوا انما يوافق حكمه على معنى انه لو لا تعليق ثبت
 حكمه في الحال **م** حق ابطال تعليق الطلاق والعناق بالملك
س في قوله لا جنسية ان نكح وجنتك فانت طالق ولعل
 الغير ان شتمتك فانت حرة لان انت طالق و
 انت حرة سبب في الحال وحكم متأخر ولا بد للسبب
 من الملك في الحال فاذا لم يوجد **م** وجواز التكفير بالمال
 قبل الحلف **س** لان البين سبب الكفارة الا ان الحلف
 شرعا وجوب ادائها فيكون نفس وجوبها ثابت قبل
 الحلف لوجود سببه فيجوز ادائها وكونها في المال لا البراءة
 لان المال يغاير الفعل فجاز ان تصاف المال بالوجوب و
 لا يثبت الفعل وهو وجوب الاداء اما البديهي فلا كمال
 الفصل بين وجوب الاداء ووجوب الاداء فلما تأخر وجوب
 الاداء الى الحلف تأخر نفس الوجوب ضرورة اتحاد
م وعندنا التعليق بالشروط لا ينفع سببا لان الاجاب
س وهو انت طالق لا يوجد الا بهر كنه
 وهو صدره من الامل ولا يثبت الا في حله **س**
 وهو الملك وممن الشروط حال بين وبين الحل في

غير

45 غير مضاف اليه وبدون الاتصال بالحل لا ينفع سببا
 كما اذا لم يكن املا بان كان صبي او اصباف الي
 غير محله بان كان بهيمة فانه لا يصير سببا ولهذا ان انت
 طالق جزءا للدخول والجزء عند امل اللغة ما يتعلق
 وجوده بدخول الشرط فكان التعليق معدوما قبل
 وجود الدخول واذا ثبت ان التعليق لم ينفع
 سببا في الطال بطل شتمه او حل اطره وقت التعليق
 الطلاق والعناق بالملك لانه بين وحل دمة الخلاف
 وامتنعت اضافة عدم الحكم الى عدم الشرط والوقف
 فجاز فكاح الامة الكتابية عند ملوول اطرة لقيام الدليل
 وبطل التكفير بالمال قبل الحلف لسبقه على السبب
م والمطلق وهو الدال على الحقيقة من حيث
 هي غير مقيدة بالمقيد مع قيد محل على المقيد **س** اي حكم
 بان المراد منه ما هو المراد منه **م** وان كانا في حادثين
س او حادثين **م** عند ان معنى مثل كناية القتل
 فانها مقيدة بالايان في فترير رتبة مؤمنة **م** وبسبب الكفارة
 فانها فيها غير مقيدة به فتحل عليها فلا يجوز فيها الكافر

من
 من

كما لا يجوز فيها **م** لان قيد الايمان زيادة وصف يجري مجرى الشرط
 فيوجب النفي **س** اي نفى الحكم عن عدمه **س** اي الوصف
م في المنصوص **س** كما مر **م** وفي نظيره من الكفارات لانها
 جنس واحد **س** لان الكل تحريم في كغيره شرع **س**
 والذبح **س** والطعام **س** هذا سوال يرد عليه وهو ان
 الطعام الثابت **م** في كفارة **م** البعير لم يثبت في **س**
 كفارة **م** القتل **س** و **س** بها جنس واحد والجواب انما لم
م لان التفاوت **س** بينهما ثابت بسم العلم **س** وهو
 عشرة **س** كين **م** وهو **س** اي التقييد بسم العلم **م** لا يوجب
 الا الوجود **س** اي وجود الطعام عند وجود عشرة **س**
 ولا يوجب عدم الطعام عند عدمه واذا لم يثبت عدم
 في الحقل المنصوص لا يمكن تقييده لان تقييد المعلوم محال
 حقيقة بالبعير لان طعام الظهار ثابت فيه في احواله
م وعندنا لا يحفل المطلق على القيد وان كانا في حادثة
س اذا تعدد الحكم نفى حادثين او **م** لا مكان العمل
 بهما **س** اذ فيه الغاء الواجب العمل لجوار ان يكون
 التشديد مقصود في حكم او حادثة والتسهيل في آخره

اخرى

46 واخرى **م** الا ان يكون في حكم واحد **س** وحادث واحد
 لعدم امكان العمل بها فيحتمل ضرورة **م** مثل صوم كفارة
 البعير **س** و **م** فيه فصيام ثلثة ايام مطلق وقراءة
 ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات مقيد فيغير
 بهما **م** لان الحكم **س** الواحدة **م** وهو الصدم لا يقبل وصفين
 متضادين **س** التتابع وعدمه **م** واذا ثبت تقييد
 بطل اطلاقه وفي صدقة الفطر **س** هذا سوال وهو
 ملا حلتهم في صدقة الفطر مع ان الحكم والحادث
 متحد جوابه في صدقة الفطر **م** و **م** نعمتان **س** وما اد
 عن كل حرة وعبد واد او اعن كل حرة وعبد من المسلمين
م في السب **س** وهو الراس **م** ولا مزجحة **س**
م جواز ان يكون لشي واحد **س** سباب متعددة **م**
 فوجب الجمع **س** بينهما والعمل بهما **م** ولا نسلم
 ان القيد يعني الشرط **س** مطلقا جواب عن قوله
 القيد جار مجرى الشرط فان الصفة قد يكون علم وقد
 يكون اتفاقية **م** ولين كان **س** معنى الشرط **م**
 فلان **م** يوجب النفي **س** عند عدمه لان الحكم الشرعي

امر وجودي يثبت بالشرح ابتداء لا عدم شيء يتحقق
 بناء على عدم شيء آخر لان عدم متحقق قبل الشروع و
 اذا لم يكن حكما شرعيا لا يمكن تقييده الى الغير ولين
 كان **س** بوجوب الفنى **س** فانما يصح الاستدلال به على غير
 ان لو صححت المماثلة وبس كذلك **س** فان المماثلة
 ثابتة بينهما سيما فان القتل اعظم الكبائر **س**
 بخلاف الظهار واليمين وحكما صورة لشرع الطعام
 فيها دون ومعنى لشرع التحجير في اليمين دون **س** فاما
 فقيدها في العدالة **س** سوال وهو انتم جعلتم
 فقيدها في خمس من الابل السائمة ثمانية ثمانية
 لوجودها في غير السائمة وكذا قيد العدالة في النسخ المقتضى
 ما نفا قبول شهادة غير العدل **س** فلم **س** اى والجواب
 ان قيد ما لم **س** بوجوب النسخ لكن السنة المعروفة في ابطال
 الزكوة عن العوامل والحوامل **س** و اى ليس في العوامل
 والحوامل صدقة **س** او جب نسخ الاطلاق **س**
 في خمس الابل ثمانية **س** والامر بالتثبت في نباء العلق
س ان جاءكم نباء فتيقنوا او جب نسخ الاطلاق **س**
 فاسق **س**

47 في الاستشهاد والشهيد من رجالكم **و**
 قيل ان القران في التظلم بوجوب القران في
 الحكم **س** اى الواو اذا دخلت بين الجملتين
 تامتين فالجمله المعطوفة تشترك المعطوف
 عليها في الحكم المتعلق بهما **س** فلا تجب الزكوة
 على الضيق لاقتراضها بالصلوة **س** في ايقعوا الصلوة
 وآتوا الزكوة فكان سقوط الصلوة موجبا
 لسقوطها **و** اعتبروا بالجمله الناقصة
 اذا عطفت على الكاملة ثبت الشرك اجماعا
س و قلنا ان عطف الجمله على الجمله لا يوجب الشرك
س لان في اثباتها جعل الكلامين واحدا وهو
 خلا الاصل لا يصار اليه الا ضرورة لان الشرك
 انما وجبت في الجمله الناقصة لاقتصارها الى ما
 يتم **س** في الافادة فاذا تم بنفس لم تجب الشرك
س لانعدام الضرورة الا فيما يقتضيه
 كان دخلت الواو فانت طالق وعبدى حر يتعلق
 الحرية مع انه تام بنفس لقصوره في حق التعليق

م **والعام** **س** العارذ على سبب خاص **م**
 اذا خرج يخرج الجزاء كما روى ان رسوله **م**
 سبي فجد او **س** خرج يخرج جواب ولم يزد
 عليه **س** على قدر الجواب كن دعي الى الفداء فقال
 ان تقديت فعبدي حر **م** او **س** خرج جواب
م لم يستقل بنفسه **س** اي لا يفيد بدون ما تقدم
 من السبب كقوله لاخر اليس لي عليك كذا فنقول
 بلا **س** **س** انما قال الاول فانه جزاء
 ما تقدم فكان حكمه والحكم يخص بالسبب واما الثاني
 فلان ما ذكر في السؤال كالمعاد في الجواب لبنانية عليه
 لكن كمال براء لا استقلاله فاذا نواه صدق واما
 الثالث فلان لم يفيد بدون ما تقدم فعلق به **م**
 ان **س** خرج جوابا مستقلا **م** زاد على قدر
 الجواب **س** كقوله في جواب الراعي الى الفداء وان
 تقديت اليوم فعبدي حر **س** لا يخص بالسبب و
 يصير مبتدئا **س** اي غير متعلق بما قبله فاذا تقديت في
 ذلك اليوم في اي وقت كان كنهت ولو نوى الجواب
 صدق

خرج
 جواب
 ولم يزد
 عليه
 على قدر
 الجواب
 كن دعاه
 الى الفداء
 فقال ان
 تقديت
 فعبدي
 حر او
 خرج

48 صدق ديانته **م** حتى لا يلفي الزيادة **س** وهو ذكر اليوم
 اذ في الفاء كلامه فادلا **س** **م** خلافا للبعض **س**
 وهو ما كثر والثاني وزفر وجهه فعند **م** **س** **م**
 سبيه كما اذا لم يزد **م** وقيل **س** **س** عن بعض الشافعية
م الكلام المذكور للدرج **س** كان الابرار لنفي نعيم **م** او النعم
س **س** كحو والذين يكنزون الذهب والفضة **م** لا النعم
س **س** وان كان اللفظ عاما لانه سبق للدرج والدرج
 الى الهدم فلا يجب الزكوة في الظل **س** **س** وعندنا هذا
 فاسد **س** لان اللفظ دال عليه ودلالت عليه لا
 يتنافيان عليه **م** وقيل **س** **س** الجمع **م** المضاف الى
 جامع حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد **س** لا ملائمة
 بصيغة الفرد موجبا ذلك فكذا بصيغة الجماعة **م**
 وعندنا يقتضي مقابلة الاحاد بالاحاد **س** **س** للعرف
 اذ يفهم من ركب القوم دوابتهم ان كل واحد ركب
 دابته **م** حتى اذا قال لاسرائيل اذ اولدتما ولدني
 وانما طالقان فولدت كل واحدة منهما ولدا ملقتا
س **س** وقا زفلا تطلقان حتى تلد كل واحدة منهما ولدا

م وقيل **م** قال الخصاص الامر بالشئ يقتضي النهي عن
ضده سواء كان ضدا او اخذاد لان طلب إيجاد الامر
المأمور به والاستغناء بضمه بعدم ذلك فكان منهيا
عنه بمقتضى حكم الامر والنهي عن الشئ يكون امرا
بضمه ان كان له ضد واحد فان النهي للتحريم و
من ضرورة فعل ضده كالحركة والسكون وان كان له
اخذاد ولم يكن امرا في شئ منها وعندنا لا يقتضي
يقتضي كراهية ضده لانه ساكت عن غير فينبغي
ان لا يؤثر في الضد ولكن يستتبع ضرورة فكان من
ضرورة الامر بالشئ ضرورة ضده منهيا فلا يباي
المقتصد فثبت الا في وهو الكراهية والنهي عن الشئ
يقتضي ان يكون ضده في معنى سنة واجبة اي
كالواجب في القوة فاذا ذكرنا **م** ما يرد هذا الاصل
اي اقتضاء الامر بالشئ كراهية ضده **م** ان التحريم
في ضده المأمور به **م** اذا **م** اي لما لم يكن مقصودا
لشئ ضرورة لم يقتض **م** من العبادات
الامن حيث يفوت الامر **م** يعني المأمور به **م** فاذا

لم يفوت

49 لم يفوت **م** لم يكن مفترضا بل كان حروما لا امرا بالقيام
م في الصلوة **م** ليس بنهي عن القعود قصدا حتى
اذا قصد شئ قام لم تفد صلواته بنفس القعود **م**
لانه لم يفوت بهذا الضد ما هو الواجب بالامر وهو
القيام **م** كنه بكرة **م** اي القعود **م** ولهذا **م**
اي لان النهي يقتضي سنية الضد قلنا ان المحرم لا
نهي عن بلس المحيط **م** لا بلس المحرم القباء ولا
القيص ولا السراويل الحديث كان من السنة
ليس الا زار والرداء **م** لانه لما نهى عنه صار مأمورا
بليس غيره فثبت بلسه لانه اذ في ما يقع به الكفارة
م ولهذا **م** اي لانه يوجب كراهية ضده اذ لم يفوت
م قال ابو يوسف رحمه الله ان من سجد على مكان نجس
لم يفد صلواته لانه **م** اي السجود عليه **م** غير مقصود
بالنهي **م** لان النهي ثبت بالامر بالسجود وهو الجور
والمراد على مكان فلا يبرأ عما **م** واما المأمور به
فمثل السجود على مكان طاهر **م** والسجود على
مكان نجس لا يوجب فوات المأمور به **م** فاذا اعاد

على مكان ظاهر جاز عنده **س** ويكره **م** وقال ال
على النفس بمنزلة ل حامل **س** لان بادي السجود
لا كان باعتبار المكان فليكون صفة للمكان الذي
يؤدي الفرض عليه يجعل بمنزلة الصفة له حكاه في
كامل لها والتطهير عن حل النجاسة فرض ايم
فيصير صفة مفوتة للفرض كما في الصوم فان
الكف عن قضاء الشهوة لما كان مأمورا به في جميع
وقت الصوم يتحقق الفوات بالاكل في جزء من الوقت
فيه **فصل** **س** المشروعات **س** وهي ما جعل
طائفة للعباد يسكنون **م** على نوعين عرفة وهو
السم لما هو صل منها **س** من المشروعات **م** غير
متعلق بالمواضع **س** بيان لاصالتها والمراد
به ما ثبت ابتداء بانقياس الشرع حقا **س** وهي
اربعة انواع **س** وهي ما لا يحتمل زيادة ولا نقصان
س لانها مقدرة شرعا ثبت برليل لا شبهة
س من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع **م**
كالايان والاركان الاربعة **س** وهي الصلوة
والزكاة

50 والزكاة والصوم والاح فانهما مقدرة لا احتملها **م** وحكم
اللزوم **س** على اي حكم الفرض حصول العلم القطع
بمصول **م** وتصديقا بالقلب **س** اي وجوب اعتنا
حقيقتهم **م** وعلا بالبدن حتى يكفر **س** بفهم الياء
والكون الكافي اي ينسب اليه الكفر **م** جاحدة و
يفسق تاركه بلا عذر **س** احتمل عن الاكراه **م**
وواجب **م** وهي ما ثبت برليل في شبهة كصدقة
الفطر والاضحية **س** ثباتا بخبر الواحد ومواد واجن
كل حر وعبد وحر وحر فانهما سنة ابيكم **م** وحكم اللزوم
علا **س** كالفرض **م** لاعلا على اليقين **س** لان
دليله من الشبهة **م** حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركه
اذا **س** الحق **س** اي اذا تركه استخفافا **م** باخبار
الاحاد **س** بان لا يرى العمل واجبا **س** فاما **س**
لو ترك **م** متساويا فلا **س** لان التاويل سيرتهم عند
المعارضة **م** **سنة** **س** وهي الطريق المستوك في الدين
وحكمها ان يطالب المرء باقامتها **س** احتمل ازاعن
النفيل **م** من غير افتراض ولا وجوب **س** عن الواجب

والفرض لانها طريق امرنا باحتياثها **م** الا ان السنة
س عند الاطلاق قد يقع على سنة رسول الله وم غير
س من الصحابة لقوله **م** عليكم سنتي وسنة خلفاء
 الراشدين من بعدى **م** وعندك في مطلقها
 طريقة البني **م** **س** حلا على الحقيقة عند الاطلاق **م** و
 هي نوعان سنة الهدي **س** اي احدا من تكمل الربن
م وتاركها يستوجب اسامة **س** السادة دونا
 الكرامة **م** كالجماعة والاذن **س** والروايب ولذا
 لو تركها قوم استوجب اللوم والعقاب او اهل
 بلدة واجروا قتلوا لان تركها من اعلام الدين
 احتقاف **م** وزوايد **س** وهي التي احذها حسام
 وتاركها لا يستوجب اسامة كسيرة النبي **م** في لباس
 وقيامه وقعوده **و** **س** وهو ما يثاب المرء على فعله
 ولا يعاقب على تركه **س** وهو من الزيادة والنقص
 من العبادات زوايد مشروعة لنا لا علينا **م** والزيادة
 على الركعتين لا فترقل لهذا **س** وهو انه يثاب
 على فعله ولا يعاقب على تركه **م** وقال ان في تركه

لا شريع التنقل على هذا الوصف **س** وهو عدم لزوم
م وجب ان يبقى كذلك **س** غير لازم بالمشروع لان
 البقاء لا يخالف الابتداء **م** قلنا ان ماداه وجب صيانته
س لانه صار سلا لا اله الا الله بالاداء او بالشرع حصل
 التقريب وهو الكلف المستحق فيجوز عن ابطاله كلفة
س ولا سبيل اليه **س** الصيانة الا بالزام البقاء
س فوجب الاتمام ضرورة والتكليف لا ينفي الاجال
 كالصدقة بالاداء **م** وهو كالنذر صار لله تعالى شعية لا فعلا
س لانه قصد العبادات وقصد العبادات **م** ثم وجب
 لصيانته **س** اي النذر وهو قول ابتداء الفعل
 اي ابتداء النذر كالعدم فلان يجب لصيانة ابتداء
 الفعل **س** شروع في الصوم ببقائه **س** اي الفعل
م اوله لان البقاء سهل من الابتداء ومعنى
 العبادات في الافعال اكثر بالنسبة الى الاقول **م** وروضة
 وهو ما يستره عارض عذر من العباد **م** وهي
 اربعة انواع نوعان من الحقيقة احدهما حق من الائم
س اي الكل في المعنى الذي وضع للمرخصة **م**

ونوعان من الجواز احدهما انهم من الآخر اي اكل في كونه
 بجازا اما حق نوعي الحقيقة فالسبب **م** اي سقطت
 المداخلة به مع قيام **م** السبب **م** المحرم وقيام
م حكمه وهو الحرمة جميعا وكونه اكل لقيامها كالكراهة
 على اجزاء كالكفر به رخص له الاجزاء مع الطينان
 القلب لان حرمة الكفر قائمة بحقه تعالى الا بان وانما
 رخص لان في الامتناع حتى تقبل تلفة صورة ومعنى وفي
 الاقدام لا يثبت حقه تعالى معنى لقيام الركن الاصل
 وهو **م** على افطاره رمضان وانما في مال الغنم
 به رخص له ذلك لان حق الله تعالى لا يثبت معنى وكذا حق
 الغنم لا مكان التذرك بالقضاء او المثل وتركه اي
 وكتره **م** الخائف على نفسه الامر بالمعروف في جنائنه
 اي الكراهة على الاحرام وتناول المصطر **م**
 فان احصاه مخففة **م** مال الغنم **م** بغير اذنه به رخص له
 في ذلك لا يستلزم **م** حكمه **م** اي هذا القسم **م** ان
 الاخذ بالعزيمة او في **م** لبقاء المحرم والحرمة حتى
 لو صبر على ما كره به وامتنع **م** حتى يقتل **م** كان شديدا

52 **م** ليدل نفسه لاقام حقه تمام **م** والتأخر من نوعي
 الحقيقة **م** ما يستلزم مع قيام السبب لكن الحكم **م** وهو
 الحرمة **م** تراخي عنه **م** عن السبب الى وقت زوال
 العذر فهو من حيث قيام السبب كالاول ومن حيث
 التراخي دون **م** كالمسافر رخص له القطر **م** مع قيام
 سبب الصوم وهو شهود الشهر لتراخي حكمه الى
 ادراك عدة من ايام آخر **م** حكمه **م** اي هذا النوع **م**
 ان الاخذ بالعزيمة اولى **م** حيثما كان الصوم افضل
م كمال سببه **م** وهو شهود الشهر **م** وتردد في
 الرخصة **م** فان التأخير للبر والبسم متعارض فانما يفر
 الصوم بالسفر يخفف بموافقة المسلمين **م** فالعزيمة **م**
 معنى الرخصة من وجه **م** فكانت اولى **م** الا ان
 يضعف الصوم **م** فالفطر اولى **م** لا يقتل نفسه **م**
 انهم نوعي الجواز فوضع عنان الاجرة **م** وهو الاعمال
 الشاقة والاحكام المغلظة **م** والاعمال **م** وهي
 المواثيق اللازمة لزوم الفل **م** فمضى ذلك رخصة
 مجاز لان الاصل **م** وهو العزيمة **م** لم يبق مشروعا

س ورخصة الحقيقة ما ثبتت القرينة في مقابلته و
لهذه لم يشرع في حقنا ولكن لما وضعت عن التخفيف
سميت رخصة مجاز **ام** والنوع الرابع **س** من
الرخص **م** ما سقط عن العباد **س** باخراج كبير
كونه موجبا للحكم في محل الرخصة **م** مع كونه **س** اي
ما سقط **م** مشروعا في الجلاء **س** فمن حيث ان سقط
اصلا كان مجاز او من حيث ان بقي مشروعا في الجلاء
لشبه حقيقة الرخصة فكان دون الثالث كقصر
الصلوة في السفر رخصة سقط ما عندها فليس له
ان يصليها اربعا لقوله عليه السلام المم للصلاة
في السفر كالقصر في الحضر وقال الشافعي رخصة
حقيقة والقرينة الرابع وسقوط حرمة اطرو
والمبته في حق المفطر والمكره حق لو جبر حتى مات
او قتل اثم للاستثناء في الاما اضطر رتم اليه واستثنى
الحل وفي الامن الكره وقلبه مطمئن بالايمان يستثناء
من الغصب فيبدل على انتفاؤه عند الاكره وانتفاؤه
لا يبدل على الحل فلو جبر اجه **م** وسقوط غسل المجل

في مدة المسح **م** لان الحلف يمنع سرية الحدث فسقط
الغسل لانعدام الحدث لانه يتأدى بالمسح ولذا اشترط
اللبس على طهارة فلو كان الغسل يتأدى به لاختلف
في اللبس على طهارة عدمها **فصل**
الامر والنهي باقسامها **س** التي مرت لطلب
الاحكام المشروعة ولها **س** لاحكام **م** اسباب يغفل
اليها **س** والموجب للحكم في الحقيقة هو انه لا
بيان للاسباب **م** كحدث العالم والوقت وملك
المال وايام شهر رمضان والتمس الذي يدره
وبله عليه والبيت والارض النامية باطراح
تحقيقا او تقدير او الصلوة وتعلق البقاء للقد
بالتعاطي **س** وبيان الحيات **م** لايمان **س**
اي وسبب وجود الايمان بالله كما حدوث العالم
لانه يدل على الصفة وهي على الصانع والصلوة
س اي وسبب وجوب الصلوة الوقت
م والذكوة **س** اي وسبب وجوب الزكاة
ملك المال بصفه كونه نصا باناميا والعموم

س اى وسبب وجوب الصوم شهر مضاف
م وصدق الفطر اى وسبب وجوبها الراس
 الذى يموت ويليه لاضافته اليه وتعد الوجبة
 بتعد الراس **والج** اى وسبب وجوب
 الحج البيت **والعشر** اى وسبب وجوب
 العشر الفرض النامية باطراح تخفيفا اى الى
 فيها شئ من الزرع حقيقة **والطروج**
 اى وسبب وجوب الطرح الارض النامية
 تقدير ابا الفكن من الزراعة **والطهارة**
 اى وسبب وجوب الطهارة الطافة
 وشروط وجوبها الحدث **والمعاملات**
 اى وسبب مشروعية المعاملات تعلق بقاء
 لهذا العالم الذى قدر بقاءه الى قيام القيامة
 بتعلق الناس ما يحتاجون اليه **واسباب**
 العقوبات والحدود والكفارات ما نسب اليه
 من قتل على فحش سبب للقصاص وزنا
 للمرجم والجلد ولسرقة **والقطع** اى

بين

54 بين الخطر والاباحة **س** اى مخطور من وجه
 مباح من وجه لكفارات التقي دايمة بين
 العبادة والعقوبة **م** كالقتل خطأ **س** من
 حيث الرمي الى الصيد مباح وباعتبار ترك
 التثبت مخطور والاقطار عمدا في
 رمضان باعتبار انه فعل نفسه الذى هو مكروه
 مباح ومن حيث انه جناية على العبادة
 مخطور **وانما يعرف السبب بنسبة**
الحكم اى باضافته اليه كصلوة الظهر
 وصوم الشهر وحج البيت وحذ الشرب وكفا
 القتل **م** وتعلق به اى تعلق الحكم بالسبب
 بان لا يوجد به وانه يتكرر بتكرره لان الاصل
 في اضافة الشئ الى الشئ ان يكون سببا
 لانا لاضافة للاختصاص والاصل في محل ثبات
 كماله وكما الاختصاص في اضافة السبب
 الى المسبب لان ثبوته به **وانما يضاف الى**
الشروط مجازا لان اتصاله بالسبب اتصالا

يفضل للشبهة **م** او يكون اتصال فيه شبهة صورة
 ومعنى خبر الواحد وهو الخبر الذي يرويه الواحد
 الاثنان فصاعدا لا عبرة للعدد فيه بعد ان يكون دون
 المشهور والمتواتر **م** بان يرويه في القرن الثاني
 والثالث من يتوهم توابعهم على الكذب فلا يخرج
 بعد ذلك عن كونهم من الاحاد وان كثر رواية
م وان يوجب العمل دون علم اليقين بالكتاب
م وهو اذا اخذ من الله ميثاق الذين او
 الكتاب ليثبت للناس وانما كالمطلب كل واحد
 بما في نفسه فلما فرض البيان على كل واحد دل على
 ان السامع مأمور بالقبول منه والعمل به **م** والسنة
م قد روي انه صلى الله عليه وسلم قيل خبر الواحد خبر
 سلمان في الهدية والصدقة **م** والاجماع **م** فان
 الصحابة علوا بالاحاد من عمر بن الخطاب والتابعين ومن
 بعدهم **م** والمقول **م** فان خبر المسلم العاقل
 العدل محمول على الصدق فلا امر الا بعقله ودينه بحال
 عليه وينزه الله **م** عن الكذب **م** وقيل لا عمل الا
 عن

علم بالنقص **م** وهو لا تقف ما ليس لك به علم **م**
 ولا يوجب **م** خبر الواحد **م** العمل **م** لا لا يوجب
 العلم **م** او **م** عكس هذا فقبل خبر الواحد يوجب
 العلم لانه يوجب العمل ولا عمل الا عن علم **م** لانتفاء
 اللازم **م** فقبل لا قول اي انتفى اللازم وهو العلم
 ينتفى الملزوم وهو العمل **م** او لثبوت الملزوم
 تعليل لك اي اذا ثبت الملزوم وهو العمل ثبت
 اللازم وهو العلم والجواب ان الآية محمولة على ما
 روي لا نقل رايته بفعل وسمعه ولم يسمع ولم يسمع
 لوجوب العمل بغالب الظن **م** **م** اذا عرف
 بالنقد والتقدم والاجتهاد كالمطالع بالشرع و
 العباد **م** ابن مسعود وابن عباس وابن
 عمر رض الله عنهم وغيرهم من المشتهر بالنقد والنظم
م كان حريته حجة **م** سواء وافق العكس
 او خالفه فان وافقه فأيده وان خالفه يتركه
 العكس خلافا لا لك **م** فانه تقدم العكس لانه
 حجة بالاجماع الصحابة وهو أقوى من خبر الواحد ولنا

ان اصله موجب للرجحان الشبهة في ثقله والعكس
 محتمل باصله اذ كل وصف محتمل ان يكون على م وان
 عرف بالعدالة دون الثقة كانس وابي هريرة رضي الله
 عنهما **س** وسلمان وغيرهم ممن اشتهر بالصحة ولم
 يكن محتجهم ان وافق حديثه العكس على به وان خالفه
 لم يترك **س** الحديث م الا لضرورة **س** وموان يروي
 حديثا ينبغي كون العكس حجة فيترك لانهم كانوا
 ينقلون بالمعنى والوقوف على مراد الله عظيم
 وينقل بقدر فهمه فاذا قصر لا يؤمن فوت بعض خبر
 شبهة زائدة عرى عنها العكس **م** حديث **س**
 انه سريرة في **م** المحترات **س** وهو لا تضره والابل
 الغنم فمن اتبعها بعد ذلك فهو نجس النظمين بعد ان
 تخليها ان رضها اسكها وان سقطها ردة ما حيا
 صاعا من غرو ذلك ان يربح البيع الناقصة فيحقن
 اللبن في ضرعها ايا ما لته اكثر اللبن مخالف للعكس
 من كل وجه لان خيان العدو ان بالمثل صورة ومعنى
 او معنى وهو الغنم والتمر ليس بمثل اللبن صورة ومعنى

ولا يثبت

517 ولا يثبت لانها الدوام والذات **س** وان كان **س** الراوي
 مجهول ابان لم يعرف **س** يطول صحة وما عرف **م**
 الا حديث او حديثين كوابضة بن معبد فان روي
 عنه السلف **س** وشهدوا بصحة وعلاوة **م**
 او اختلفوا فيه **س** اي قبول حديثه مع نقل
 الثقات عنه **م** او كنفوا عن الطعن **س** بعدما
 بلغهم روايته **س** صار كالصروف **س** اي لا حديث المروى
 لانهم لا قبلوه دل انه صحيح عندهم وقبول بعض مشهور
 كروايتهم بنفسه والكوت عند الحاجة الى البيان
 بيان **س** وان لم يظهر من السلف الا الرد كان مستكرا
 فلا يقبل كاحبار فاطمة بنت قيس ان زوجها
 ملقها ثلاثا ولم يقض النكاح لها بالثقة والكنى
 ضرده عمر رضي الله عنه وغيره **م** وان يظهر
 حديثه في السلف فلم يقابل به ولا قبول يجوز
 العمل بحديثه اذا وافق العكس لانه حجج جانب
 الصدق بعد التهم ولا يجب **س** يمكن التوهم بعد
 الشبهة وانما جعل الخبر حجة بشرط في الراوي

وهي اربعة **العقل** وهو نور على البدن او المراد
او القلب **م** يضيء به **م** اي بذلك النور سمي نور
لان الظاهر المظهر هكذا العقل للبعيرة طريق يبتداه به
م اي بالطريق **م** من حيث ينتهي اليه **م** اي
الحديث **م** درك الحواس **م** وكذا قبل بداية
المعتقدات نهاية الحواس **م** فيبتدئ الخط
للقلب **م** يتأمله **م** اي القلب **م** بتوفيق الله
م فاذا انظر الى بناء واشتهى اليه به يدرك
بنور عقله ان له بانيا ذا قدرة الاساية اوصاف
التي لا يدر للبناء منه ولا ينسب له لان الكلام المعبر عن
ما يكون عظيم ولا تخفى الا بالعقل والشوا حاصل
م اي من العقل **م** وهو عقل البالغ **م** لان
العقل يحدث شيئا فشيئا ولا تقدر الوقوف
على وجود كل جزء اذ اقيم السبب الظاهر وهو
البلوغ مقامه وبنى التكليف عليه دون القاصر
وهو عقل الصبي **م** لانه لم يحصل واليا في ماله
لنقصان عقله في الدين اولى **م** **والخط**

غير كذا اي المطلوب القلب

وهو

وهو سماع الكلام كالحق **م** وهو صرف
هبة اليه لئلا يشك منه شئ **م** ثم فهم بعنايه الذي اراد به
م لغويا كان او شئ عيا **م** ثم حفظ بيذل الجهول
م وهو ان يكثر حتى يحفظ ثم الثبات عليه **م**
اي الحفظ **م** بحافظة حدوده **م** اي احكامه بان
يعلم عوجبه يدره **م** ومراقبته بذاكرته **م** بله
فان تم كمال العمل والذاكرة بورثان النسيان على
اشارة الفطن بنفسه **م** بان يعتقد اني اذا نسيت
نسيت **م** الحين اذ اية **م** متعلق بالثبات والتمسك
لان قبول الظاهر باعتبار صدقه ولا يتحقق الا بضبطه
م **والعدالة** وهي الاستقامة **م** في السيرة والدين
م والمعتبر منها كالحما **م** وهو ما لا يعرف الا بالنظم
في معاملات المرء ولكن يتغير الوقوف على نهاية
للتفاوت اعني ما لا يورى الى الطرح **م** وهو
رجحان جهة الدين والعقل على طريق التهورى و
الشهوة **م** اذا ارتكبت كبيرة او اصر على صغيرة
سقطت عدالة دون القاصر وهو ما ينبغي

بظاهر الاسلام واعتزال العقل **م** بمعنى ان احاديثها
 فهو عدل ظاهر لانها كماله على الاستقامة ولكن لا يفارق
 هو ايضا ويشترطها لان الصدق في حجة الغير المعصوم
 عن الكذب لا يثبت ضرورة بل الاستدلال **م**
 وهو التصديق والاقرار بالله تعالى كما هو
 بلساني كالحسن والرحيم وصفاته كالعلم
 والقدرة **م** وسائر صفات الكمال **م** وقبول
 احكامه وشرايعه وهو ظاهر بان ثبت بين المؤمنين
 وثبت على طريقتهم وثابت بالبيان بان يعصف كما هو
 الا ان هذا يستعذر لان المعرفة باوصافه تفصيلا
 متفاوتة **م** والشرط البيان اجالا كما ذكرنا **م**
 اي نشرها بالاجزاء فيه فهو التصديق والاقرار
 بما قلنا اجالا وان عجز عن بيانه ويشترطه لان
 الكافر ساع لعدم الدين باو خال مالم يسم
م فلهذا لا ذكر من الشرايع لا يقبل خبر الكافر
 لانه لا اسلام فيه **م** والناسق **م** لغوات
 العدالة والصين والمعتدلة **م** لعدم العقل

كحال

م والذي يشترط غفلته لفظ الضبط **و**
السادس من الاربع **م** في الانقطاع وهو ان كان
 ظاهرا باطن اما لظاهرا لمرسل من الاخبار **م**
 وهو عاين غير سناد وهو ان كان من العيان
م وهو سلم رآه صلى الله عليه وسلم يقبل
 بالاجماع لان من ثبت صحته لم يحل حربه الا
 على سماعه بنفسه **و** كان من القرن الثاني
 الثالث فكذا يقبل عندنا **م** لان عدل
 ثبت بشهادة عم وكان اكثرهم يرسل ولم ينكروا
 عليهم وقالوا في لا يقبل الا بعد ايدى وارسال
 من دون هؤلاء **م** اي القرن الثاني والثالث
 فكذا عندنا كرضي **م** لان القبول في القرون
 الثلاثة للعدالة والضبط فاذا وجد قبل **م**
 خلا فالعيب بن ابان والذي ارسل من وجهه
 ولم يسم من وجهه مقبول عند العامة **م** لانه لا
 شبهة في قبوله عند من يقبل المرسل ومن لم يقبله
 قال بعضهم مردود لان حقيقة يمنع الفعل وشبهه

يمنع احتياطاً وعامتهم انه حجة لان المرسل ساكت
عن الردى والمسند ناطق فلا يعارضه الساكت
واما الباطل فان كان الانقطاع لنقصان
الطلائق يفوت شرط من العدالة والسلام
والضبط والعقل فهو على ما ذكرنا من انه لا
يقبل وان كان بالعرض على الاصول بان خالف
الكتاب كحديث فاطمة في ان لا نفقة للمبتدئة كما
يسكن من حيث سكنتم من جهكم وردت في
المطلقات او السنة المعروفة كحديث ان الله
واليعين خالف البيهقي على المدعي واليعين على من
انكم او الحادثة بان ورد فيها لشهر من الحوادث
وعنه به البلوى كحديث اجهر بالتسمية فانه كانه
مع لشهر الحادثة لم يعمل به او اعرض عنه الآية
من الصدر الاول وهم العصابة رضي الله عنهم
اجمعين كما يستغوا في اموال اينالي جنبه كذا بالملها
الزكوة اختلف العصابة في زكوة العبيد ولم يجمعوا
الى هذا الحديث كان مردوداً عنقطعاً ايضاً

لان الكتاب ثابت بينين والسنة المشهورة
فوق خبر الواحد كاستنار الطائفة بسخيل ان
كفى عليهم ما ثبت به حكمها واعراضهم عن
الاحتجاج به مع الحاجة دليل انقطاع والثالث
من الاربع في بيان حل الخبر الذي جعل
الخبر فيه حجة فان كان الحل من حقوق
الله تعالى وهي ما خلص حق الله من شرايع
وهي ما ليس بعقوبة كالعبادات وغيرها
وهو عقوبة يكون خبر الواحد فيه حجة
بالشرايع المارة بعمل العصابة بالاحاد كخبر
عائشة رضي الله عنها في التقاء الختانين
خلافاً للكه في العقوبات فانه لا يكون
حجة فيها لان في اتصاله شبهة والحدود
تندري بها وجوابه ان تحقق الشبهة فيه
غير مانع كتحققها في البيئات وان كان الحل
من حقوق العباد عا فيه الزام مخصص
كالبيع والاملاك المرسله بشتر فيه

شرايط الاخبار **م** من العقل والعدالة و
والضبط والسلام **م** مع العدد ولفظ الشهادة
والولاية **م** بالضرورة لانه لا بد للالتزام من كون
الظهير ملزماً والالتزام من الولاية فلا بد من كون
الظهير من الملزم وذلك بما ذكره ويشترط العد
ولفظ الشهادة تأكيد للجنس **م** وان كان الالتزام
فيه احكاماً كالوكالات والمضاربات **م**
يثبت باخبار الاحاد بشرط التمييز دون
العدالة **م** اي اذا كان الظهير مميّزاً لعدالة كان او
غيره مبيّناً او بالغا كافر او مسلماً للضرورة اذ
الانسان قلة جديس جميع الشرايط لبعثه الى
وكيله ولانه لا التزام فيه **م** وان كان فيه التزام بوجوب
دون وجه **م** كمنزل الوكيل وجه الماذون ان
كان الظهير وكيلاً او رسولاً لم يشترط فيه العدالة
وان كان قصداً **م** يشترط فيه احد شرط
الشهادة **م** اما العدد او العدالة **م** عند ابي
حسبه رحمه الله لان الموكل والمعد له بله ان الوكيل

والعبد

العبد والعزل والجر فكان التزاماً من هذا الوجه ومن
وجه كونها متصرفين في حقها بالعزل والجر الشبه
المعاملات فثبت الالتزام بوجوب يشترط اطمها و
المعاملات سقوطها فشرط احدهما واسقط
الآخر توفيقاً للشبهتين وعند ما هو كما سبق في
يشترط او القيمة فقط **م** والار في بيان نفس الجهر
ومواربعة اقسام قسم يحيط العلم بصدقة كونه
الرسول عليهم السلام **م** لقيام الدلالة على عهدهم
عن الكذب وحكم اعتقاد الحقيقة والآيات قال
الله تعالى واثابكم الرسول فخذوه **م** وقسم يحيط العلم
بكذبه كعوى فرعون الربوبية **م** لقيام امارات
الخرق فيه وحكم اعتقاد البطلان والاستقلال و
قسم يحيطها **م** اي الصدق والكذب **م** على السواء
كجنس القاسق **م** كحمل الصدق باعتباره دينه وعقله
والكذب بتعاطيه المخطور وحكم التوقف فقال الله تعالى
فتبينوا **م** وقسم يخرج احد احتماليه **م** وهو الصدق
على الآخر **م** وهو الكذب كجنس العمل المسجج

لشرايها الرواية **س** يخرج صدقة لعلته عقله ودينه
 على موافق امتناعه عن موجب الفسق وحكم العلل
 لا عن اعتقاد حقيقته والمقصود من هذا النوع **م** لهذا النوع
 اطراف ثلاثة طرف السماع **س** وذلك اما ان يكون
 غريم **م** وهو ما يكون من جنس السماع **س** وهو
 اربعة وجهان حقيقة احدهما حق وجهان غريم
 لهما شبهة بالرخصة فالاولان **م** بان نقرأ على الحديث
س من كتاب او حفظا او يسمع فيقول نعم **م** او
 بغيره **س** الحديث **م** عليك **س** وانت تسمع فعن
 الحديثين **س** او **م** وعن ابي حمزة رحمه الله الاول
 او **س** اي والاخر ان بان **س** يكتب **س** الحديث
م اليك كتابا على رسم الكتاب **س** من العنوان والتوقيع
م وذكر فيه حديث فلان عن فلان الى اخره **س**
 بان قام عن النسخ **م** ويذكره **م** ثم يقول اذا بلغك
 كتاب **م** هذا او فهمته فحدث به عن **س** بهذا السناد **م**
 فهذا من الغاييب كالخطاب **س** لتبليغه عم بالكتاب
م وكذلك الرب له على هذا الوجه **س** بان يرسل اليه

الما كذا فيقول

رسولا

رسولا ان فلانا اخبره **س** لان الرسول كالكتاب **م**
 فيكونان جنتين او اثبتا بالجنة **س** بان يثبت بالبين ان
 هذا الكتاب فلان الحديث او رسول **م** او يكون رخصة
 وهو ما لا سماع فيه اصلا كالاجارة **س** وهو ان يقول
 اجزت بك بروي عن هذا الكتاب الذي حدثني
 فلان **م** والمناولة **س** وهي ان يعطيه كتابه ويقول
 هذه وحديث عن ما فيه وهو تأكيد الاجازة **م** و
 المجازلة ان كان عالما **س** اي باخ الكتاب **م**
 نفع الاجازة والآ **س** اي وان لم يكن عالما **م** فلا
 نفع الاجازة اصله كتاب القاض **م** وطرف الحفظ
 والعزيمة فيه ان يحفظ المسموع **س** من وقت
 السماع الى وقت الاداء والرخصة ان يعتمد الكتاب
 فان نظر فيه وقرئ ذكره ما كان مسجودا له يكون
 حجة **س** وكل له الرواية لان التذكر كالحفظ والآ **س**
 اي وان لم يتذكر فلا **س** كل له الرواية عند ابي
 حمزة رحمه الله **س** لان الخط للقلب والمرأة
 للعين والمرأة اذا لم تقرب العين در كما كان عدما فالحظ

62

اذ تم ينزلق قلب ذكر كان بعد او كذا في راية القاض
 والثالث خطا عن ابي يوسف يعمل وان لم يترك
 في الجمل والرواية دون الصك وعن محمد في الثلاث
 شسيرة **م** وطرف الاداء والعزيم فيه ان يودى
المسعود على الوجه الذي سمع بلفظ ومعناه
 والرخصة فيه ان ينقله بمعناه **ل** لقوله عم اذا
 اصبتم المعنى فلا باس **م** فان كان **م** المروي
م محكما لا يحتمل غيره **م** اي الآمن واحدا يجوز
 نقله بالمعنى لمن له نظر في وجوه اللفظ **ل** لانه
 لا يمكن زيادته ونقصه لعدم احتمال خيره ووضوح
م وان كان ظاهرا يحتمل غيره **م** اي ما ظهر من
 معناه كعام يحتمل الخصوص **م** فلا يجوز نقله بالمعنى
 الا للنفق المجتهد **ل** لانه تقتضي على المراد به فيؤمن
 الحلل وما كان من جملة امح الكلم **م** وهي الالفاظ
 الموجزة الجامعة للغة الكثيرة والاحكام المختلفة
م او المشكل او المشترك او الجمل لا يجوز نقله
 بالمعنى للكل **م** اي للمجتهد وخبره اما الجوامع لعدم

الغلط

الغلط واما المشكل والمشتك فلان فهم معناها
 بالتأويل وتاويل ليس بحجة على الغير واما الجمل
 فبيان من الجمل **م** والمروي عنه اذا انكر الرواية
م بان قال كذب علي **م** او عمل بخلافه بعد الرواية
 ما هو خلاف بيقين **م** بان لم يكن الرواية محتملة
 لتاويل والمختصيص حديث عايش رضي الله عنها
 انها امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فتكاحها
 باطل ثم تزوج بها بنت اخيها وغييب و
 كان بعد الرواية **م** يبطل العمل به **ل** لانه يصير متناقضا
 بانكاره ومع التناقض لا يثبت الرواية ويرون
 الاتصال لا يصير حجة ولان لللاف ان كان حقا
 بطل الاحتجاج به وان كان باطلا سقطت
 روايته **م** وان كان العمل قبل الرواية او لم يرد
 تاريخه **م** اي انه عمل قبلها او بعد **م** لم يكن
 حجة **ل** لان الظاهر انه تركه بالمرئى احانا
 للنظر به ولانه حجة في الاصل فلا يسقط بالشبهة
م وتبين **م** الرواية **م** بعض محتملة **م** اي

الحديث بان كان اللفظ عاما فعمل مخصوصه او
 مشترك او معنى المشترك فعل باحد وجوبه
 لا يمنع العمل **س** لان احتمال الكلام لفته لا
 يبطل بتاويله كحديث ابن عمر رضي الله عنه
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا كنهه بالاقل والابرا
 او لم يتفرقا **م** والامتناع عن العمل به كالعقل كبر
 صحيح فعمل على انه علم انشاء كما روى انه عم
 اليكم بالبكر حله مائة وتغريب عام فمترقى رجلا
 فارتد خلفه ان لا ينفي احدا فلو كان النفي احدا ما
 حلف واخذ مينا على الشجرة فلو صح لما خفي عليه
 واحتمل الحفاء لم يكن حرجا كحديث الدفوع
 على من قمت في الصلوة لاخرجه عدم على ابي موسى
 المشعري به من الحوادث النادرة **م** والطعن
 اليهم من ابي الحديث **س** بان يقول هذا الحديث
 غير ثابت او فلان خروج من غير ذكر سبب
م لا يخرج الراوي **س** لان العدالة ثابتة للمسلم
 باعتبار عقله ودينه فلا يثبت هذا الظاهر باخرج

لا يثبت به الظاهر من صحيح
 ولا يثبت به الظاهر من صحيح
 ولا يثبت به الظاهر من صحيح

المبهم

المبهم لاحتمال اعتقاد ما لا يصلح للخروج جرحا **م** الا اذا
 وقع مفسرا بما هو مخرج متفق عليه **س** فلو كان
 مجتمعا فيه كالطعن بشرب النبيذ لمن ينفذ اباحة
 لا يقبل **م** من اشهر بالفحشاء دون التعصب
س فلو كان الطاعن معروفا بالعداوة و
 انفسب لا يقبل **م** ولا يقبل الطعن بالتدليس
س هو قوله حدثني فلان عن فلان ولا يقول
 قال حدثني او خبرني فلان لانه يوم شبهه بالرسول
 وحقيقته ليس كخروج فشيئته اول **م** والغلبين
س هو بان يروي عن رجل ويذكره بالابن
 به فلا يثبت بهذا محمول على صيانة الراوي
 من ان يعطى فيه من لا يثبت **م** والارسل
س لانه دليل تاكد لطيف وسامع من غير واحد
م وكفى الدابة **س** لان السياق مشروع
 ليقوي على الجهاد **م** والمزاج **س** لانه مباح
 اذا لم يتكلم باليس كحق **م** وحدثة السنن
س فان كثر من الصحابة روى في حديث سننهم

م وعدم الاعتبار بالرواية **م** لان العبرة بالقصة
 الاتفاق **م** وسلكنا مسالك الفقه **م** لانه
 دليل الاجتهاد وقوة المزمع **فصل** وموقع
م التعارض بين الحجج فيما يتنازع **م** لا في نفسها
م بجهلنا **م** بالناسخ من المنسوخ **م** فلا بد
 من بيانه **م** اي المتعارض **م** فركن التعارض
 تقابل الجنتين على السواء **م** لعدم المعارضة بين
 المتكلمين في القوة والضعف لامتزاج لاهدما
 تأكيدوا والمراد عدم المزية في الوصف كجبه العمل
 النقية مع مثله في حكمين متعاضدين **م** اي
 متخالفين على وجه يقتضي احدا نفي الآخر اذ لو كانا
 اتفاقا لتايداهما **م** وشرطها **م** اي المعارضة **م** الحاشي
 المحل **م** لانه لو اختلف جاز اجتماعهما كالكتاب
 يوجب حل الزوجة وصرة استبراء والوقت
م جاز اجتماعهما في محل في وقتين كحرمة الطهارة
 حلها **م** مع نفي ذلك **م** كالنكاح والحمل و
 الاثبات والنفي **م** وحكمها بين اثنين المتضمن

النت

الستة وبن سيقن المصير الى اقول العهدة او 66
 العكس **م** لانها تفتقرا لامتناع العمل بهما
 للتنازع وباحد ما لعدم الاولوية فيصار الى ما بعد
 من الاجتهاد والجهة على هذا الترتيب **م** وعند العجز
م عن المصير الى دليل آخر **م** يجب تقرير الاصول
م اي ابقاء كل واحد من التناقضات فيهما التعارض
 على ما كان في الاصل كما في سور الطهار لما تعارضت
 الدلائل **م** في طهارته روى انه عم سبيل التوضيح
 بما وافقت به الطهر قال نعم روى انه عم نهى
 عن طهومات الجوارح الملتية فانها رجس فدل ان سور
 نجس **م** وجب تقرير الاصول فقبل الماء عرف
 طاهرا في الاصل فلا يتنجس **م** بالتناقض فكان
 سورة طه اركعة **م** ولم ينزل به الحديث للتعارض
م لان الحديث كان ثابتا قبل استعماله فلا يرد
 بالاستعمال **م** وجب ضم التيمم **م** لفصل الطهارة
 قطعاً **م** ويسمى **م** سور الطهارة **م** مثلاً
 لهذا **م** اي للتعارض **م** لان ان يعني به الجهل

اي بهذا العبارة ان حكم مجهول لان حكم معلوم وهو
 استعماله مع النية وعدم نجاسته **م** واما اذا وقع
 التعارض بين القياسين فلم يستطع بالتعارف
م والآن لم يلزم العمل بلا دليل اذ ليس بعد التمسك
 دليل **م** يجب العمل باحاطة **م** اي استصحابه لانه
 ليس برليل **م** بل يعمل المجتهد بانها مشاء مستفادة
 قلبه **م** لان صدمها جهة يقينا عند الله وكل منهما جهة
 في حق العمل فيعمل بانها مشاء بالتمسك لان لقلبه
 نور ايدرك الباطن **م** والخلص عن المعارضة
م من خمسة اوجه **م** اما ان يكون من قبل الجهة
 بان لا يعتد **م** فلا يتقدم المعارضة كما حكم لعارضه
 المشابه **م** او من قبل الحكم بان يكون احدهما حكم
 الدين والآخر حكم العقبي **م** فان الحكم الثابت
 بهما اذا اختلف عند التحقيق سقط التعارض لان
 شرط اتحاد الحكم **م** كما بينت اليقين في سورة البقرة
 والماينة **م** فاية البقرة لا يؤخذكم الله باللغو في
 ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم بوجوب

المواخزة

67 المواخزة فيما قصد القلب فحقيق في النور واية
 اما لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت
 الايمان شقها في النور لدخولها تحت اللغو لان تم
 الكلام لا فائدة فيه فتعارض ضابطا مبرا او الحلاض باطلا
 الحكم وان المواخزة في البقرة مطلقة فينصرف الى
 الكاملة وهي في الآخر في المائدة مقيدة بما هو للدنيا
 برليل فكنارة فيكون في **م** او من قبل المال
 بان كل احد ما على حالة والآخر على حالة قد لا
 حتى يظهرن بالتحقيق والتشديد **م** فالتحقيق
 يقتضي حل القربان بالانقطاع سواء انقطع على اكثر
 المدة او مادونه لان الظاهر انقطاع الدم والتشديد
 يقتضي ان لا حل القربان قبل الاغتسال سواء
 انقطع على اكثر او مادونه فتعارض ضابطا مبرا
 التحقيق على انقطاع على اكثر لعدم احتمال عود الدم
 فلا يترأض اطرية الى الاغتسال للنوم جعل الظاهر
 خفيضا والتشديد على مادونه احتمال عوده فيؤكد بالانقطاع
م او من قبل اختلاف الزمان **م** كما نقول **م**

واولات الاحمال اجلمهن ان يضمن حملهن لهن
 بعد الن في سورة البقرة والذين يتوفون منكم الآية
 لقول ابن مسعود رضي الله عنه من نشأ بالعلم
 ان سورة النساء القصص واولات الاحمال نزلت
 بعد الن في سورة البقرة فقط الصار في الحمل
 المتوفا عنها زوجها فيمنع بالوضع اذا تناقض دليل النسخ
 او دلالة كساطر والمبيع **س** اذا لم يعلم وجوده في
 زمانين فان كساطر يحمل آخر دلالة لانه لو كان اولاً كان
 ناسخاً للمبيع ثم ينسخ المبيع فيكرر النسخ ولو آخر لا يكرر
 لعدم الكثرة او **س** والمثبت **س** اي واذا تعارض
 النسخان احدهما مثبت امر عارضهما والاخر تاف له
 سبق الاول فالمثبت **س** او **س** من التنازع عند الكثرة
 لا يستماله على زيادة علم **س** وعند **س** **س** بان يتعارف
 لوجود دليل صدق الراوي فيهما فيخرج من جهة اخرى
 واختلف على احكامنا فلا بد من اصل والاصل فيه
س اي في وقوع التعارض بين التنازع والمثبت
س ان النسخ ان كان من جنس ما يعرف بريله **س** بان
 كان

68 كان مثبتاً على دليل **س** او كان ما يشبه حال **س** اي يجوز
 ان يكون مثبتاً على دليل وان لا يكون **س** لكن لا يعرف
 الراوي اعتمد دليل المعروف كان مثل الاثبات **س**
 فيصلح معارضته لكونه بنياً على دليل **س** والآ **س**
 اي وان لم يكن ما يعرف بريله ولا ما يعرف ان الراوي
 اعتمد دليل المعروف **س** فلا يكون مثل الاثبات لانه لا يعرف
 ح الا بالاعتقاد وهو ليس بريله وما لا دليل عليه
 لا تعارض ما عليه دليل **س** فالتنفي في حديث بريرة
 وهو ما روى انها اعتقت وزوجها عبد **س**
 فخيرها رسول الله **س** ما لا يعرف الا بظاهر الحال **س**
 وهو ان العبودية كانت باقية قبل النسخ فلم
 يعارض الاثبات وهو ما روى انها اعتقت
 وزوجها حرة **س** وفي اخذ ايمتنا بالثبوت
 وقالوا تجبر الامة اذا اعتقت وزوجها حرة **س**
 وفي حديث يميونة وهو ما روى انه عليه السلام
 تزوجها وهو حرم **س** هذا في لانه سبق على الامر
 الاول فان الاحرام كان ثابتاً قبل ما يعرف بريله

وهو بمنزلة المحرم فعارض بالاثبات وهو ما روى انه
 نزوحها وهو حلال **م** فهذا مثبت فانه يثبت
 امر عارض على الاحرام فلا تعارض فيه الى التزج
م وجعل رواية ابن عباس رضي الله عنهما او
 رواية بن زياد بن الاصم لانه لا بعد **م** اي بن زياد بن
 عباس **م** في ضبط والاقتان **م** ولما تخرج
 الثاني بضبط الراوي اخذ به ايتمنا وجوز في كتاب
 المحرم **م** وطهارة الماء وحل الطعام من جنس
 ما يصرفه بريد كالبجاسة والحرمة **م** فان
 الخبر ما يقتضيه دليل **م** موضح التعارض بين الخبرين
 فيما اذا اخبر بخبر نجاسة الماء او حرمة الطعام
 واخر بطهارة او حله فالخبر المطهارة والحل ناخ
 لانه نفي العارض والحل يبقى الامر الاصيل والخبر
 بالنجاسة والحرمة مثبت لاثبات امر عارض
 والنفي كتمل ان بينه على دليل بان اخذ الماء من جاز
 في طاهر ولم يغيب عنه ويحتمل ان بينه على ظاهر الحال
 فان عرف ان اخباره على ظاهر الحال لم يعارض مثبت

وان

وان علم انه اخبر بدليل عارض مثبت **م** فوجب
 العمل بالاصل **م** وهو الطهارة في الماء والحل في اللحم
 فتخرج الثاني **م** والتزج لا يقع بفعل عدد الروايات
 وبالمذكورة والحرمة **م** خلا فالبعض حتى اذا
 كان راوي الخبرين واحدا او امرائين او عشرين
 والاخر اثنين او جليلين او حزينين فالتزج عنده
 بهم وقلنا لم يترك باجتماع السلف ولو جاز
 لنقل **م** واذا كان في احد الخبرين زيادة فان كان
 الراوي واحدا يخذ بالثبت للزيادة **م**
 و كمال حذفها الى عقد الراوي لان الاصل
 فلا يثبت بكونها خبرين بالاحتمال **م** كما في الخبر
 المروي في الخالف **م** وهو ما روى ابن سنان
 رضي الله عنه عن السهم **م** اذا اختلف المتبايعان
 واللعنة قايمة بينهما خالفوا وراوا في رواية
 لم يذكر هذه الزيادة فاخذنا بالثبت وقلنا
 لا يثبتان الا عند قيامها **م** واما اذا اختلف
 الراوي فيجعل كاخبرين ويعمل بهما **م** ما يمكن لانه

علم انهما خبران وانهم قال كل في وقت **م** كما
 يكون مبنا في ان المطلق لا يحتمل على المقيد في حكمين **س**
 ومثاله ما روى انه من عن بيع الطعام قبل
 القبض وفي رواية انهم عن بيع ما لم يقبضوا فاعلمنا
 بهما ولم يحل المطلق على المقيد بالاطعام حتى لا يجوز
 بيع ما يبر العروض قبل القبض كالطعام **فصل**
 وبلدة الحج **س** التي سررت **م** كحل البيان **س**
 وهو الكشف عن المقصود **م** وهو **س** على خمسة **م**
 اما ان يكون ببيان تقرير وهو توكيد الكلام بما ينقطع
 احتمال الجواز نحو لا طائر يطير بجناحيه حقيقة
 بالجنح وكحل غيره يقال المرء يطير بهيمة **م**
 او الخصوص **س** كوفجد الملايكة كلهم اجمعون
 الملايكة جمع عام فاحتمل الخصوص بارادة بعضهم
 فقطم كلهم اجمعون **م** او بيان تفسير **س**
 وهو ما يرفع الغطاء **م** لبيان الحلال **س** كما قيل
 الصلوة بينة السنة **م** والمشتهر **س** كانت
 باين البيوت مشتمكة فاذا عني الطلاق صح وزال

الاشكال

الاشكال **م** وانها **س** اي بيان التقرير والتفسير **م**
 بصحان موصولا ومقصودا **س** لان بيان التقرير
 مقترر لا مغير وكذا بيان التفسير قال الله تعالى ان
 علينا بيانه **م** ثم للمترجي **م** وعند بعض المتكلمين
 لا يصح بيان الجمل والمشتراك الا موصولا **س** لان
 لا يمكن العمل بالخطا بدون البيان والمقصود
 العمل فلو تأخر البيان لا قضى الى تكليف ما ليس
 في الوسخ واجوابه ان اللازم قبله الاعتقاد ودو
 العمل **م** او بيان تفسير كالتعليق بالشرط والامتناع
 فان كلاهما يغير الكلام الاول **م** وانما يصح ذلك
 موصولا فقط **س** لقوله وم من حلف على عين
 الحديث عين التكفير للتحليل ولو صح الاستثناء
 منفصلا لقال فليست وليات وعن ابن عباس
 موصولا **م** واختلف في خصوص **س** اي في
 العام الذي لم يخص بل يجوز تخصيصه ببل
 مترجي **م** فعندنا لا يقع **س** المخصص مترجيا
 وعندنا في يجوز ذلك وهذا **س** الاختلاف

في حقه وعند معارضة نفق الاستثناء نفق المستثنى
 منه فصدر الكلام بوجبه والاستثناء بنفسه فتعاضدا
 فتبا فقام يشبه الحكم **م** لاجاء امل اللفظ انا
 الاستثناء من نفق **م** من الاثبات نفق **م** وهذا دليل
 على ان له حكما يعارض به حكم المستثنى منه اذا الاستثناء
 يعارض نفق **م** وعكس **م** ولان قوله لا اله الا الله العزيز
 ومعناه نفق والاثبات **م** اي نفق الالهية عن
 الغير واثباته **م** فلو كان **م** الاستثناء **م** تكلم
 بالباء **م** بعد الشئ كما قلتم **م** فكان **م** هذا **م**
 نقبا لغير **م** اي الالهية عن غير **م** لا اثباتا له **م**
 اي الالهية له **م** ولنا قوله ما قلتم فيهم
 الف سنة الاخمين **م** فلو لا ان تكلم بالباء
 لزم نفق حكم الطير الصادق بعد ثبوته لانه ما استثنى
 الحنين عن الالف في الاخبار ليست نفق فلو لم
 يكن تكلم بالباء في ثبت حكم الالف بجملته ثم عارضه
 الاستثناء في الحنين فيلزم كونه باقيا بحكم الطير
 الصادق الذي اثبت اوله فيلزم نفيه بعد ثبوته **م** و

سقوط

12 وسقوط الحكم بطريق المعارضته في الاجاب
م اي في الاثبات لانه اثبات شئ في المال كما
 ان يعارضه شئ يمنع من ثبوته **م** لا في الاخبار
 لما ذكر **م** ولان امل اللفظ قالوا الاستثناء يخرج
 وتكلم بالباء بعد الشئ **م** كما قالوا انه من نفق
 اثبات وعكس واذا ثبت الوجهان وجب
 الجمع **م** فيقول انه تكلم بالباء في بوضعه **م** اي
 بحقيقته باصل الوضع **م** نفق واثبات باثبات
م لانها غير مذكورين في المستثنى قصد اكن لما
 كان حكمه على خلاف حكم المستثنى منه ثبت ذلك
 ضرورة لان حكم الاثبات يتوقف بالاستثناء كما
 يتوقف بالفائدة فاذا لم يبق بعد ظهر نفق لعدم
 علته الاثبات فمن نقبا مجاز **م** وهو **م**
 اي الاستثناء **م** ندعان متصل **م** وهو ما كان من
 جنس الاول **م** وهو الاصل ومنفصل وهو ما
 لا يصح للحملة **م** لان الصدر لم يتناول له لعدم الجائز
م فجعل مبتدأ **م** اي بمنزلة نفق لا تعلق له

من الصدور

بأول الكلام **م** قال الله تعالى **س** حكاية عن الخليل
م فانهم عدوا لي الأربى العالمين **س** ما في
 اعبره فهو منقطع كانه قال **م** كفن رب العالمين
س فانه ليس منهم **م** والاشياء متى يعقب كلاما
 مقطوعة بعضها على بعض **س** كقوله لزيد على الف
 درهم ولعمرو على الف درهم الآخر **م** ينصرف
 الى الجرح كالشرط **س** نحو عبده حر وامرأة مائة ان
 دخل هذه الدار **م** عند الف وقى وعندنا الى ما يليه
 خاصة **س** لان اصل الكلام عامل باعتبار اصل
 الوضع واتقائه عنه للضرورة وهي ترتفع لقرينة
 الى ما يليه فلا حاجة الى اساعته **م** خلاف الشرط
 فانه مبدل **س** لا يخرج اصل الكلام عن العمل وانما
 يتبدل به الحكم **م** او بيان ضرورة وهو نوع **س**
 من البيان **م** يقع **س** بسبب الضرورة **م** بالم
 يوضع له **س** وهو السكوت لان الموضع للبيان
 وهو النطق **م** وهو **س** على اربعة **م** اما ان يكون في
 حكم المنطوق **س** اي النطق يدل على حكم سكوت فكافة

بمنزله

بمنزله المنطوق **م** كقوله تعالى ورثا ابواه فلان
 الثالث **س** وعندها اوجب الشرط لاضافة
 الارث اليهما ثم خص الامم بالثالث فكان بيانا
 ان الباقي لا ياب وهذا لم يحصل بخص السكوت
 عن نصيب بل بدلالة الصدر بغير نصيب كالمنطوق
م او ثبت بدلالة حال المتكلم سكوت صاحب
 الشرع عند امره بما فيه عن التغيير **س** فانه يدل على
 حقيقة ذلك الامر اذ البيان واجب عند
 الحاجة اليه لا يجوز منه تقرير الناس على الخطأ
م او ثبت ضرورة وقى الضرورة سكوت
 المؤخر حين يرى عبده يبيع ويشترى **س** فانه
 يجعل اذنا دافعا للضرورة عن الناس فانهم يستدلون
 بسكوتهم على اذنه فيحاطون فلو لم يجعل اذنا
 لكان غمورا وبهوا فرار **م** او ثبت ضرورة
 طول الكلام كقوله على مائة درهم **س** فالعطف
 جعل بيان الاول وجعل من حسن المعطوف
 عليه عرفا فلو حذف المعطوف عليه في العدد

متعارف ضرورة كثرة العدد وطول الكلام وقال
 الشافعي القول قوله في المأثرة **م** خلاف قوله
 على ما يثبوت وثبوت **س** فان الثبوت لا يثبت
 في الذمة الا سلبا فلا يكتسب وجوبها فلا ضرورة **م**
 او بيان تبديل وهو النسخ **س** فانه عبارة
 عنه لغة **م** وهو **س** عام بيان لمدة الحكم **س** اي
 المحكوم اذ الحكم صفة ازيلية لله كما احتراز عن بيان
 مدة ما ليس بالحكم المطلق **س** احتراز عن الوقت
م الذي يكون معلوما عند الله **س** بيان كونه
 بيانا **م** الا انه اطلق **س** اي لم يبين توقيت
 الحكم المنسوخ **م** فصار المنسوخ ظاهرا البقاء
 في حق البشر فكان تبديلا في حقنا بيانا خفيا في
 حق صاحب الشريعة وهو جابر **س** بالفقهاء عندنا
س وهو ما نسخ من آية او تشبيها ناسخ تحريمها
 او مثله **م** خلافا لليهود لعنهم الله **س** انكروا
 مشيئين بانهم وجدوا في التوراة تمكوا
 بالسبب ما دامت السموات والارض فبان

الامر

الامر يدل على الحسن والنهي على القبح والفعل الواحد **م**
 لا يكون حسنا وقبيحا وجوابه ان ثبت بكتب
 الله كما انهم حرم قوما وان الفعل قد يكون مفعلا في
 وقت فيثبوت فيه وقد يكون مفعلا في وقت
 فينهي عنه فيه **م** وعلى سواي النسخ **م** حكم كتمل الوقت
 والعدم **س** في نفس اذ لو لم يكتمل ان يكون مشروعا
 كما كفر لاسمعه عدم شرعيته فلا ينسخ ولو لم يكتمل
 ان لا يكون مشروعا كما لا يمان بالله وحفاته لاسمعه
 شرعيته فلا ينسخ **م** لم يخلق **س** اي باسلكهم
 ما يمان في النسخ من توقيت **س** كما يقال حرمت
 كذا سنة **م** او ليبدل ثبت نصا **س** كقوله تعالى خالفنا
 فيها ابراهيم الخليل للتأييد وان لم يكتمل النسخ **س** او دلالة
س كالشرايع التي قبض رسول الله عم فانها قد
 لا كتمل النسخ لانه لا نسخ الا بلبان نبي ولا يبق
 بعده **م** وشرط **س** اي النسخ التمكن من عقد
 القلب عندنا دون التمكن من الفعل خلافا للعلم
س فلان الفعل هو الاصل عندهم **م** لان حكم **س**

اى النسخ بيان المدة لفعل القلب عندنا احلا
 ولعل البعد تبعاً **س** فانه كما ابتلانا بما موشاة
 لا يله منا الا اعتقاد الحقيقة فيه **م** وعندهم بيان
 مرة العمل بالبعد **س** لانه هو المقصود بالامر والنهي
 واذا وقع النسخ قبله صار بمعنى البعد والفلط
 لنا انه **م** امر بخمس من صلاة ليلة المعراج ثم
 نسخ ما زاد على الخمس وكان ذلك بعد العقد لانه **م** حل
 بده الا انه فكان عقدة كعقدة الكل ولم يكن ثم التمكن
 من الفعل **م** والقيس لا يصح **س** فانه لا يباح
 للرأى في معرفة انتهاء وقت الحسن **م** وكذا الاجماع
 عند الجمهور **س** لان النسخ لا يكون الا في حياة **م**
 والاجماع ليس نجية في حيوة وقال ابن ابي الجوز
 لانه يوجب اليقين كالنسخ **م** وانما يجوز النسخ
 بالكتاب والسنة متفقاً ومختلفاً **س** وهي اربعة
 نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة ونسخ
 الكتاب بالكتاب وبالسنة وعكس **م** خلافاً
 للث في المختلف **س** وهو نسخ الكتاب بالسنة
 وعكس

فكمه خلافاً للث في المختلف **س** وهو نسخ الكتاب
 بالسنة وعكس لقوله **م** اد ارويكم عنى
 حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى فان وافق
 كتاب الله فاقبلوه فان خالفه فردوه
 ولقوله **م** وتبين للناس ما نزل اليهم جعل قوله
 بياناً للنزل فلو نسخت السنة بالكتاب لما تقي
 بياناً ولنا ان التوجه الى الكعبة كان ثابتاً ثم تحول الى
 بيت المقدس بالسنة فانه **م** ثبت بالكتاب فقد
 انتسخ بالسنة فهو دليل الاول وان لم يكن فالتوجه
 الى البيت المقدس نسخ بالآية فكان دليل
 الثانية واذا ثبت احد ما ثبت كلاماً بالاجماع
 المركب اما عندنا فليجوز ما اما عنده فلا متناهما
م والنسخ انواع الثلاثة ولكم **س** كالابواب
 باللسان للزائين والاساك في البيوت للزوا
 في قوله كما فاذا وما وقوله ما فامسكون نسخ
 بالجلد والرجيم مع بقاء تلاوتهما **م** والتلاوة تدو
 الحكم **س** كقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين فصيام

ثلاثة ايام متتابعات م ونسخ وصفه في الحكم و
 ذلك بمثل الزيادة على النسخ فانها نسخ عندنا
 وعند الشافعي تحقير **س** وليس بنسخ
 م حتى اثبت زيادة النسخ على **س** نسخ م. الجدل
 بخبر الواحد وزيادة قبل الايمان في رتبة كفارة م
 اليمين واظهاره بالعكس **س** لان الرتبة عام
 يتناول المؤمن والكافرة فاحترج الكافرة
 تحقير نسخ فان النسخ رفع الحكم وفي
 الزيادة تقرير فان الحاق الايمان بالم قبلة لا
 يخرجها من احقاق الاعتناق في الكفارة و
 كذا الحاق النسخ بالجلد لا يخرج من كونه مشروعا
 ولنا صدق حر النسخ عليه لان النسخ يقتضي كونه
 اجلد حر او متى التحقق النسخ به لا يبقى حر الا انه
 حر بعضه وبعضه ليس حر فكان نسخا
 وكذا يقتضي الا تكفيره بأي رتبة فتقيد بمؤمنه
 يردى الى ابطال ما ثبت بالكتاب اذا اخطا
 المطلق بوجوب الله لعالم بالاطلاق فاذا قيد صار

شياء

16 شياء آخر وجها المطلق بعضه وما لبعض الشئ
 حكم فكان نسخا ولكم الثابت بالنسخ لا ينسخ
 بخبر الواحد والعكس **س** افعالا البنية
 سوى الزلزلة **س** اي التي تصلح للاقتداء لا التي كحل
 في النوم والاعشاء والسهو وكذا الزلزلة وهو اسم
 لفعل غير مقصود في عينه كمن انزل الناعل به من
 فعل مباح قصده فنزل مشقة عنه الى موصرا
 لم يقصده اصلا م اربعة مباح وسحب واجب
 وفرض **س** واختلف في افعال ما ليس هو
 ولا طبع ولا اختصا به قال بعض يتوقف فيها و
 بعض يلزم اتباع فيها والكسري يعتقد الاباحة
 فيها ولا يثبت الفضل ولا المتابعة الا بهليل
 والصحيح عندنا **س** ما قال الحنفية ان ما عدا
 من افعاله واقعا على جهة يقتدى به في ابقائه على
 تلك الجهة وما لم يعلم على اي جهة فعلم قلنا
 فعلم على اذ في منازل افعاله وهو الاباحة **س**
 لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة

فيه تنقيص على جواز السمع به في افعال فيعمل به حتى
يقوم الدليل المانع اى الموجب للاختصاص
م والوحى نوعان ظاهر وباطن فالظاهر ثلاثة **م**
ما ثبت به ان الملك فوقع في سمعه
اى في سمع النبي **م** بعد علمه بالبلغ **س**
وهو الملك **م** بان قاطعة **م** بان خلق الله فيه علما
ضروريا بان يبلغ ملك نازل بالوحى **م** وهو
الذي انزل عليه بلبان الروح الامين **س** قال الله تعالى
قل نزل روح القدس **م** او ثبت عند بشارته
الملك من غير بيان بالكلام **س** واليه اشار **م**
بقوله ان روح القدس نزل روى ثعلب ان
يموت حتى تستوفى رزقه **م** او يندى لقلبه بلا شهنة
بالهام من الله تعالى بان ارأه يتوهم من عند الله **س**
كما قال تعالى انكم بالنفس بآراك الله **م** والباطن
ما بين **س** باجتماع البراي **م** بالتأمل في الاحكام
المنصوصة **م** وقد اختلف في جوازها في حق **م**
فان بعضهم ان يكون هذا من حفظه **م** لقوله تعالى

وما ينطق

وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ولا اجتهاد
كقول الخطا ينجو من مخالفة ولا خلاف انه لا يجوز
مخالفة الرسول وقال بعض كان له العمل في احكام
الشيء بالراى لقوله تعالى فاعبروا يا اولي الابصار
والنبي **م** اعظم بصيرة **م** وعندنا هو ما نؤمن
باستقرار الوحى فيما لم يوح اليه **س** من حكم الواقعة
م ثم العمل بالراى القضاء مدة الانتظار **س**
لانه **م** مكرم بالوحى ولا يخفى عنه غالبها والراى
ضروري فوجب تقديم طلب النص بانتظار
الوحى فاذا خاف فوت الحادثة ينقطع
طمعه عن الوحى فيحكم بالراى وقوله تعالى وما
ينطق نزل في بيان القرآن ولا نسلم جواز
المخالفة لان الثابت بالاجماع الذي سنده
اجتهاد الجوز مخالفة فالثابت باجتهاد
النبي **م** اولى **م** الا انه يقصد من القرار على
الخطا **س** جواب سوال فقيريه ما جاز له
العمل ينبغي ان يكون منزلة دون النص يكون

ظنا كما جتمها وغيره والجواب ليس كذلك لان
 اجتهاده لا يحتل القرار على الخطاء **م** بخلاف
 ما يكون من غيره من البيان بالذي **س** لانه
 غير معصوم عن القرار على الخطاء **م** وهو كالا
 فانه حجة قاطعة في حق **س** لا يسمع مخالفته
م وان لم يكن في حق غيره بهذه الصفة وشرايع
 من قبلنا **س** قال بعض تلزمنا على انها شريعة
 لذلك البنية **م** حتى يقوم دليل النسخ وبعض
 تلزمنا ولم يعقل بين ما ثبت بنقل اهل الكتاب
 او المسلمين عما في ايديهم من الكتاب وما ثبت
 ببيان القرآن او السنة والعصم انهم تلزمنا
 اذا خص الله تعالى او رسول **م** من غير انكار على
 انه شريعة لرسولنا **س** ما لم ينسخ اماما علم بنقلهم
 او المسلمين من كتبهم فلا يخبرهم الكتب جرمه
 انه اصل في الشرايع فكانت شريعة عامة
 وكان وارثا لحاسن الشرايع ولكن لم يخبرهم
 شره بايقض الله تعالى او رسوله **م** ونقله العصابي
 ان

لا حتى يقوم الدليل وبعض

وهو اتباعه في قوله او فعل معتقد الحقيقة
 من غير تأمل في الدليل **م** واجب ينكر اليقين
س اي فيما يتابعين ومن بعدهم **م** لاحتمال السماع
س من النبي **م** بل الظاهر من حاله انه يقضي بالظن
 فكان مقدما على الراي ولو سلم فتواه بالراي
 فترايه اقوى من راي غيره لما مدة احوال
 التنزيل **م** وقال الكرخي **س** وجايحة **م** لا يجب
 تقليده الا فيما لا يدرك بالعكس لغيره **م** وقال
 الشافعي لا تقلد احدا منهم **س** سواء كان يدرك
 بالعكس او لا لان مذهبه لو كان حجة لتناقضت
 الحق لان بعضهم مخالف بعضا وليس البعض
 اول **م** وقد اتفق على اصحابنا بالتقيد فيما لا
 يعقل بالعكس كما في اقل الحيف **س** قالوا
 انه ثلاثة ايام روى اذكث من انس وعثمان
 رضي الله عنهما **م** وشره او ما باع باقل مما باع **س**
 قبل نقد الفتن افسدوه بقدر عايشته رضي
 الله عنهما لاني قالت اني بعثت من زيد

(تفسير هذه السماع فيما لا يقطن به الجواز
 واما تركه فمما لا يحتمل النكاح فلا يكون صحيحا)

بن ارقم حاد ما بثما ثابته ورم الى الطاء فالحا
 فاحتاج الى ثمنه فاشترى منه قبل حل الكحل
 بستمائة بئس ما اشترى واشترى
 ابلغ زيد بن ارقم ان الله تعالى ابطال جهاده وجمه
 مع رسول الله ان لم يثبت **م** اختلاف
 علم **س** اي اصحابنا **م** اي في غيره **س** و
 ما يدرك بالقياس **م** كافي اعلام قدر راس المال
س اشترط ابو حنيفة وقال بلغنا عن ابن
 عمر لم يشترطه فيما اذا كان مشارا اليه بالقياس
 او الاشارة ابلغ من التسمية والاعلام بالعبارة
 يصح فكذا بالاشارة **م** والا جبر الشك **س**
 وفتناه ما صاع في يده اذا كان سبب يمكن
 الاحتمار عنه ورواه عن علي وخالف ذلك
 ابو جبال الراي لان الضمان ضمان جبر وهو بالتقدي
 وضمان شرط وهو بالتقدي ولا يوجب ان فتعنت
 امانة كالوديعة **م** وهذا الاختلاف **س** في ان الضمان
 يغلب ام لا **م** في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم **س**
 اذله

٢٩ اذله اختلفوا لم يجز لاهران بقول فولا خارجا
 عن اقاويلهم وقول البعض لا يسقط بقول الله
 البعض لانهم لما اختلفوا ولم يحجوا بالمر فروع يعني
 وجه الراي فصار كتنارض العكسين يعمل باحدا
م ومن غير ان يثبت ان ذلك **س** القدر
 المنقول عن بعض الصحابة **م** بلغ غير قابل فسكرت
 مساله **س** اذ لو ثبت لكان اجما فلما جاوز خلافه
م واما الثاني فان ظهرت فتواه في زمن الصحابة
 كشرح **س** وانه الخفي **م** كان مثلهم **س** في وجوب
 التقليد عند البعض **س** وهو رواية النواور عن
 ابن حنبل رحمه الله **م** وهو الصحيح **س** لانه لا يزال
 في الفتوى صار مثلهم بتسليمهم وان لم يظهر كان
 كسير المجتهدين وظاهر الرواية ان ما ذكره في
 الصحاح منقود في التابع **باب** الاجماع **س**
 وهو اتفاق مجتهدي محمد وعصره على امر ركن الاجماع
س وهو ما يقدم به الاجماع **م** نوعان عمرية **س**
 وهي الامر الاصل في الباب **م** وهو التكلم منهم **س**

في رواية

اى من الاجماع **م** بما يوجب الاتفاق **س**
 اى اتفاق الكلام على الحكم **م** او شر وعلم **ع**
 الفعل ان كان من باب **س** اى باب الفعل كما
 اذا شرعوا جميعا في المزارعة والمضاربة **م**
 ورخصة وهو ان يتكلم او يفعل البعض دون
 البعض **س** وصورة ان يذهب منهم شخص
 في عصر الحكم فيسئل قبل استقراء المذهب
 عليه فانتشر في اهل عصره ومضى مدة التامل و
 ليس هناك خوف فتنة ولم يظهر له مخالفة
 او فعل كذلك فيما كان من باب كان اجماعا ثم
 الاكثر وسمى سكوتيا وكونه رخصة لانه جعل
 اجماعا ضرورة تنسبهم الى الفسق فان الالك
 عن لطق شيطان وحاشا من مدح بكنتم فتم انه
م وفيه خلاف الشافعي **س** فانه ليس باجماع
 عنده وروي عنده العبرة للاكثر لان السكون
 كتمل الخوف والتفكير والمحمل لا يكون حجة **م** و
 اهل الاجماع من كان مجتهدا الا فيما يستغنى عن

الاجتهاد

80 الاجتهاد **س** كما صول الدين واعداد الركعات
 فاجماع العداء فيه كاجماع المجتهدين **م** وليس
 فيه **س** اى المجتهد **م** هو **س** اى بدعة **م** ولا
 فسق **س** لانه يورث التهمة ويسقط العدالة
 والمليية بها **م** وكونه **س** اى الاجماع **م** من العها
 او من العشرة **س** وهم نسبه ورمطه الادنون
م لا يشترط **س** واشترط الاول داود الظاهر
 لان الاجماع حجة بصفة الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر وهم الاصول فيها والنا الزيدية والامة
 كقولهم اى تارك فيكم الثقلين فان عكستم بها
 لن تضلوا الكتاب الله وعشرتي قلنا ما ذكر يدل
 على فضلهم لا ان اجماعهم حجة دون غيرهم **م** وكذا
 اهل المدينة **س** ليس شرطا وشرطه مالك
 لقوله عم ان المدينة يبق حيثها كما يبق الكير حيث
 للريد والحظاء من الحبيث واجيب ان المراد
 من الحبيث من كره الاقامة فيها **م** وانقر اخى
 العقر **س** وهو موت جميعهم بعد اتفاقهم ليس بشرط

وشروطه لان ثبوت الاجماع يستقرار، والافتراض
 اذ الرجوع محتمل قبل قلت اقله حجة الاجماع لم يفصل
م وقيل يشترط للاجماع التماس الاحق عدم
الاختلاف السابق وسورة اختلاف اهل
 عصره في مسئلة واستقر خلافتهم فهل عدم هذا الاختلاف
 شرط لانعقاد الاجماع في العصر الذي بعده او لا شرط
 التفتي وقال بعض مؤسريه عند ابي حنيفة رحمه الله
 لان الحجة اتفاق الامة ولم يحصل لان الخلاف الاول
 مشهور ولم يبطل حقه لموته م وليس كذلك في
الجمع لان دليل الاجماع لم يفصل م والنسبة
اجماع الكل وخلاف الواحد الصالح للاجتهاد
م مانع خلافا اكثر وقال بعض لا عبرة بخالف
 الاقل بقوله عم عليكم بالسواد الاعظم فيه اثبات رتبة ال
 اقل قوله الواحد لا يبارز الجماعة ولنا اذ قوله اجتهاد كل مجتهد
 يحتمل الصواب والخطا فيحتمل اذ بكوة الصواب منه والخطا
 مع غير هو المراد باطرد كل الامة م وكل في الاصل اذ ثبت
 المراد بشرعنا على سبيل البقيش م وكل الاجماع اذ بكوة حجة

81 سرعية مثبتة لكم قطعا كالكتاب بالنظر الى اصله الالافية
 اذ يوجب العلم قطعا ومالا فلا ين كما حصل من الرسول القطع و
 مالا فستبينه عدم السماء من فكذا انكسبه عدم المتناو
 من سواء الصوابية بمنح ايجاب بطريق البقيش ومن اهل الا
 من لم يحصل حجة قاطعة لانه كلاً منهم اعتمد مالا يوجب العلم
 ولنا قولتنا وبنيو غير سبيل المؤندين وقوله عدم لا يقيم امت
 على العقل م والداعي اليه الى البيت الداعي لانعقاد
 الاجماع م قد يكون من اختيار الاحاد والعكس م وقد
 من الكتاب وقال بعض لا ينفذ الا بهما او عند وجود التواتر
 والكتاب لا يكتب اليه بعض لانها لا بهما لا يوجب العلم فكذا
 الصادر عنهما والظاهرية لا بالقياس للاختلاف في حجة ولنا
 انه عدم ليمتد الامن ولو اجتهاد فكذا الامة واذ لم يلد
 حجة لم يفصل م واذ انتقل اجماع السلف باجماع كل عصر
 على نقل كاهة كنفذ الحديث المتواتر فينوب العلم والعمل م
 واذ انتقل البناء بالافراد م كنفذ بحديثه ما روي في رسل
 له عدم على كل كاهة كاجتماعهم على مخالفة الاربع في النظر
م كاهة كنفذ السنة بالاحاد م فيوجب العلم والعمل م

الاجتماع م على مراتب فالأولى اجتماع الصحابة
 معا فانه مثل الآية والجملة المتواترة **م** وانه لا خلاف
 فيه فبينهم المدنية وعشرة **م** ثم الذي نفس البعق
 وسكت الباقون **م** لا السكت في الدلالة على
 التقرير دون النص **م** ثم اجماع من بعدهم على حكم لم
 يظهر فيه خلاف من سبقهم **م** فهو بمنزلة الجمل المشهور
م ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف **م** فهو
 بمنزلة الجمل الواهم والآلة **م** في عصر **م** اذا اختلفوا
 في مسألة **م** على افعال كان اجماع منهم على ان **م**
 ما عداه باطل **م** لان الحق لا يبعد واقاويلهم اذا لا يظن
 بهم الجمل **م** وقيل ان هذا في الصحابة خاصة **م**
 لانه من الفصل والبقية **باب العكس**
 العكس في اللغة التقرير **م** يقال فيس النقل
 بالنقل اي قد رتب **م** وفي الشرح تقرير الفرع **م**
 المراد به صورة اريد اطلاقها باخر **م** بالاصل
م المراد به الصورة الملقبة بهما في الحكم والعلة **م**
 الموجهة له لوجودها في الفرع ثناء بعض **م** وانه حجة

نفلا

في بيان العكس

استنبط

82 نفلا وعقلا اما النقل فقوله **م** فاعني واما اولي الالباب
م والاعتبار ردة الشيء الى نظيره حكمي عن ثعلب **م**
 وحديث معاذ معروف **م** وهو انه عم قال له ثم نقضي
 قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال سنة رسول الله **م**
 قال فان لم تجد قال اجتهد برأي فقال الحمد لله الذي وفق
 رسول رسول لما يريد مني رسول **م** واما المعقول فهو
 ان الاعتبار واجب **م** بقوله **م** فاعني واما **م**
 التامل فيما اصاب من قبلنا من المثلاث اي العقوبات
 باسباب نقلت عنهم **م** بتكليف عنها احسن ازا عن مثله
 من اجزاء **م** اذا الاشتراك في العلة يجب الاشتراك
 في المعقول سمي معقولا لان الوقوف عليه بالتأمل
 في اللغة لا بظاهر النص وكذا التامل **م** استدلال
 ثان بالمعقول في حقايق اللغة لاستعارة غير **م**
 سابق **م** كالتامل في الانسان الشجاع لاستعارة
 اسم الاسد له **م** والقياس نظيره **م** من حيث انه
 تامل في معاني النص لاثبات حكم في كل موضع علم انه
 مثل المنصوص عليه **م** وبيان **م** اي بيان ان القياس

نظير الاعتبار المذكور والاستعارة من حيث
 ان النظر في كل منها نظير في الحكم والسبب ثابت
 في قوله دم الحنطة بالحنطة بالتصيب
 اي يبيع الحنطة بالحنطة وبالرفع اي يبيع
 الحنطة اذا الساء يقتضى فعلا يلتصق بوسطها
 يدخلونها والحنطة مكبل اي له صلاحية
 الكيل فوقيل بجنت بقوله الحنطة بالحنطة
 وقوله مثلا بمثل حال ما سبق وهو
 الحنطة فكان معناه يبعوا حال كونه متماثلين
والاحوال شروطا لكونها صفات
 والصفات مفيدة كالمشروط اي يبعوا بمقدور
هو القابل والامر وهو يبعوا
للايجاب لا عرف والبيع مباح
 بالاجماع فلم يكن تسلط الامر عليه فخصر
 الامر الى الحال التي هي شرط واراد بالمثل القدر
وهو الكيل في الكيل والوزن في الوزن
م يدل ما ذكره في حديث آخر كلا بكيل مكان
 مثلا

83 مثلا بمثل واراد بالفضل في قوله و
 الفضل ربا الفصل على القدر اي الكيل
 لا مطلق الفضل الذي هو اسم لكل زيادة طمنا
 ان البيع مباح الا لاستباح فصار
 ما ذكرناه حكم النقص وجوب التسوية بينهما
 اي بين الحنطة والحنطة في القدر في الحرمة
 اي حرمة الفضل بناء على قوات حكم الامر
 وهو التسوية وهذا اي وجوب التسوية
 وكون الحرمة بناء على قوات حكم الامر حكم
النقص وهو قوله الحنطة بالحنطة عرفنا
 بالتأمل في العينة فوجب التأمل في الداعي
 الى هذا الحكم مما هو ثابت بهذا النص والداعي
 اليه القدر ولطس لان اجاب التسوية بين
 هذه الامور يقتضى ان يكون امثلا من وية ولن
 يكون كذلك الا بالقدر ولطس لان المماثلة تقوم
 بالصورة والمعنى كل محذوف وذلك
 بالقدر فانه عبارة عن التساوي في المعنى

فحصل به المماثلة صورة اثباتية بقوله مثلاً بمثل
 م ولطف س فانه عبارة عن التشكل في المماثلة
 فيثبت به المماثلة معنى والبيان بقوله المماثلة
 باطنية م وسقطت قيمة الجوده س جواب
 سوال وهو لا نسلم ان المماثلة حقيقة يثبت
 بما ذكره ثم فان التفاوت بينهما قد يبقى بالوصف
 مع استوائهما قدرا وخصا فان المماثلة تنزدا باجلودة
 والجواب ان قيمة الجوده سقطت في الربويات
 م بالنقص س وهو قوله وم جيتا ووردية بالكلية
 م وهذا س اي كون الراي الى وجوب التسوية
 التدرج والجنس حكم النقص ثبت بشارته
 دون الراي م ووجدنا الارز وغيره كالرخن
 ولطف وسائر الكليات والموزونات م اثلا
 متساوية فكان الفضل على المماثلة فضلا خاليا عن
 العوض في عقد البيع مثل حكم النقص بالتفاوت
 فلزمنا اثباته س اي اثبات حكم النقص وهو وجوب
 التسوية والحرمة عند فواته والراي في الارز وسائر

الكليات

84 الكليات م على طريق الاعتبار س ورجع بعض
 الفقيه الى الفضل وقال ويلزمنا اثبات الفضل على
 طريق الاعتبار وذكرنا باحرام م وهو م اي
 ما ذكره م نظرية المماثلة س باعتبار النظر في السبب
 ولكم م قال الله تعالى وهو الذي اخرج الذين كفروا
 من اهل الكتاب من ديارهم لا قول الحشر قال الاخر
 من الديار عقوبة كالقتل س قال الله تعالى وانا
 كتبنا عليهم ان يقتلوا انفسكم او اخرجوا من
 دياركم فالتفسير دليل على انه بمنهم لانه م والكلمة يصلح
 داعيا اليه س لانه يصلح ان يكون سببا للقتل فيصلح
 ان يكون سببا لاخراج م واقل الحشر يدل على
 تكرار هذه العقوبة س لان الاول يدل على ثانيا بعد
 فهم اول من اخرج من اهل الكتاب من جزيرة
 العرب الى الشام والتا حصل من عمر رض الله عنه
 وقيل التا بعدم القيامة م ثم دنا س سبحانه و
 تعالى م الى الاعتبار بالتأمل في معاني النقص س بقوله
 فاعتروا م للعلة س اي بما وضع لنا من معناه م

فيما لا نقض فيه فتعبر احوالنا باحوالهم فتعبر عن فعلهم
 بقيا عما نزل بهم **م** فكذلك معنا **س** اي في
 الشرعيات لا استخراج منها الحكم بآثارها انما
 يعمل به فيما لا نقض فيه **م** والاصول قبل من الكتاب
 والسنة والاجماع وقبل النصوص من الكتاب و
 السنة قبل غير معلولة في الاصل عالم يقع الدليل عليه
 لان النقض موجب بصفته وبالتقليل ينتقل الى
 معناه وذلك جاز فلا يعدل عن الحقيقة الا بـ دليل
 وقبل معلولة بكل وصف يمكن الاتباع لان الشرع
 لا جعل العكس حجة ولا يغير حجة الا بان جعل او صا
 النقض علة صارت الاوصاف كلها صاها الا بما نفع
 وقبل معلولة كمن لا يبر من دليل تميز لان التقليل
 بجميع الاوصاف يستدعي باب العكس لان كل موضع
 وجد الكل فيه فهو منصوص عليه وفي كل موضع
 انتفى البعض لا يثبت الحكم لان العلة اجمع ولم يرد
 فوجب بواحد وهو محمول فلا يبر من تميزه و
 عندنا اي **م** في الاصل معلولة **س** الاتباع **م** الا

انه لا يبر

انه لا يبر في ذلك من دلالة التمييز اي تميز الوصف
 المميز من بين الاوصاف كما ذكر عند **م** ولا يبر قبل
 ذلك **س** اي قبل الشروع في التقليل تميز وصف
 من الاوصاف **م** من قيام الدليل على انه لا حال شاهد
 لاننا قد وجدنا من النصوص ما هو غير معلول فاحتمل
 هذا ان يكون منع فيكون علة التحلل فيما يرجع اليه
 الاحتمال فالعمل بالتحلل لا يكون الا بعد قيام الدليل
 وهو بيان كذا **م** ثم للعكس تفسير لغة وشريعة
 كما ذكرنا **س** واعيد تمهيدا لما سبق **م** وشرطا وركن
 وحكم ودفع **س** اذ الكلام لا يعرف الا بمعناه وجود
 الشئ معتبرا لا يكون الا عند شرط وركن الشئ ذاته
 وثبوته بدون محال وافادة انما يكون حكمه **س**
 بالانزاع وتامة بالجملة عن الدفع **م** فشرطه ان لا يكون
س الاصل مخصوصا **س** اي لا يكون حكمه الحقيقي
 عليه مخصوصا به **م** ينقض آخر **س** او جب خصوصية
 به لان التقليل لتعدية الحكم وذلك سطل لا خفيا
 الثابت بالنقض والعكس في معارضة النقض باطل

كشيء واحد ضروري **س** فانه حقت بقولها وحدثا بقول عم
 من شهد له ضروريه فوجب تلايقه هذا الحكم له من هو
 مثله او فوقه في العدالة **م** وان لا يكون معدولا به عن
 العكس **س** اي ولا يكون حكم الاصل مابلا عن سبق
 العكس كبقاء الصوم مع الاكل **س** فانه العكس
 فوالصوم اذا لم يبق بعد منافيه كمن ثبت بالنقض
 وهو ثم على صومك فانما اطهرت الله وسفاهك فلا يثبت
 عليه الحاطل **م** وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنقض
 بجميعه الى فرع هو نظيره ولا ينقض فيه **س** بل شرطا
 تسمية شرطا تفصيلا فاشتمل على التعدي لان التعديل
 بعلة قاصرة لا يجوز وكون المتعدي حكما شرعيا لان
 العكس لا يجري في اللغة بقوله تعالى وعلم ادم اللهاه
 كلها حافكلها تو فيقبة وكونه بعينه لان ثمره التعديل
 التعدي فاذ كان مغير اخلا عن عرضها وكون التعدي
 الى فرع هو نظيره الاصل لان العكس هو التسوية بين
 الامرين فلا يتصور الا في حله وهو الفرع لا ينقض فيه
 لان التعدي الى ما فيه ينقض لا يجوز لان الحكم ثابت

بالنقض

بالنقض فلا فائدة في التعديل **م** فلا يستقيم
 التعديل لاثبات اسم الزنا للواط **س** بان يقال
 الزنا اسم لجماع يقصد به سفح الماء والواط
 مثله فكان زنا **س** لانه ليس بحكم شرعي **س** انا
 هو من الاسماء ولا يوجب ظهارة **س** بان
 يقال صح ملاقة فيصح ظهارة **س** كالمسلم **م** لانه
 تغيير للحرمة الثابتة بالكفارة في الاصل **س** اي
 المسلم الى اطلاقها في الفرع **س** اي الذي
 لانه ليس باصل الكفارة لان فيها معنى العبارة
 والذين ليس من اسمها فلو صح ظهارة لثبت
 به حرمة مطلقة **م** عن الغاية **س** في الفرع وقد كانت
 مقيدة في الاصل فلا يكون المتعدي عين حكم الفرع
 بل غيره **م** ولا التعدي الحكم من العكس في الفطر
 الى الحاطل والمكروه **س** بان يقال لا حصار الى
 معذورا مع انه عام في نفس الفعل عالم به غير انه
 جامل بالصوم فلان يعذر المكروه والحاطل وهما
 ليس بعامدين في الفعل اولا **س** لان عذرهما دون

٢

عذره **س** لان الخاطئ مقصر من قبله ينكر المبالغة
 في الحفظ والمكره عذره بفتح العباد والبيان
 مضاف الى صاحب الحق **و** لا الشرط الايمان
 في رقبته كناية ايمى والظهار بالعكس **س**
 وهو ان يقال انه تحرير في تكفير فكان الايمان من
 شرطه كلفارة القتل **م** لانه تعديته الى ما فيه نقص
 بتغييره **س** لان النقص المطلق وهو او تحرير رقبته بتغييره
 جواز الكفارة في العين والظهار وبالتعليل
 بغير مقيد **م** والشرط الرابع ان يبقى حكم النقص
 بعد التعليل على مكان قبله **س** لان تغييره باله اى
 باطل فالتعليل لقبول شهادته المحرودة في القذف
 بعد التوبة بالعكس على المحرود في سائر اطراح
 باعتبار صدره في كسبه باطل لان حكم النقص الدائم
 فيه بعد التعليل لا يبقى على ما كان فقبل التعليل
 هو باطلها بالنقص ابر او بعد بتغييره لانه ابطالها
 الى زمان التوبة **م** وانا خصصنا القليل من قوله
س جوب نقص وهو انتم غيرتم حكم النقص في التوبة

بالتعليل

87 يا لتعليل لان قوله **م** صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا
 الطعام بالطعام الاسواء بسواء **س** يقع التعليل
 واكثره في فقههم القليل الذي لم يدخل تحت
 الكيل بالتعليل حيث جعلته العلة الكيل و
 الجنس واجواب ما غيرناه به بل بدل لانه النقص
م لان استثناء حالة التوبة **س** بقوله
 الابسوى بسوى **م** دل على عموم صدره في
 الاحوال **س** اذا المراد حالة التوبة في
 الكيل والمذكور في صدر الكلام وهو الطعام
 عين واستثناء احوال من العين لا يستقيم و
 المنقطع خلاف الاصل فدل انه لم يقع مما
 تناوله ظاهره بل عاين النقص من احوال
 البيع وهو حال التوبة والتفاضل والجارة
م ومن يثبت ذلك **م** اى هذه الاحوال **م**
 الا في الكثير **س** المعلوم بالكيل فكان اخره دليلا
 ان اوله لم يثبت ول القليل فصار التغير بالنقص
س اى بدل الله **م** مصاحبا للتعليل لانه **س** اى

والتعليل به يدل على اعتبار صفة النجاسة **م** وليس
وصفاً عارضاً **م** كالانجس في الحدث فانه صفة
عارضة والتعليل به يدل على اعتبار صفة الطهارة
م والنجاسة **م** كالحاجة الى التاميل كالطواف
جعل على سقوط النجاسة لا الهرة وسواها كالبوت
م وخفي **م** كالقدر والجنس في الربو **م** وحكا **م**
من احكام الشرع كتعليله **م** قضاء دين الله بدين
العبادة في حديث الطهيمية **م** وفردا **م** كتعليل
ربو النسبة بالجنس او الكيل **م** وعدد **م**
كتعليل صفة التفاضل بالقدرة والجنس وتعليله
في المسقاة حيث اعتمد به الدم وصفه لا يتوار
م وجوز **م** ان يكون الوصف الجامع **م** في النقي
م كالطواف في الحديث **م** وفي **م** غير اذا كان
م القيم ثابتاً **م** كتعليل جواز السلم باحتياج القاء
فذلك المنصوص ليس في النقي لكنه ثابت به باعتبار
ان وجود السلم المنصوص بقوله وخصه في السلم
يفتضي عاقدا والاعدام صفة فيكون ثابتاً ما يقتضاه

89 **م** ودلالة من اتفقوا على ان جميع اوصاف النقي لا يكون
علته وعلى عهدهم جواز التعامل بآي وصف من المعلق
بلاد دليل واختلافوا في ذلك الدليل الجمهور ودلالة
م كمن الوصف على صلاحه وعدالته **م** اي ان
يكون صالحاً للحكم ثم بعد ذلك ان يدل على صلاحه
بالهرة وغيره **م** عدالته واختلاف فيها قال بعض
عدالته بان يقع في القلب خيال صحة وبعض
بالعرض على الاصول فان لم يرد اصل صار معدلاً
ومشائخنا **م** بظهور اشرافه في جنس الحكم المعلق
م لانا اشتبنا ما لا حسن وهو الوصف الذي
جعل علماً وما لا حسن انما يعلم باشبه الذي ظهر في موضع
من المواضع **م** ويعني بصلاح الوصف ملائمة وهو
ان يكون على موافقة العلة المنقولة عن رسول الله **م**
وعن السلف **م** اي الصحابة رضوان الله عليهم
اجمعين والتابعين رضي الله عنهم اجمعين لان الكلام
في العلة الشرعية فلا يصلح الا ان يوافق ما نقل عن
الذين بهم عرف احكام الشرع **م** كتعليلنا بالصفه

في دلالة المناجح جمع في كل
 من معنى المناجح اي قلنا
 اننا صنفنا في اثبات
 السبب ما يتصل به بالصفة

من العجز وان **س** اي الجرم مؤثر **س** في اثبات
 الدلالة **م** تاثير الطواف لما يتصل به **س** بالطواف **م** من
 الضرورة **س** الضرورة مؤثرة في إسقاط النجاسة
 فكان التعليل به موقفا لتعليل البس **م** دون
 الاطراد **س** اي دلالة كون الوصف علة ما ذكرنا دون
 الاطراد كانه عم بعض من غير ان يعتبر لعن معقول والاطراد
 سلامة الحكم عن النقوص والعدا **س** وجود **س**
 كما قال بعضهم الشرط اطراد الحكم مع الوصف وجودا
 لان علة الشرع امارات على الاحكام والموجب
 اليه كما فلم يشترط ان يفعل معناه بل الشرط في الوصف
 الذي هو علة ان يتميز عن سائر الاوصاف والاطراد
 يصلح لذلك **م** او وجودا **س** كما قال بعضهم الشرط
 دور ان الحكم مع الوصف وجودا وعدما لان العلة
 ما يتغير حكم لطل ووجود الحكم مع وجود الوصف
 قد يكون اتفاقا وقد يكون كونه علم فلا يتعين كونه
 مفقدا الا بافهام الحكم عند عدمه فيبين انه لم يكن اتفاقا
 وانه اد بعضهم على الطرد والعكس كون النقي قابلا

حال

حال لوجود الوصف وعدمه ولم يصف الحكم اليه بل
 الى الوصف فان وجوب الوضوء رتب على القيام
 الى الصلوة في آية الوضوء ولما علل بالحديث في الحكم
 معه وجوا وعدما حتى لم يجز ان يكونا عند احداث بلا
 قيام الى الصلوة والمنصوص عليه القيام والنقي قيام
 في الطائين **م** لان الوجود قد يكون اتفاقا **س** كما في جميع
 العلل فانها لا يخرج عن اوصاف اتفاقية وكذا الدور
 ان لا يدل على كون المدار علية للدائر لان الحكم كما
 يدور مع العلة وجودا وعدما يدور مع الشرط ولا
 قابل بان الشوا علة **م** ومثل **س** اي مثل الاطراد
م من جنس **س** في كونه احقا جابلا دليل التعليل
 بالنفي **س** لان الاستقضاء عدم **س** اي عدم العلة **م**
 لا يمنع الوجود **س** اي وجود العلة الاخرى **م**
 من وجه آخر **س** وذلك **م** كقول الشافعي في النكاح
 بشهادة السامع من الرجال انه ليس بال **س**
 فاشبه الطرد فلا ينفق بشهادتين كما لا يرد
 الا ان يكون السبب معينا **س** في يصلح التعليل

الجح وتعلقه بما لا ينفك عنه كونه الجح عامة بل ان كانت
 عامة او جبت الحكم على العدم او خاصته على الحضور
 ولنا ان دليل الشرع يوجب علما او علما او تعليل
 لا يثبت العلم اتفاقا ولا علما في المقصود عليه لان
 الحكم ثابت بالنقض وهو فوق التعليل ولا يوجب قطع
 عنه فلم يبق للتعليل حكم التعدية **م** والتعليل لا يقع
 الثلاثة الا قول ونفيها باطل **م** لان اثبات الموجب
 وصفته اثبات الشرع لانه لا وقع الاختلاف في
 السبب الموجب او صفته ان كان او لم يكن فموقع
 الاختلاف في اصل الشرع وليس للعبد وفتح الشرع
 قال الله تعالى لا يشرك في حكم احدا واثبات الشرط
 وصفته ابطال الحكم لانه لا الشرط لوجده الحكم وبعدمه ما
 شرطا لا يوجب برونه فكان رفع الحكم ونقض
 احكام الشرع بالراي باطل وكما ليس له نصيب
 الاسباب والشروط فليس له نصيب الاحكام وكذا
 التعليل للنفي لان الشك بدعي انه غير مشروع وغير المشروع
 لا يثبت بدليل شرعي **م** فلم يبق **م** ما يوجب التعليل لا الجح

بين

الا

94 **م** الرابع **م** وهو تعدية حكم النقص وهو على وجهين
 لان التعدية ان كانت بناء على العلة الظاهرة فالنقص
 او الباطنة فاللحسن **م** والاختصاص **م**
 وهو الشيء حسنا واصطلاحا اسم الدليل بما رضى
 العكس لطل **م** يكون بالانفرد والاجماع والضرورة
 والعكس الحق كالتسليم **م** فان العكس باذن جواز
 لعدم المعقود عليه عند العقد كمن تركناه بالانفرد وهو
 من اسلم منكم فليس في كل معلوم **م** والاستصناع
م بان ياتره نكر زخف مثلا كذا وبين صفته
 ومقداره ولا يذكر اجلا وبسلم الثمن او لا فالعكس
 يا باء لانه بيع معدوم كمن ترك بالاجماع للعامل فيه
م ويظهر الاواني **م** فالعكس يا باء لان الاناء
 اذا غسل مرة تجس الماء وان اربق فيبقى في الاناء
 من الماء البفس فاذا غسل ثانيا تجس الماء ولم
 جرة كمن ترك للمفرورة الحوجة الى التطهير **م** وعلاها
 سور سباع الطير **م** فانه في العكس تجس لان الو
 معتبر بالحكم كسباع البهائم كمن ترك بالعكس لظني لان

السج ليس بنحو العين لا يحتاج به وبخاصته فزود
 لجه فقلنا بالخاصة الطائفة فيثبت في رطلوته
 ولعابه والطير باخذ بمنقار ما وهو عظم وهو ليس
 بنحو من الميت فاطى **اوله م** ولا صار من العلم **عندنا**
علة بانثر **س** خلافا لامل الطرد م قد مناعل العكس
 الاسفسان الذي هو العكس لظن اذا قوى اثره
 وقد مناعل العكس لجهة اثره الباطن على **الاسفسان**
 الذي ظهر اثره وحقق فاده **س** لان العبرة لقوة
 الاثر دون الظهور فالدرنبا ظاهرة والعقبى باطنية
 وترتجت لقوة اثره وهو اخلو **م** كما **س** حكنا
 بطهارة سور سباع الطير بالاسفسان الذي قوى باطنية
 وسقط العكس وكما **م** اذا تلا آية السجدة في صلوة
 فانه تركع بها قبل **س** وينوي سجدة التلاوة
 ثم يعود الى القيام ومال المحققون الى ان يفهم ركوع
 الصلوة مقامها لان الركوع والسجود يتشابهان في
 الخضوع فينوب **منابه م** والاسفسان لا يجزى **س**
 الا السجود فانه مأمور به وكيع وغيره وكذا لا ينوب

احدما

95 احد ما في الصلوة عن الآخر والمأمور به لا يتأتى بغيره وهذا
 اثر ظاهر كمن قوة الاثر للعكس فانه ليس المقصود من
 السجدة عند التلاوة عينها ولذا لا يلزم بالنذر وانما المقصود
 التواضع مخالفة للتكبرين وهو يحصل بالركوع و
 كمن بطريق هو عبارة وهذا في الصلوة لان الركوع فيها
 عبارة بخلاف سجود الصلوة لانه مقصود بنفسه فعار
 الاثر لظن وهو ان المقصود من حصول الركوع مع الف
 الظاهر وهو اعتبار نفس السج او لا من الاثر الظاهر
 للاسفسان وهو ان الركوع خلاف السجود للفساد **البيان**
 ومداة لا يجوز عن السجود مع حصول المقصود **م** ثم
 المسخن بالعكس لظن يصح تدبيره **س** لانه عكس
 وتران حكم التعدي **م** خلاف الاقام **الاحمر س** وهي
 المسخن بالاجاع والاشرف والفرورة لانها معدولة
 عن العكس فلا تقبل التعدي **م** الا ترى ان الاختلاف
 في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب عيب البياع فكما
س لا تقاها ان المبيع ملك المشتري وانه لا يبرى
 على البياع شيئا في الظاهر والبياع يبرى زيادة الثمن و

والشئى ينكره **م** وبوجهه **س** ان الشئى لا ينكره
وجوب تسليم المبيع باقل الثمنين والبايع ينكره
يجب عليهما **م** وهذا **س** اى وجوب التنازل قبل
القبض **م** حكم يتعدى الى الوارثين **س** حتى لو ماتوا
وارثا ما فيه قبله كالتنازل لهما **م** **س** الام الاجارة
س اذا اختلفا في البذل قبل استيفاء العقد عليه
كالتنازل وشرأه **م** فاما بعد القبض فلم يجب بين
البايع والآباء **س** وهو اذا اختلف البايعان
والسعة فابعد كالتنازل وشرأه لان الشئى لا يدعى
على البايع شيئا اذا المبيع سلم اليه **م** فلم يقع ثبوته
س الى الوارثين والاجارة **م** وشرأه الاجتهاد **س**
هو بزل اليهود في استخراج الاحكام من الادلة الشرعية
م ان كوى **س** المجتهد علم الكتاب بعانيه **س**
لغة وشرأه **م** ووجوبه التي قلنا **س** من
الخاص والعام **م** وعلم السنة بطريقها **س** من
النسب والاشتهار والاحاد **م** وان يعرف جوه
العكس **س** اى شرأه وملائمة الوصف وتأثيره

على

على ما تم وحكمة الاحكام بفالب الراى **س** اى ظني
لا قطعي **م** حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب
واطلق في موضع الخلاف **س** اى المسائل التي
اختلفوا فيها وحكموا بالاجتهاد **م** واحد باثرين
معدود **س** قال **م** في المفوضة **س** ومن التي
ما تميزا زوجها قبل الدخول بها ولم يسلم اجتهاده
راى فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمنى ومن
الشيطان والعصاة اطلقوا الخطأ في الاجتهاد كثيرا
ولم ينكر بعضهم على بعض في الخطئية فكان اجماعهم
ان الحق واحد **م** وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب
واطلق في موضع الخلاف متعدد **س** لانه تكلف
كل مجتهد بالفتوى ولم يكلفها الا باطلاق فلو لم يصيبه
لا كلف لانه لا يكلف نفس الاوسعها ولن يصيبه
الا وهو حقوق **م** وهذا الخلاف في العقليات
س اى الاحكام الشرعية **م** لانه العقليات **س**
لانه في العقليات كخطئ ويصيب والحق واحد فيه
اجماع **م** الاعلى قول بعضهم **س** وهو القبري من

مراج

المعتزلة قال كل مجتهد مصيب في سائر الكلام التي
لا يلزم من الكفر ثم المجتهد اذا اخطأ كان مخطئا ابتداء و
انتها وعند البعض **س** لقوله ثم ان اخطأت فلك
حسنة لخلق لطفاء والمطلق ينصرف الى الكامل
وهو ما يكون ابتداء وانتها **م** والمختار انه مصيب
ابتداء **س** اي في ابتداء اجتهاده حتى ان علمه يترفع
فحينئذ شرعي **م** مخطئ انتها **س** اي في اصابته
المطلوب لقوله ثم ان اصاب فلك عشرة حسنات
وان اخطأت فلك حسنة والثواب لا يترتب
على الخطأ يقينا فلا يترتب اصابته ابتداء ليس في الثواب
م ولهذا **س** اي يكون المجتهد مخطئ ويصيب
م قلنا لا يجوز تخصيص العلة **س** وهو مختلف حكم
في بعض الصور عن الوصف الذي عليه مانع **م** لا يترتب
الى تصويب كل مجتهد فلا فالبعض **س** وهم القائلون
وجامعة فانهم يجوزون تخصيصها **م** وذلك **س**
اي التخصيص **م** ان يفقد **س** المعلن اذا وقع عليه
ما يميز الجواب فيه بخلاف ما يروى اثباته بعلمه **م** كانت

عائ

عائ يوجب ذلك كونه لم يجب مع قيامها **س**
اي تلك العلة **م** مانع فصا **س** ما وردم مخصوصا
من العلة بهما الدليل **س** المانع فيخلص عن النقص
فيعلم اجتهاده عن الخطأ ولم يوجب له مناقض
فهو كون كل مجتهد مصيبا وقدر من بطلانه **م** وعندنا عدم
الحكم **م** في صورة التخصيص عند الحكم **م** بناء على عدم العلة
س قالذي جعل عندهم دليل مخصوص جعلناه دليل
العدم وهذا اصل هذا الفصل **م** وبينا ذلك **س**
اي الحكم الذي عدم المانع عندهم ولعدم العلة عندها
م في الصياح الناجم اذا صب الماء في حلقه انه يترتب
الصوم لفوات ركنه ويلزم عليه الثاني **س**
فان صومه لا يفسد مع فوات الزكاة **م** فمن اجاب الخوض
قال امتنع حكم هذا التعليل ثم مانع وهو الاثر **س**
وهو قوله ثم نعم على صومك فانما اطعك الله وسألك
فصار مخصوصا من هذه العلة بهذا مع بقاء العلة
م وقلنا امتنع الحكم **س** في الثاني **م** لعدم العلة
س حكاه لان فعل الثاني منسوب الى صاحب

الشرع م حيث قال فانما اطلعك الله م فقط اعنه
معنى اجنابته م فصار كماله كمال الحكم م وبقي الصوم
لبقاء ركنه لا مانع مع فوات ركنه م خلافة النائم لان
ما ينفذ به الركن مضاف الى غير من له الحق فاعتبر م
وبني على هذا م اي على قول من جواز التحصيل
م تقسيم الموانع وهي خمسة م بالاستقراء م مانع
يمنع انعقاد العلة كبيع لغيره م لانه ليس بالبيع والبيع
مباد له م فلم ينفع البيع فيه لعدم الحل م ومانع يمنع
تمام العلة كبيع عبد الغير م يمنع تمامه في حق المالك
لعدم ولاية العاقد عليه ولذا يتم باجازه م ومانع يمنع
ابتداء الحكم كخيار الشرط م اذا كان للبائع يمنع
ثبوت الملك للمشتري م ومانع يمنع تمام الحكم كجلد
الراوية م لا يمنع ثبوت الملك ولكن لا يتم بالقبض
ويمكن من الفسخ بدون قضاء ورضا م ومانع يمنع
لزوم الحكم كخيار الغيب م يثبت الملك معه تام
حق كانه التصرف فيه ولا يفسخ بدون قضاء ورضا
لكن غير لازم حتى يثبت له الرد م ثم التعليق م لهذا

شروع

98 شروع في الدفع م فومان طردية ومؤثرة م
والاحتجاج بالطردوان كان فاسدا كمن مال اليه
امل النظر فذكرت الطردية لبيان الاعتراضات
الواردة عليها م وعلى كل قسم ضرب من الدفع
اما الطردية فوجوه دفعها اربعة القول بموجب
العلة وهو التزم ما يلزم م اي قبول السائل
ما يشبه م المثل بتعليق م مع بقاء لطلاق
في الحكم المقصود م كقولهم م اي اصحاب
الشافع م في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتأدى
الآتبعين النية كصوم القضاء م والكفارة وهذه
طردية لان وصف الفريضة في الصوم بموجب
التعيين انما كان فكان وجوب التعيين حكما
دايرا مع وصف الفريضة م فيقول عندنا لا يقع
الآتبعين النية م اي تلتزم وجب تعابك
وسلم ان تعينما شرطه لكن ليس محل النزاع م و
انما م النزاع في ان الاطلاق تعيين ام لا فخص لا
م بخوزه باطلاق النية على انه م اي اطلاق م

تعيين **س** لعدم المزاج كالموجود في الاربعاء بلس
جن **م** والمنافة **س** وهي امتناع السائل عن قبول
ما اوجبه بلاء ليل **م** وهي **س** اربعة **م** اما ان يكون في
نفس الوصف **س** بلاء السلم ان الوصف الذي يعم
عنه موجود في المتنازع فيه كقوله كفارة الاططار
عقوبة متعلقة بالاجماع فلا يجب بغيره من الاعل
والشرب كمر الزنا قلنا لا سلم تعلقها به بل بالاططار
حتى لو جامع ناسيا لا يفسد صوم لعدم الفطر **م**
او في صلاح **س** اي الوصف **م** الحكم مع وجوده
س بان يقول بعد تسليم وجود الوصف لا سلم صلاح
للعقبة كقوله في اثبات ولاية الاب بوصف البكارة
انما جامد بامر النكاح لعدم الحارس بالرجال فيقول
لا سلم ان وصف البكارة صالح لهذا الحكم لانه لم
يظهر له ثابته في موضع آخر سوى محل النزاع **م** او
في نفس الحكم **س** كقوله سمح الرأس ركن في
الوضوء فليس تثليثه كقول الوجه فيقول لا سلم
ان التثليث **س** منون في الفعل بل المستوفى

التكيد

99 التكيد بعد اتمام الفرض اذا استكمل الفرض في حله
كن فرض الفل لا يستغرق حله حيزا الى التكرار
وفرض المسح لم يستغرق فامكن تكيد بالانتخاب
م او في نسبة الى الوصف **س** بان يمنع اضافة
الحكم الى الوصف الذي جعله المعلن عنه كقوله
لا يعق الاخ على اخيه اذا امكك اذا لا يعقبة كان
العم قلنا لا سلم ان حكم الاصل وهو عدم العقق
في ابن العم لعدم العقبة اذا العدم لا يصلح حيزا
لشي بل لعدم الحرمة **م** وفاد الوضوء **س** وهو
ان تعلق على الوصف صدقا يقضي الوصف
م كتعليقهم لا يجب الفرقة بالاسلام احد الزوجين
س بان الحوادث بينهما اختلاف المولين فيقع
الفرقة بينهما كما اذا ارند احدهما فهذا فاسد وضعا
لان لهذا الاختلاف انما يثبت بالسلام المسلم
منهما اذ هو احداث والسلام عاصم لا ملاك لا
يبطل فكان الوصف نايبا عن الحكم **م** والمناقض
س وهي ان يوجد العلة من حيث جعلت علة

ولا حكم معهم كقول الشافعي في الفروع والنية
 انها طهارة فكيف افتراقا بالنية فانه ينقض
 بفعل الثوب والبدن **س** فمحتاج الى الرجوع
 الى التاثير وهو ان كلامها حكمت ثبتت تقيرا
 اذ ليس على الاعضاء ما ينزول بها والعبادة
 لا يتبادى بدون النية بخلاف غسل الخيانة
 فانه معقول لا فيه من ازاله عين عن محل
 الوجود بل هي احباب الطرد الى القول بالتأثير
م واما العشرة فليس للسائل فيها بعد المانة
 الا المعارضة **س** اي لم ان يعرض عليها بالمانة
 وبعد ما ليس له ان يتعرض عليها الا بالمعارضة
م لانها لا تكمل المناقضة وفساد الوضع بعبرها
 ظهر اثرها بالكتاب والسنة **س** والاجماع ولهذا
 الالة لا تكمل التناقض فكذا التاثير الثابت بها
 لان في مناقضتها مناقضتها وكذا فساد الوضع
 لان التاثير الثابت بهذه الالة لا تكمل ان
 يكون فسادا في وضعه **م** لكنه اذا انصور مناقضة

س

س اي ورد بعض صوري على الموضوعة **م** يجب
 دفعه بطرفي اربعة **س** بخلاف الطهارة بحيث
 يبطلها النقض **م** كما تقول في الخارج من السيلين
 انه نجس خارج من البدن فكان حدثا لا يبول
 فيجوز رده عليه ما اذا لم يسل **س** نقضا فانه
 خارج نجس وليس حدث ومثله حدث في
 السيلين بلا خلاف **م** فيدفعوا او لا بالوصف
س اي يمنع الوصف **م** وهو انه ليس خارج
س لان الخروج الانتقال من باطن الى ظاهر و
 حيث لم ينتقل لا يصير خارجا فلا يرد نقضا **م**
 ثم بالمعنى الثابت بالوصف **س** دلالة **س** وهو التاثير
 كدلالة المسح على الخفيف فكان التاثير الذي
 ثبت بالوصف دلالة ثابتة له **م** وهو وجوب
 غسل ذلك الموضع **س** الى محل الخروج **م** فيه
 اي وجوب غسل ذلك الموضع **م** صار الوصف
س اي وصف الخروج **م** جهة **س** في انتفاض
 الطهارة **م** من حيث ان وجوب النظافة البدن

باعتبار ما يكون منه **س** من البدن لا يجزئ
س لانه بدن الانسان اذا انصف بعضه بوج
 حقيقة كان الكل منصفا به حكم **س** ومناك **س**
 اي فيالم **س** لم يجب غسل ذلك الموضع
 فعدم الحكم **س** وهو انتقاض الطهارة لعدم
 العلة **س** وهي الخروج **س** ويورد عليه صاحب
 الطهارة السائل **س** لعدم خفاء الانتقال مع انتفاء
 نقض الطهارة فيرفع بالحكم ببيان انه حدث
 موجب للتطهير بعدم خروج الوقت و
 لنا يجب الطهارة بعده والوقت لا اثر له في
 في الانتقاض وانما تاخر حكمه للضرورة الداعية
 الى ذلك **س** كما لغرض كان عرضا **س** من هذا
 التعليل **س** التوطين بين الدم والبول **س** وقد
 ثبت **س** وذلك **س** لان البول **س** حدث
 فاذا الذم **س** اي دام **س** صار عفو القيام الوقت
 العلوية فانه مخاطب بالاداء فيلزم ان يكون
 قادرا عليه لاقدرة الاستغوا حكم الحدث في هذه

الحال

101 **س** فلذا ائنا واما المعارضة **س** وهي تسليم
 دليل المعلن وانثاء دليل آخر على خلاف حكم
 فمن نوعان **س** احدهما **س** معارضة فيها مناقضة
 وهي القلب وهو نوعان احدهما قلب العلة
 حكما والحكم علة **س** ما خود من قلب الالاء و
 هو جعل اسفله اعلاء وبالعكس وسمى هذا معارضة
 فيها مناقضة لتضمنه احدي خاصتي المعارضة
 وهي انثاء دليل مبتدأ و احدي خاصتي المناقضة
 وهي ابطال الدليل اذ المعارضة انثاء دليل
 مبتدأ والاثبات حكم آخر وتسليم دليل المعلن
 والمناقضة ابطال دليل **س** لا يخلف الحكم بدون
 ابداء علة **س** وهذا كقولهم الكفارة جنس بجلد
 بكرهم مائة فيخرجهم شيتهم كالحسين فيقول المسلمون
 انما يجد بكرهم مائة يخرجهم شيتهم **س** فهذا قلب مبطل
 لعلة فان ما جعله علة لما صار حكما في الاصل فـ
 الاصل فبقى العكس بلا مقيس عليه **س** والمخلص
س من هذا النوع وليس المراد رفعه بعد ورود

بل اذا اراد عليه فطريقه **م** ان يخرج الكلام مخرج الاستدلال
س بان يجعل احدهما دليلا على الآخر لا بطريق التعليل
فانه يمكن ان يكون الشيء دليلا على شيء آخر وذلك
الشيء دليلا عليه **م** وانما يصح هذا اذا ثبت انها
متساويان اذا التمسك بطريقه فجاز ان يكون كل دليل
الآخر اما العلة فثبتة فلا يكون كل مثبتا للآخر
اذ العلة سابقة فيلزم سبق كل على الآخر كقولنا
الصوم عبارة يلزم بالنذر فيلزم بالشروع كالج
فلا يقلب انما يلزم بالشروع لانا نستدل باحدهما
على الآخر بعد ثبوت المساواة من حيث ان
لما قرينة زائدة هي حق الله تعالى ووجه يكون المنع فيها
لازم ما يجعل لهذا دليلا على ذلك مرة وذلك على
اخرى **م** والما قلب الوصف **س** اي جعل
السائل وصف المثل **م** شامدا **س** لنف
م على لخص بعد ان يكون شامدا **س** ما خذ من
قلب اطراب وهو جعل بطنه ظهره او ظهره بطنه
م كقولهم في صوم رمضان انه فرض فلا يتاوى الا

بالنذر

بتعيين

بتعيين النية كصوم القضاء قلنا لما كان
صوما فرضا المستفنى من تعيين النية بعد تعيينه
كصوم القضاء **س** اذا عين مرة بالنية لا يجب
ثانيا فصا رصوم القضاء بقلب العلة جهة لنا
بعد ما كان علينا لكن بزيادة وصف وهو بعد
تعيينه **م** وقد يقلب العلة من وجه آخر **س**
وموان يرد الحكم على خلاف سنة **م** وهو ضعيف
كقولهم **س** في صلوة الفل او صوم **م** هذه عبارة
لا يعنى رفا **س** اي اذا فسدت لا يجوز اتاها
احترزا عن الج **م** فلا يلزم بالشروع كالوضوء
س لا لم يعنى رفا **س** لم يلزم بالشروع **م**
فيقال لهم لما كان كذلك **س** اي الشأن ما ذكر او صوم
النفل او صلواته على هذه الصفة **م** وجب ان
يستوى فيه علم النذر والشروع **م** فيلزم
بهما كالوضوء لا استوى بهما لم يلزم بهما وفيه
لكون السائل جاء بحكم ليس منا فضى حكم المستدل
لان المستدل لم ينف التولية ليكون اثباتها منا

لم دعاهم ويسمى هذا النوع **عكس**
 وليس بعكس حقيقة لان العكس رد الشيء على
 نفسه وانه نحو ما يلزم بالعذر يلزم بالشروع عكس
 ما لا يلزم به لا يلزم به لكنه يشبهه من حيث انه رد
 للحكم الذي اطرحه وان كان على خلاف **سنة** و
 التا معارضة الخاصة **س** اي التي لا مناقضة فيها
م وهي نوعان احدهما في حكم الفرع وهو صحيح سواء
 عارضة بفسد ذلك الحكم بلان زيادة **س** فيقع بذلك
 مقابلة مخففة ويفر طريق الوصول الى المدعى الا
 بتر جميع كقولهم المصحح ركن في الوضع فيمن
 تثليثه كالفصل وقد لنا في فلا يثبت تثليثه **س** الخلف
 فهذا انفي لما اثبتة بلان زيادة وتغيير او بزيادة ما يثبت
 للحكم المتنازع فيه وعند هذا من الخاصة مشكل لانه
 معارضة فيه مناقضة او تغيير كقولنا في البيعة انها
 صغيرة فتتلك كالتي لها اثبات فقالوا اي صغيرة فلا يرد
 عليها بولاية الاحدة كمال فتعين الاخ زبادة يجب
 تغيير الحكم الذي وقع فيه النزاع لان محل النزاع الولاية
 عليها

الاول كقولنا انه ركن في الوضع فلا يثبت بهو الحكم
 كالفصل في بعد الحكم بتغييره

عليها على الاطلاق لا تعين الولاية الا ان تحت هذه الجملة
 نفى الاول لان الاخوة اذا بطلت بطل ساير ابناؤه
 عليها بالاجماع **م** او فيه نفى لما يثبت الاول او اثبات
 لما ينفى الاول لكن تحت معارضة الاول **س** وهذا
 هو الحكم من قسم العكس كقولنا الكافر يملك بيع
 العبد المسلم فيملك شره ايه كالمسلم فقالوا بهذا المعنى
 وجب ان يستوى فيه ابتداءه وقراره كالمسلم ففي
 هذه المعارضة اثبات لما ينفى الطل لانه لم ينفى التوثيق
 بين الابتداء والقرار وانما اثبت التسوية بين البيع
 والشراء فلا يتصل بموضع النزاع لكن تحت تسوية
 دفع الاول لانه اذا ثبت لك ايات بين الابتداء
 والبقاء لا يبيع الشراء فظهر فيها معنى الصحة عند
 اثبات التدبيرة بينهما **م** او في حكم غير الاول لكن فيه
 نفى الاول **س** لقولنا في حصة ربه في التي في
 اليها زوجهما فنكحت وولدت ثم جاء الاول
 انه احق بالولد لانه صاحب فرأى صحيح فان
 عورض بان الثاني صاحب فرأى فان فتنه

به نسب الولد فلهذا في الظاهر قاعدة لا اختلاف في الحكم
 الا ان النسب اذا ثبت من غير ما يصح اثباته من عمر ولعم
 تصور ثبوته من شخصين فتضمنت نفى السبب عن
 الاول وقد وجد ما يصلح سببا لاختلاف النسب في
 حق الكا وهو الفرائض النافذة فصحت من هذا
 الوجه **والتكليف** المعارضة في علة الاصل **س**
 اي المقيس عليه **فذلك** باطل سواء كان **س**
 التعليل بمعنى لا يتعدى **س** اي بعلة قاصرة
 كما اذا قلنا في بيع الحديد بالحديد ان موزون قد يبل
 بخسبة فلا يباع متفانلا كما ذهب والنقطة
 وعارض الخصم بان العلة في الاصل التسمية ولم يوجد
 في الفرع فبطلان لعدم حكمه وهو التعدية لانه ان
 حكم التعليل التعدية **س** او يتعدى **س** اي بعلة
 متعدية لانه لم يفسح بالمعارضة سواء عدم اراءه
 العلة وهي لا يصلح دليلا عند عدم الحكم ففي مقابلتها
 او لا سواء **تعدى** **س** الجمع عليه **س** كذا لنا علة الرضا
 في لفظ الكيل والجنس وقال مالك الاقتنيات

والادحار

104 والادحار فلهذا الوصف يتعدى الجمع عليه كالاندر
 والذرة **س** او يختلف فيه **س** كما رضة الشافعي
 ايتانا في الحنطة بقوله العلة الطعم وانه يتعدى الى
 التليل وهو يختلف فيه **س** وكل كلام صحيح في الاصل
س اي في نفسه واصل وضعه **س** يذكر على سبيل
 المفارقة **س** المفارقة هي المعارضة في الاصل عند
 الجمهور وهي من الاسئلة الفاسدة كما بين وقد يقع
 الفرق بمعنى صحيح في نفسه يذكره السائل على سبيل
 المفارقة ولا يقبل منه فاذا ذكره على سبيل الممانعة
س ليكون مقارنة صحيحة على حد الانكار فتقبل كونه
 في اعتناق الراي ان تصرف منه بلا في منه حق
 المرتين فكان باطلا كالبيع فقالوا ليس كالبيع
 لانه كمثل الفسخ بخلاف العتق وهذا فرق صحيح
 لكنه لا يقبل لانه صدر ممن لا ولاية له على الفرق وهو
 السائل والوجه في ايرادها على وجه الممانعة ليقبل
 ان يقول اذا انكس لتعدية الحكم الفقد دون
 مقصره وانا لا نسلم وجود هذا الشرط منها وما

ان حكم الاصل وقف ما حمل الرد والفسخ وانت
 في الفرع يبطل اصلا مالا حملها **م** واذا قامت
 المعارضة كان السبيل في الترجيح **س** عند
 الجمهور لا التوقف او الترجيح لاجماع الصحابة
 على تقدم بعض الالة اذا اقرن بهما ما يقوى به
م و**س** اي الرجحان **م** عبارة عن فضل
 احد المثلين على الآخر و**ص** لان الثاني
 انما يتقوى بصفة توجد في ذاته لا بانضمام مثله
 اليه كعدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد وترجيحها
 بالعدالة **م** حتى لا ترجح العكس بعكس آخر و
 كذا الحديث والكتاب وانما يرجح بقوة فيه
س و**س** اي الاثر في علته وقوة الراوي وعدالة
 وضبطه واتفاقه وكونه حكما او منفيا او نصيا او
 صريحا او حقيقيا لا كحديث او نص آخر لما ذكرنا
م وكذا لا يترجح صاحب الجراحات على
 صاحب جراحت واحدة حتى **س** اذا خرج
 الرجل رجلا جرحا صا حيا للقتل خطأ او آخره
 كذلك

105 كذلك ومات من الجميع **م** لكون الدية نصفين
س لان كل جراحة علة تامة تصلح معارضة
 جرحا صاحب الجرح واحدة فلم تصلح وصفا فلا يتبع
 بها الترجيح **م** وكذا الشفيعان في الشقص التابع
 المبيع **س** سهمين متساويين سواء **س** بان كانت
 دار بين ثلثة لاحد نصعان ولاخر ثلثا وثلث
س سها باع صاحب النصف وطلب الشفعة
 لم يترجح صاحب الثلث على الآخر **س** في الحقيقة
 الشفعة حتى يكون المبيع بينهما على عدد رؤسها
 لان كل جزء من اجزاء السهم علة صالحة للاستحقاق
 الجمله فقامت المعارضة بكل جزء وان اقل فلم يصلح
 بشئ منه وصفا لغيره وما وقع به الترجيح **س**
 الصحيح **م** اربعة بقوة الاثر كالاستحسان في
 معارضة العكس **س** مثاله ما **س** وبقوت
 شبابة على الحكم المشهور به **س** بان يكون الوصف
 الزم لهذا الحكم من ذلك الوصف كذلك الحكم
م كقولنا في صوم رمضان انه متعين او لا من قولنا

صوم صوم فرض لان هذا **س** اي الفرض لا يجب
 الامتثال به لا التعيين لا محالة فان اخرج كذا لفظ
 النية بالاجماع وان كان فرضا فعلم انها لا يجب
 التعيين بل كونه وضعا فرضا **م** مخصرا بالعدم
 خلاف التعيين **س** ما لا لازم في لفظا التعيين
م فقد تدرى ان الودائع **س** فان رد ما متعين
 فلا يشرط عند الرد تعيينه انه رد الوبعة **م** والعفو
 ورد **س** المبيع في **م** البيع الكاسد وبكثرة اجوده
س كقولنا في مسح الرأس انه مسح فلا يسن
 تكراره ك مسح الحلق والتميم ومسح الجوارب
 والجبيرة او من قدهم ان ذكرنا في سن تكراره
 كالنفل لانه لم يشهد لوضعهم وهو الركينة الا ان
م وبالعدم عند عدم **س** اي تجميع الوجوه
 بعدم احكام عند عدم **م** وهو العكس **س** وهو ضعفا
 لان عدم لا يتعلق به حكم لكن الحكم اذا يتعلق بوصف
 ثم عدم عند عدمه كان اوضح بصحة كقولنا انه مسح
 فلا يسن تثليثه فان سقط التثليث حكمه يوجده عند
 هذا

فرض

هذا الوصف كاف في التيمم وعدمه كافي
 المغولات بخلاف كوننا في سن تثليثه لانه
 لا يعدم عند عدمه فان المضمضة بتكرارها ليست
 بركن **م** واذا تعارض ضربا ترجح **س** احدهما
 بمعنى في الذات والما هو وصف فيها على مخالفة
 اقول **م** كان الرجحان في الذات احق منه في
 الحال لان الحال قائمة بالذات تابعة **س**
 طروته على الذات فالذات اصل فلو اعتبر
 الحال كان البيع مبطلا لاصل وعلى هذا **م**
 فيقطع حق المالك **س** عن القيمة الى القيمة **م**
 بالطبخ والبشر **س** اذا ضغها الفاصب
م لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه واليمين
 بالكلية من وجه **س** اذ لم يبق صاطة لما كانت
 صاطة **س** وتبذل الاسم وبيل المسمى **م** قال الك
 صاحب الاصل احق لان الصنعة قائمة بالمصنع
س لانه لا تقدم بنفسها **م** تابعة **س** والجواب
 انما ذكره يرجع الى الحال لان البقاء حال والرجحان

106

بتبديل

بحسب الوجود الحق **م** والشرع بغيره الاشياء
م كقولهم في تلك الناح ان الاخ يشبه الولد من
وجه وهو الحرمة وابن العم بوجه كوضع الزكاة
وحل المظلمة وقبول الشهادة وجوب القضاء
من الجائزين فكان هذا **م** وبالهدوم **م** اي
عموم العلة كقولهم ان الطعم احمق بالعلية لانه يعم
القليل والكثير والقليل بالقد يخص بالكثير وما يكون
اعم فهو اول **م** وقلة الاوصاف **م** كتر جمعهم الطعم
على القدر والجنس بوحدة الوصف اذ البلنسي
شرا عندهم فان العلة اذ كانت ذات وصف
كانت اقرب الى الضبط **م** فاسد **م** لان كل سنة
يصلح قبل ان يفار كتر جمع القياس بغيره آخر
مربطان ولان الوصف فرع النقص والنقص العام و
الخاص سواء بل عندهم لخاص يقضي العام فكيف ترجح
العام في العلة ولان ثبوت الحكم بالوصف فرع بالنقص
والنقص الموضح لا غير ترجح على المظلم في البيان **م**
واذا اثبت دفع العلة بما ذكرنا **م** من وجوده **م**

كانت

107 كانت غاية **م** من غاية الدفع **م** ان يلحق **م**
العلل **م** الى الانتقال وهو **م** على اربعة **م** اما ان
ينتقل من علة الى علة اخرى لا ثبات العلة الا
ولي **م** كمن علة بوصف ممنوع فقال في الصبي
المودع اذا استهلك الوديعة لم يضمن لانه مسلط
على الاستهلاك فلما انكره لخصم احتاج الى اثبات
كونه **م** او ينتقل من حكم آخر بالعلية الاولى
م كقولنا ان الكتابة عقد كتمل الفسخ بالاقام
فلا يمنع الصرف بل الكفارة كالاجارة فان قال عندي
لا يمنع هذا العقد لكن المانع نقصان يمكن فيه بلان
عقده مستحق بالكتابة قلت هذا العقد لا يوجب
نقصا تاما نعم من الصرف لانه لو يمكن النقصان لما
احتل الفسخ **م** او ينتقل الى حكم آخر او على **م**
م كالمو علة بعد تسليم لخصم ان هذا العقد لا
يمنع الصرف هذه رتبة مملوكة يجوز فيها البها
ومذا الحكم غير الحكم الذي انتقل اليه بالعلية الاولى
م او ينتقل من علة الى علة اخرى لا ثبات الحكم

الاول لا اثبات الحكم العلة الاولى وبما وجوه صحيحة
 الا الرابع **س** اما الاول فلانه زام اثبات الحكم بما ذكر
 من العلة ولا يقدّر على اثباته بتلك العلة الا باثبات
 تلك العلة فيكون له اثباتها حتى يقدّر على اثبات
 الحكم واما الثاني فلانه كالفقه الممثل حيث عدل على
 وجه امكنه اثبات الحكم آخر بتلك العلة واما الثالث
 فلانه انما ضمن اثبات الحكم الذي يزعم ان خصمه ينافيه فيه
 فاذا اظهر الحضم فيه المواقف واحتاج الى اثبات حكم
 آخر جازمه ان يثبت به بطلان آخرى وهذا لا يخفى عن قرة
 عينه حيث لم يبره في المثل موضع الخلاف ابتداءً
 واما الرابع فلان النظر شرعي لبيان الحق واذا لم يكن
 مستتباً لم يقع به الا بانه كما اذا الزم البعض لم يقبل منه
 الاحتمار اذ يوصف زائد خلاف لا يقبل التعليل المبني
 او **ب** **م** وحاجة التلليل **س** جواب عن من جوز
 الرابع مستدلاً ببعضه التلليل **م** عليه السلام مع **س**
 عدم عدم العين **س** فانه انتقل الى دليل آخر لا يثبت
 ذلك الحكم بعينه بانها ليست من هذا القبيل لان
 الحجة

106 الحجة الاولى كما كانت لازمة **س** لانه عارضه بما ملل اذا
 للعين ما كان يحس ويجتبت حقيقة **م** الا انه **س** اي
 التلليل **م** انتقل ومما لا يشبهه **س** على العامة الى حجة
 لا يكا ويتبع فيهما الاشتباه وهي فان الله يأتى
 بالشيء من المشرق **فصل** حله ما يثبت بالبحر
 التي سبق ذكرها **س** من الكتاب والسنة والاجماع
م شيان الاحكام المشروعة وما يتعلق بالاحكام
س المشروعة وهي السبب والعلل والشروط
 وانما يقع العلل للعكس بعد معرفة هذه الجملة **م** اما الا
 فاربعة حقوق الله تعالى هي وحقوق العباد
 خالصة وما احتما فيه وحقوق الله تعالى غالب
 كذا القذف **س** مشتمل على حق العبد لانه شرع
 لعبادة عرضه ولذا شرط الدعوى وعلى حق الله تعالى
 لانه زاجر والزاجر شرطه عن صونا للعالم عن الف
 ولذا يستوفيه الامام وتطلب لانه لا يسقط بالعنف
م وما اجتمعا فيه وحقوق العبد غالب كالقصاص
س فيه حقه تعالى لانه جزء الفعل في الاصل والمخرجة

الافعال حقة و غلب حق العبد كجران الارث و
 العقد والاعتياض بالماء **م** وحقوق الله تعالى **س** و
 هو ما يتعلق به النفع للعالم فلا يختص باحد نسب
 اليه تعظيما **ث** ثمانية انواع عبادات خالصة كالايام
 وفروع وهي **س** اي العبادات **م** انواع اصول
س وهي الصديق في الايمان واحسانه لانه يقبل
 الصدقات والصلوة في فروع واحسانها لكونها
 عاد الدين **م** ولو احق **س** وهي الاقامة لانه
 في الاصل له ليله فالحق به والزكاة والصوم ونحوها
 في فروع لان الصلوة لاظهار شكر نعمة البدن والركن
 لنعمة المال وغاية النفس فكانت فروعها ثم الصوم
 لانه وسيله اليها فيه يتم الخضوع ثم الحج لانه وسيله
 الى الصوم لانه لا يجر الاصل والاوطان قد رعى
 قدرته بالصوم ثم الجهاد لانه فرق كفاية وما
 تقدم فرض عين **م** وزواجر **س** وهي النوافل والسنن
 والاداب لانها شرعت كمكالات للفرق زياذة
 عليهم **م** ويعقوبات كاملة **س** اي لا يشوبها معنى آخر **م**

كالحدود

كالحدود **س** كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر ونحوه
 لعناية الانساب والاموال والعقد **م** وعقوبات
 قاصرة كحرمان الميراث **س** بالقتل كونه عقوبة لانه
 عزم وكونها قاصرة لانه لا يتصل بغيره **م** وحقوق
 دائمة **س** بين العباداة والعقوبة **م** كالغفارات
س فيها معنى العباداة لانها يدعى بالصوم والاطعام
 ومعنى العقوبة لانها لم تجب بمشقة بل اجزية للفعل
م وعباداة فيها معنى المؤنة **س** المؤنة الثقيل كصلاة
 الفطر **س** فيها معنى العباداة لتسميتها صدقة والمؤنة
 لوجوبها عليه بسبب راسا غيره **م** ومؤنة فيها
 معنى العباداة كالعشرة **س** مؤنة باعنيا تعلقه بالارث
 فيه معنى العباداة باعتبار ان محرفة الفقر **م** ومؤنة
 فيها معنى العقوبة كاطراح **س** مؤنة باعتبار تعلقه
 بها فيه معنى العقوبة لما فيه من الذل لان المزاحمة
 عار في الدنيا واعراض عن الجهاد **م** وحق قيام
 بنفسه **س** اي وجب لله بذاته من غير ان
 يكون له سبب فوجب باعتبار ما على العبد وقيل

والنحرير

ثبت له حكم الوصية لا يتعلق بزمة المكلف **م**
 حكم الفساق والمعاد **س** فان الجهاد حق فكان
 المضاربة خالصا عنه كمن له وجبة اربعة اخاف
 للفايعين منه عليهم لان العبد لا يستحق بعلمه طولا
 شيئا فلم يكن الخس حقا لزمنا اداؤه ملاعبة بل
 حق استبقاه لنفسه وامر بقصره **م** وحقوق
 العباد كبرل المثلقات والمقصوبات وغيرهما
س كالدية والمهر والنكاح والطلاق وان اكثر
 من ان يخص **م** وهذه الحقوق **س** سواء كان حق
 الله او حق العباد **م** ينقسم الى اصل وخلف
 فالايان اصل التعديق والافرار **س** كما هو مذهب
 الفقهاء لان الافرار ركن بلحق **م** ثم صار الافرار
 اصلا مستبدا خلفا عن التعديق في احكام
 الدنيا **س** حتى حكم بايمان من اكفر على الاسلام
 وان عدم منه التعديق **م** ثم صار اذا اصر الابطال
 الايمان **م** في حق الغير خلفا عن ادائه
 ليجزى فبجمل مسلا ثم صار بتبعيته اصل الدار خلفا
 عن

عن تبعية الابدوين في اثبات الاسلام **س** للصغير
 اذا دخل دارنا ولم يكن معه احد ابوين **م** وكذلك
 الطهارة بالماء اصل والتيمم خلفه عنه **س** اي
 عن الوضوء **م** ثم هذا الخلف عندنا مطلق **س**
 بمعنى ان احدث بمرقع بالتيمم الى غاية وجود
 الماء فثبت اياه الصلوة بناء على ارتقاعه و
 حصول الطهارة كما في الماء **م** وعندنا في
 ضرورة **س** بمعنى انه خلف ضرورة الحاجة
 الى اداء الصلوة ولقاط الغرض عن الذمة مع
 قيام احدث حقيقة كطهارة المستحاضة
 فلم يجوز فرضين بتيمم واحد لنا الشراب ظهور
 المسلم ولو الى عشرة حج ما لم يجد الماء **م** لكن ان خلا
س بعد اتفاق اصحابنا على اطلاقها بين الماء
 والشراب في قول ابي حنيفة ومحمد وان يوشى
 رخصهما الله **س** لاننا نقض على عدم الماء عندنا
 لنقل الى التيمم فدل ان التيمم بين الماء والشراب
م وعند محمد وزفر رخصهما الله بين الوضوء والتيمم

س لانه كما امر بالوضوء بقوله فاغسلوا
 ثم بالتيمم بقوله فيتميموا فكانت بينهما وبين
س انه عليهم اختلافاً فهم مسئلة امانة التيمم
 المتوضئين **س** فعند الاولين يجوز لان التراب
 لما كان خلفاً عن الماء في حصول الطهارة كانت
 حصولها موجوداً في حق الكل كما لا يسجد مع الغسل
 وعند الاخرين لا لان التيمم صاحب خلف
 وليس لصاحب الاصل القوي ان يثبت على
 صاحب الخلف كالراكي مع المومي **س** والخلافة
 لا يثبت الا بالنقل او دلالة **س** او اشارة او
 اقتضاي فان الخلف يثبت بما ثبت به الاصل
 والاصل لا يثبت بالرأي بل بما ذكره فكذا الخلف
س وشبهه **س** اي شبه ما كونه خلفاً عن الاصل
س عدم الاصل **س** الحال **س** على احتمال الوجود لغير
 السبب منعقد الاصل **س** ثم بالعجز عنه يقول
 الحكم عنه الى الخلف **س** فاما اذا لم يحتمل الاصل
 الوجود فلا **س** اي فلا يكون موجبا للخلف لانه

السبب

السبب لم ينقد موجبا للاصل **س** ويظهر بهذا ان بين
 الغرض **س** لانه لم ينقد موجبا للاصل وهو البتر لم
 ينقد موجبا لما هو خلف عنه وهو الكفارة **س** والخلف
 على من السماء **س** لا انقذت موجبة للبر
 كانت موجبة للخلف وهو الكفارة **س** واما
 القسم الثاني **س** وهو ما يتعلق به الاحكام الشرعية
س فاربعة الاول السبب **س** وهو لغة الطريق
 الى الشيء وشريعة ما يكون طريقاً الى الشيء من
 سلكه وحصل اليه فقال في طريقة ذلك لا بالبيان
س وهو اقسام سبب حقيقي وهو ما يكون طريقاً
 الى الحكم **س** خرج العلامة **س** من غير ان يضاف اليه
 وجوب **س** خرج العلم **س** ولا وجود **س** خرج
 الشرط **س** ولا يعقل فيه مع العلة **س** اي لا
 يوجد له تاشبه الحكم بوجه بدو السطة او بغيره والسطة
 خرج السبب الذي يشبه العلة والسبب
 الذي فيه معنى العلة **س** ولكن يتخلل بينه وبين الحكم
 علة لا يضاف الى السبب **س** لهذا بيان خلق

عن معنى العلة **ك** كدلالة انبثاقها في مال
انسان او يقتل **س** ففعل المدلول لم يضمن
الدال شيئا لان الدلالة سبب محض وقد كحل
بينهما وبين حصول المقصود ما هو علة غير مضافة
الى السبب وهو الفعل الذي بانتهه المدلول باخراجه
فلا يمكن اضافة الى السبب خلاف دلاله المحرم
على الصيرفة فانها في ازالة الامن عنه مباشرة لا **تسبب**
م فان اضيف العلة اليه **س** الى السبب **م** صار
للسبب حكم العلة **س** حتى اضيف الحكم اليه
كون الدابة وقد دنا **س** فان كلامهما سبب
لا يتلف بوطئها من المال والنفس حاله القود
والسوق لا علة لانه غير موضوع للاثلاف وقد كحل
بينه وبين الحكم فعل الدابة لكن فيه معنى العلة
لان السوق او القود كحل الدابة على الزمان
كما فيضاف فعلها على الكثرة فكان سببا في
معنى العلة وهو القسم الثاني من السبب **م** و
اليمين بالله تعالى او بالطلاق والعناق **س** كقول الله
طالق

طالق او حرة ان دخلت الدار **س**
سببا **س** لكفارة والطلاق والعناق **م** مجازا
س لان ادنى درجات السبب ان يكون طريقا
واليمين شرعت لله واليه الرجوع والخلف والخلف
شرط الكفارة فلو كان اليمين سببا للكفارة لكان
سببا لفعله موجب واحصل التعليق للمنع عن
وقوع الطراء **س** لا محال ان يكون سببا **س** يمنع كونه
لما احتل ان يؤول اليه **س** سببا مجازا كقولنا
انك ميت والى في جعل سببا لمعنى العلة
حتى ابطال تعليقها بالملك لانه لا بد للحل من
الحل ولا حل قبل الملك وعندنا يجوز ان ليس بطلاق
ولا سبب له وانما هو تصرف بين فيعتبر للمال
كون المتصرف من امله وقد وجه **م** كمن **س** بهذا
المجاز **س** شبهة الحقيقة **س** اي حقيقة العلة خلافا
لنفسه **م** حتى يبطل التمييز التعليق **س** فيما اذا قال لا تر
ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها
ثلاثا قبل ان تدخل الدار فتر وجبت غيره قد خل

بها وطلقها فاعتدت ثم تزوجت الاول
 قد خلعت الدار لا يقع شيء لان قدر ما وجد البتة
 لا يبقى الا في محله لان تعليق الطلاق له شبهة بالاجاب
 وبيان ان العين تقدر للبهر ولا بد من كون البتة مفقودة
 ليصير واجب الرعاية فاذا حلف بالطلاق كان
 البتة هو الاصل وهو مضمون بالطلاق كالمقصوب
 يلزم رده ويكون مضوئاً بالقيمة فيثبت شبهة وجوب
 القيمة فكذاك منها يثبت شبهة وجوب الطلاق
 واذا كان كذلك لم يبق الشبهة الا في محله كالحقيقة
 سواي حقيقة السبب لا يستغني عن المحل فاذا
 فات المحل سبب تخير الثلاث بطل وعنده يقع
 التعليق لان هذا السبب ليس له شبهة الحقيقة لان السبب
 وشبهته يحتاج الى محل والتعليق بالشروط حال بين
 التعليق والمحل فاوجب قطع السبب لا يحتاج
 الى المحل واحتمال صيرورة سبباً لا يوجد لشيء او المحل
 في الحال بل يكفي احتمال حدوث الحقيقة وهو قائم لاحتمال
 عود ما بعد زوج آخر وهو في الحال عين ومحلها ذهنية

الحالف
 غلان

سبب خلاف تعليق الطلاق بالملك في الملك المطلق ثلاثاً
 سبب حيث يصح وان عدم المحل لان ذلك الشرط
 سبب وهو النكاح الذي تعليق به الطلاق في حكم العلق
 سبب لان ملك الطلاق انما يستفاد بالنكاح بمنزلة
 علة العلة للطلاق فكان له شبهة العلة وتعلق
 الحكم بحقيقة العلة لا يصح كما لو قال ان اعتقنتك
 فانت حر كان باطلاً فالتعليق شبهة العلة
 يبطل شبهة الاجاب اعتباراً بالشبهة بالحقيقة
 ولا يبطل اصل التعليق لان الشبهة لا ينافي الحقيقة
 م فصار سبب التعليق بشرط هو في حكم العلق
 معارضاً لهذه الشبهة السابقة عليه اي على
 الشروط والى شبهة وقوع الجزاء وثبوت السبب
 للتعليق قبل تحقق الشرط والاجاب المضاف
 بسبب المحال لان المانع من انعقاده سبباً
 التعليق ولم يوجد في الاجاب المضاف فينفق
 سبباً الا ان حكمه يتأخر الى الوقت المضاف
 اليه لا اضافة كما ان اضافة اجاب الصدم على

بيان النكاح

لا يتكلم ببيان

المسافر الى عدة من ايام آخر لا يخرج شهود
 الشهر عن السببية **م** وهو من اقسام العلل
 لا يمتثل في قسم العلة وسبب له شبهة العلة
 كما ذكرنا **س** في اليمين بالطلاق والعناق فلم
 ان السبب ثلثة حقيقة **وسبب له**
 شبهة العلة كما ذكرنا **س** في اليمين بالطلاق
 والعناق فلم **ان السبب له** ويجازي
 وفي معنى العلة والسبب الذي له شبهة العلة
 هو المجازي **م** والى العلة وهو **س** لفظة الميعة
 وشريعة **م** ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء
س خراج علة العلة والسبب والشرط والعلة
م وهي سبعة اقسام علة **س** وحكم ومعنى
س وهي الحقيقة في الباب **م** كالبيع المطلق
 للملك **س** فهو علة **س** لانه موضع لهذا
 الموجب مضاف اليه لا بوسطة ومعنى لانه مؤثر
 فيه وهو مؤثر في لاجل هذا الموجب وحكمه لانه
 يثبت به الحكم عند وجوده ولا يترأضى عنه
 وعلة

وهذا الموجب

وعلة **س** الاحكام ولا معنى كالايجاب المعلق بالشرط
س كما مر من تعليق الطلاق والاعتاق بالشرط
 واليمين قبل لحنث فانها علة **س** لان الحكم يضاف
 اليها فيقال كفارة اليمين ولكن الحكم لم يثبت
 به في الحال فلم يكن علة حكما وهو غير مؤثر في ذلك
 الحكم قبل الشرط بل هو مانع من ثبوت لامة
 فلم يكن علة معنى **م** وعلة **س** لانه معنى لاحكام
 كالبيع بشرط احتيا **س** فان البيع علة للملك
 لانه موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر في ثبوت
 الملك لكن الحكم وهو ثبوت الملك متراخي فلا يكون
 علة حكما **م** والبيع الموقوف **س** فانه علة **س**
 ومعنى للملك لاحكامه متراخي للملك البات الى زمان
 اجارة الملك **م** والابحار المضاف الى وقت
س كالطلاق المضاف الى وقت فانه علة **س**
 لكونه موضوعا حكمه ومعنى لتأثيره فيه لاحكامه المتأخر
 الى الزمان المضاف اليه **م** ويضاف الزكاة قبل
 دفع الحول **س** فانه علة للوجوب لانه وضع

له ومعنى لكونه مؤثرا في حكمه اذ العن يوجب
المساوات لاحكام لان الزكوة لا تجب الا بعد الحول
م وعقد الاجارة **فان** علة ملك المنفعة بما لانه
يضاف اليه ومعنى لانه مؤثر فيه ولذا صح تعجيل
الاجرة لاحكام لان المنفعة معدومة ولذا لم يثبت
الملك في الاجرة م وعلة في حيزه الاسباب لها ثبوت
بالاسباب كثر **القريب** م فانه لما كان علة
للك والملك في القريب علة العتق فيكون الحكم
مضافا الى الاول بواسطة فمن حيث انه لم يوجد
الا بواسطة العلة كان سببا م **ومرض الموت** م
فانه علة في الجرح عن التبرعات فيما هو حق الوارث حتى
يسقط تبرعه بما زاد على الثلث اذ اقامت ولكن شبهة
الاسباب من حيث ان الحكم يثبت به اذا انفصل
الموت لانه العلة الحاصلة مرض مميت لانفس
المرض فمن جرمه ان الحكم تراخي الى اخره وهو
انصال الموت لشبه الاسباب م وكذلك التزكية
عند اني صوم رحمه الله م علة بواسطة الشهادة
لان

115 لان الموجب للحكم بالرحم شهادة الشهود والشهادة
لا يكون موجبة بدون التزكية فكان الحكم مضافا
الى التزكية من هذا الوجه ومن حيث ان التزكية
صفة للشهادة بقي الحكم مضافا الى الشهادة فاني
الفرقين رجوع ضمن وعند ما لا ضمان لانه للعدوى
ولا نقدي لانهم اشترى عليهم خيرا م وكذلك
ما هو علة العلة م كالرعي فانه علة للقتل بالكل
فانه يوجب تحريك السهم ومصيب في الهواء وهو
علة الوصول الى الحبل وذات علة تقوده فيه وذات علة
موتة وهذه الوسائط من موجبات الرمي خفيف
القتل اليه وصار الرمي قاتلا لكن لا تراخي عنه
الشبه الاسباب م ووصف له شبهة العلة كاص
وصفي العلة م فان الحكم اذا انعلق بوصفين
مؤثرين لا يجمع مضاف العلة اليها كان الكل وام
منها شبهة العلة لتاثير كل واحد منها في الحكم حتى
اذ تقدم احده لم يكن سببا لانه ليس بطريق موضوع
له وليس بعلة لكن له شبهة العلة ولذا قلنا انما

بانفراد محرم النسبة وكذا القدر لان كرم النسبة
 الفضل فيثبت شبهة العلم **م** وعلة معنى وحكاما
 كآخر وصفى العلة **م** فان كل حكم تعلق بعلة ذات
 وصفين موثرين فان اخرها وجود داعلة حكما
 الحكم اليه لانه يتخرج على الاول لوجود الحكم عنده و
 شاركه في الوب ومعنى لانه موثر فيه لانه لان
 الركن يتم بها فلا يسمى بذلك احدا ما لغيره اية الملك
 للعقب فان الملك اذا تفرغ اضيف اليه حتى يصير
 المشتري معتقا ومتى تاخرت القرابة بان ورث
 اثنان عبدا ثم ادعى احدهما انه ابنه غرم لشريكه
 واضيف العقب الى القرابة **م** وعلة بها ومعنى
 لا حكما كالسفر والنوم للترخص والحدث **م** فان
 السفر تعلق به الرخص في الشرع فكان علة حكما
 ونشبت الرخص اليه فصار علة بها لاسمى
 لان المعنى المؤثر في هذه اليرخصة المشتقة لكن
 السفر سببا فاقيم مقامها وكذا النوم سببا لاسرها
 المفاضل فاقيم مقامه فصار حدثا وليس من صفة

العلة

العلة الحقيقية **م** الشرعية **م** تقدمها على الحكم **م**
 كما قال بعض لان العلة ما لم توجد بتامها لا يتصور ان
 يكون موجبة حكما لان العدم لا يورث شيئا فيثبت
 الحكم عقيبها ضرورة **م** بل الواجب اخبر انها
 مع **م** كما قال المحققون مقارنة العلة العقلية
 مع العلم **م** كالاستطاعة مع الفعل **م** فوجب
 ان يكون العلة الشرعية كذلك لان الاصل انما في
 الشرع والعقل **م** وقد يقال **م** الشئ مقام غيره
 بطريقين احدهما السبب الداعي **م** الثاني
 الدليل مقام المدعى والمدلول **م** والفرق ان
 السبب لا يخرج عن افشاء او تاثير بخلاف الدليل
م وذلك اما لرفع الضرورة والعجز **م** عن الوقوف
 على ما هو لطيفة **م** كارة الاستبراء **م** اذا لم يشر في
 اجابه شغل الرحم بما فيه وفي ذلك باطل في مقام السبب
 الظاهر الدليل عليه وهو حدوث ملك الوطن
 بملك اليمن مقامه لا وجوب الاستبراء **م** وغيره
م كالتقاء اخطائين مقام خروج النقيض وجوب

لا لا قد ثبت بالدليل **م**

الفصل **م** او لا احتياط كتحريم الدواعي **س** فان
 المعتكف والمحرم حرم عليها الاجتماع ثم اقيم التن
 والقبلة والتطهر بشهوة مقامة في الحرم لا احتياط
م او لرفع الحرج **س** عن الناس فيما يتحقق فيه
 حاجتهم **م** كالحرف **س** فانه اقيم مقام المشقة
م والطهر **س** الحالى عن الاجتماع اقيم مقام الحاج الى
 الطلاق في الاقدام على الطلاق **م** والثالث الشرط
 وهو **س** لغة العلاءة وشرعا **م** ما يتعلق به الوجوب
 دون الوجوب **س** اى الثبوت اى يتوقف
 عليه وجود الشئ ويوجد عنده ولا يشك به **م**
 وهو **س** اى ما يطلق عليه اسم الشرط **م** خصة بشرط
 محض **س** وهو ما يتوقف وجود العلة على وجوده
م كالدخول الدار للطلاق المعلق به **س** في قوله انت
 طالق ان دخلت الدار امتنع التطبيق حكما بالنطق
 حتى يوجد الشرط وهو الدخول وعند وجود الشرط
 يوجد التطبيق ويشك حكم وهو الطلاق وعلى
 هذه العبادات والمعاملات فانها تعلقت بسباب
 جعلها

بالانطلاق
 بيان

جعلها الشرع اسبابا للوجوب لم يتوقف
 ذلك على شرط العلم **م** وشرطا هو في حكم العلة
س وهو شرط لم يعارضه علة فانه يصح ان يكون
 علة يضاف الحكم اليه لان له شيئا بها لا يتعلق
 من الوجود فيحلفها **م** كشق الزرق **س** فان علة
 التلف سيلان الدم لكن الزرق كان مانعا من
 علمها صورة فبالشق تاتى شرطا والتلف فيضها
 لان هذا الشرط لم يعارضه علة لان السيلان
 طبيعي للدم من فلا يصلح لاضافة الحكم اليه **م**
 وحفر البئر **س** في الطريق فانه شرطا الوقوع
 بازالة المسكة عن الموضع والشئ سبب محض
 والعلة ثقلة لكن الارض كانت مانعة للتقل عن
 العمل فاذا ازالة المسكة مباشرة لغرط التلف و
 السبب لا يصلح علة لاضافة الحكم لانه مباح
 وكذا العلة وهو الثقل لكونه طبيعيا فيجعل الشرط
 حلقها عنها لانه موصوف بالتعدي فيضمن طائفة
 ولكن لا يغير مباشرة اليكفر وحرم الميراث **م**

وشرطه حكم السباب **س** وهو ما يعترض
 عليه فعل فاعل مختار من غير ان يكون ذلك
 الفعل مضافا الى ذلك الشرط ويكون الشرط
 مقدما عليه **م** كما اذا حل قيد بعد حتى **س**
 لم يضمن لان ما منع الا باق القيد فحله ازالة للمانع
 فكان شرطه الا انه لما سبق الا باق الذي هو
 علته التلف تنزل منزلة السباب والسبب
 يتقدم العلة لانه وسيلة فيكون سابقا والشرط
 المحض ما يتأخر عن صورة العلة وان تقدم على
 انعقاد العلة فاشبه السبب المحض لا الذي فيه
 معنى العلة لان الا باق غير حادث بالشرط
 هو المطلق بل باختيار صحيح فانقطع سببه عن
 الشرط من كل وجه فكان بمنزلة السبب المحض فكان
 التلف مضافا الى العلة المعارضة لا الشرط **م**
 وشرطه لا احكاما كالاول الشرطين في حكم تعلق
 بهما **س** لا حكم الشرط ان يضاف الوجود اليه وهذا
 مضاف الى آخر ما قلنا يكن الاول شرطا لهما

اقتدار

لا فتقار الحكم اليه في الحكم كقوله ان دخلت
 هذه الدار وهذه الدار فانت مالتق **س** فان
 دخولها لا وشرطه لا احكاما لان الحكم غير
 مضاف اليه وجوبا ولا وجودا عنده فلو
 ابا منها ثم دخلت احد بيوتها ثم نكحها ثم دخلت
 الثانية بطلت خلافا لشرطه لان الملك شرطه عند
 وجود الشرط للصحة وجودا لجزءه بالصحة وجود
 الشرط ولم يوجد مهننا جزاء فينقصر الى الملك
 ولم يجر ان يجعل الملك شرط العين الشرط لان عينه
 لا يفتقر الى الملك ولم يجر شرط لبقاء العين كما
 قيل الشرط الاول **م** وشرطه هو كالعلامة الخالفة
 كالاحصان في الزنا **س** لان حكم الشرط ان يمنع
 انعقاد العلة الى ان يوجد الشرط وهذا لا يكون في
 الزنا كالحال لان الزنا اذا وجد لم يتوقف حكمه على
 احصان يشبه بعده لكن الاحصان اذا ثبت
 كان معر فحكم الزنا فاما ان يوجد الزنا بصورة
 فيتوقف انعقاده على وجود الاحصان

فلا يثبت انه علامة لا شرط **م** وانما يعرف الشرط
 بصيغته **س** اي باللفظ الدال عليه صريحا **م** كروف
 الشرط او دلالة كقول المرأة التي انشترت زوج طالق
 ثلاث فانه معنى الشرط دلالة **ل** قد عاين الوصف في
 النكرة **س** فان الشرط دخل على امرأة غير معينة
 فكانت نكرة والوصف في النكرة معبر فظهر كانه
 قال المشرع طالق فيعلق الطلاق بالزوج **م**
 ولو وقع **س** الوصف **م** في العين **س** بان قال
 هذه المرأة انشترت زوجها طالق **م** لما صلح دلالة **س**
 لان هذا الوصف لم يجر مجرى الشرط بل بقي ابتعا في
 الحال فيبلغ المانة صادق الاجنية **م** ونقض الشرط
 بجميع الوجوه **س** اي اذا اتى بصيغة الشرط يردق
 وجود الطلاق على وجود الشرط في المعينة وغيره
م والرابع العلامة وهو **س** لفظة الامارة وشرها **م**
 ما يعرف الوجود الحكم **م** من غير ان يتعلق به وجوب
 ولا وجود كما لا حصان حتى لا يضمن شهوده
 اذا رجعوا **س** حال **س** سواء رجح شهود الزنا
 او لا

اي ورجوع
 س

ولا او رجعوا قبل القضاء او بعده او قبل امضاها
 قضى به او بعده او مجتمعين او متفرقين لما ذكرناه لم
 يثبت به وجوب عقوبة ولا وجودها **فصل**
 في بيان الاملية **س** اي املية الخطاب **م** العقل
 معبر لاثبات الاملية **س** اذا الخطاب لا ينهم
 بدونه وخطاب من لا ينهم قبح **م** وانه خلق متفاوتا
س حكم من صغير يستخرج بعقله ما يجزئ عنه الكبير
 وقالت الاشعرية لا عبرة للعقل اصلا **س**
 اي لا مدخل له في معرفة حسن الاشياء وقبحها
 ولا في اجاب شئ وتحريم **م** دون السمع و
 اذا جاء السمع فله العبرة دون العقل **س** وهو
 قول اصحاب الشافعي حتى ابطالوا ايمان النبي
 لعدم ورود الشرع به وعدم اعتبار عقله كايان
 ربي غير عاقل جنتهم وما كنا معزتين حتى نبعث
 رسولا نفى العذاب قبل البعثة فاشتق حكم
 الكفر **م** وقالت المعتزلة انه علمه موجبة
 لا يستفاد بحكمة لا يستفاد **س** على القطع نرد

العلل الشرعية **م** فلم يشبهوا به ليل الشرع مالا
 يورثه العقل **س** وجعلوا المطالب متوجها
 بنفس العقل **م** وقالوا لا يهذر لمن عقل في الدعوة
 عن الطلب وترك الايمان **س** اي اذا عقل
 صغرا كان او كبريا **ج** على طلب الحق و
 الاستدلال لوجود مناط التكليف **م** والقي
 العاقل مكلف بالايمان **س** عندهم **م** ومن
 ومن لا يبلغ الدعوة اذا لم يعتقد ايانا ولا كفر
 كان من اصل النار **س** عندهم لوجود المذهب
 لايمان وهو العقل ومجتهدهم فقه ابراهيم **م** حين
 قال لا يسه ان اراك وقومك في ضلال مبين وكانا
 قبل الدخول ولم يكن العقل **ج** لكانوا معزورين
 ولما كانوا في ضلال مبين **م** ونحن نقول في الذي
 لم يبلغ الدعوة انه غير مكلف بحرد العقل واذ
 لم يعتقد ايانا ولا كفر لكانا معزورين **س** لان
 العقل وان كان انه للمعرفة لا يقع به الكفاية بحال
 لان العلم الحاصل به لا بد وان يكون بعد ترتيب

مقدمات

مقدمات صحيحة وحصوله اذا ذاك بطريق
 الفرض فلا يكون بحجة **م** كافيها **م** هذا طاهر
 لا بعد ما ثبت انه آله فلا لا يستقل بالتفصيل
 فلا بد من توفيق الهى وانما تقرر اذا لم يجد ملة
 يمكن فيها من الاستدلال على معرفة الله سبحانه بكني
 على شامق جميل ومات من ساحة **م** **س**
م اذا اعان الله سبحانه بالجملة واحمل لدرج العوا
 لم يكن معزورا وان لم يبلغ الدعوة **س** لان الاموال
 الى اذراك مدة التامل بمنزلة الدعوة في حق سيرة
 القلب **م** وعند الاشعة ان من غفل عن الاستدلال
 حتى ملك او اعتقد الشك ولم يبلغ الدعوة كان معزورا
 ولا يصلح ايمان الصبي العاقل عندهم **س** لا تقدم **م**
 وعندنا **ج** لان مناط التكليف اذ في ما يطلق
 عليه العقل وحده الا اذا كان في الصبيان في اول
 نشوئهم **م** وان لم يكن مكلفا **س** حتى اذا غفلت
 المرافقة ولم يصف الايمان بعد ما استوصفت و
 ان تحت زوج مسلم بين ابوين مسلمين لم يحفل

مرتدة ولم تن من زوجها ولو بلغت كذلك لكانت
من زوجها فعلم انها غير مكلفة لذلك كانت لها بيت كما
اذا بلغت كذلك **م** والاملية تدعى ان الملية وجوب
م وهو العلاقية حكم الوجوب فمن كان املا
انها حكم الوجوب بوجدها ولو قضاها كان املا للوجوب
عليه والافلام **م** وهو بناء على قيام الزمة لان محل
الوجوب الزمة ولذا يضاف اليها فيقال وجب
عليه زمة والاد من يولد ولد له زمة صالحة للوجوب
ولذا اذا قلب الطفل على مال انسان فان له
بضم اجاعا والزمة العهد فالمراد محل الوجوب
الزمة نفس لها زمة **م** غير ان الوجوب غير مقصود
بنفس **م** بل المقصود حكمه وهو الاذاع **م** فانه
ان يبطل **م** الوجوب **م** لعدم حكمه **م** كما يستفي
الوجوب لعدم محله مع قيام سببه كبيع الحر والبا
ان يبطل الوجوب لعدم حكمه جاز منقضا بانقضاء
الاحكام **م** فالان من حقوق العباد من الفهم **م**
كضمان الاتلاف **م** والعوض **م** كمن البيع والصله
التي

التي لها شبهة بالموت كنفقة الاقارب **م** ونفقة
الزوجات **م** لزم **م** اي العقب لو جوب **م** سببه
وثبوت حكمه وهو وجوب الاداء لان المال مقصود
منافاة اوليه كما دأبه **م** وما كان عقوبة او جزاء
كالنقصاني **م** راجع للعقوبة **م** وحرمان الميراث
م راجع للجزاء **م** لم يجب عليه **م** لان البيع حكمه
وهو المطالبة بالعقوبة او جزاء الفعل **م** حقوق الله
تأجب **م** عليه **م** متى صح القول حكمه كالعشر و
والخراج **م** فانها في الاصل من الموان ومعنى
العبادة والعقوبة فيها غير مقصود والمقصود منها
المال واداء الولي به كما دأبه فيكون من المل وجوبه **م**
ومتى بطل القول حكمه لا يجب كالعبادات **م**
م المتعلقة بالبدن كالصلوة والصوم وبالمال
كالزكاة او بهما كالحج لان المقصود في حقوق الله تعالى
الاداء وذلك فعل يحصل عن اختيار على سبيل
التعظيم والعفة ينافية والمواوي بالناسيب غير
صالح للطاعة لانها نية جبر لا اختيار لثبوتها عليه

شرعاً والعقوبات **س** كالمطرد والقصاص
 لا انصرام حكمه وهو المأخوذ بالفعل **س** والعلية اداء
 وهي نوعان قاصرة تبني على القدرة القاصرة
 من العقل القاصر والبدن الناقص كالصبي **س** العاقل
 المعتوه **س** البالغ **س** فانه بمنزلة العبد العاقل من
 حيث ان له اصل العقل وليس له صفة الطحال
س يبني عليه صفة الاداء **س** اي لو وقع الاداء
 يكون صحيحاً ولا يجب **س** او كماله يبني على القدرة
 الكاملة من العقل الكامل والبدن الكامل **س**
 وذلك يكون للبالغ العاقل **س** ويبني عليها
 وجوب الاداء وتوهم الخطاب **س** لان في الزام
 الاداء قبل الكمال حرجاً بيننا وهو منتف باللفظ
س والاحكام منقصة في هذا **س** اي في باب الية
 الاداء على ملأ في الية الوجوب **س** فحقون
 الله تعالى ان كان حسناً لا كتمل غيره **س** اي ان
 يكون صحيحاً غير مشروع بوجه **س** كالايان وجب
 القول بصحة **س** من الصبي **س** بل لزوم اداء

لما ثبت

122

لما ثبت املية ادايه ووجوبه حقيقة
 لان الشيء اذا وجد حقيقة لا ينفي الآخر من
 الشرع وذلك في الايمان باملل كونه حسناً
 لا كتمل غيره ولا عهدة الا في لزوم ادايه و
 ذلك موضوع عنه **س** وان كان قبيحاً لا كتمل
 غيره **س** كاللغو **س** المراد من كونه حقه تعالى ان
 صرته حقه **س** لا جعل عفو **س** لان جهلكم
 تعالى لا جعل عفو **س** فكيف **س** حتى حكم ابو حنيفة
 ومحمد رضي الله بصرته ردة لان كما يوجب منه حقيقة
 الايمان يوجب منه حقيقة الردة وابو يوسف لا
 حكم ببعضها منه في احكام الدنيا لانه يتحقق ضرراً
س وما يوجب الا لرب **س** اي بين ان يكون حسناً
 وان يكون يعني كتمل ان يكون مشروعاً في
 بعض الاوقات والحالات دون البعض
س كالعلوية ونحوها **س** من الصوم واج **س** بهي
 الاداء منه **س** باعتبار املية القاصرة **س** من
 غير عهدة **س** فلا يلزمه الا تمام بالشروع والقطا

عنه فرضية الايمان حين اذا اداه كان فرضا
لا نقلا واذا ابلغ ولم يجد الشهادة لا يجعل مرتب اول
كان نظرا لما كان كذلك ووضع عنه التزام الاداء
لان ليس بالمل لم وجلة الاسر اي القول
الكل في اسره ان يوضع عنه العدة **س** لما مر انه من
اسباب المرحمة فجعل سببا للعقد عن كل عهدة كحل
العقد ويصح منه **س** من الصبح **س** قوله **س** من غير
مالا عهده **س** اي لا ضرر كقبول الهبة **س** ولا يحرم
على الميراث بالقتل **س** اي قتل مورثه عندنا **س**
لان اطمان جزاء الفعل وفعله لا يصلح سببا للحرمان
وصفه باطرمته **س** بخلاف الكفر والرق فانها
ينافيان لسفقات الارث لان الميراث موقوف
الولاية والولاية لا تضر على المسلم والرق ينافي
ما كسبه المال **س** واجلن وهو آفة **س** سادية
باعثة للانسان على افعال ينافي مقتضى العقل
مطلقا من غير ضعف في عامة الاحراف **س** يسقط
كل العبادات **س** اذا لا قدرتها عليها بدون العقل **س**

كث

كثيرة اذا لم يند الحن بالنوم **س** عند علمائنا الثلاثة **س**
لانه اذا لم يند لم يوجب خرجا في اجاب القضاء بعد
زواله كالنوم **س** وجر الامتداد **س** يختلف بالاختلاف
العبادات فمد **س** في الصلوة ان يذير على يوم وليمة
س باعنها الاوقات عند محمد ليصير ستا فيه خل في
حداته لتكرار والبعات عندما اقامة مقام الصلوة
بسيما او يظهر لطواف فيما اذا جاز قبل الزوال
ثم افاق في الغد بعد دخول الظلم **س** وفي الصوم يستفاد
الشهر **س** ولم يعتبر التكرار لان ذلك لا يثبت
الاحول فينبذ ولو التوكل على الاصل **س** وفي الزكوة يستفاد
الحول **س** لانها تدخل في حد التكرار بدخول السنة
الثانية **س** و ابو يوسف اقام كثر الحول مقام الكل
س يتيسر او تحقيقا **س** والعنة بعد البلوغ **س**
تجب خلا في العقل فيصير صاحبه مختلطا
يشبه بعض كلام العقلاء وبعضه الجاهلين وكذا
س برامد **س** وهو كالصبي مع العقل في كل
الاحكام حتى لا يمنع صحة القول والعقل **س** فيصح

لوقت

هـ ماله وتوكله ويضمن لو تلف مال الغير ويتوقف
 اجازته **ب** اجازة الولي **م** لكنه يمنع العهدة **س** اي
 الزام شئ فيه مفرقة كالعيب فلا يطالب في الوكالة
 بقدر الغن وتسلم المبيع ولا يرد عليه بالعيب
 ولا يصح مطلق امرائه واعتاق عبده باذن الولي و
 بغير اذنه **م** واما ضمان ما يستملك من الاموال فليس
 بعهدة **س** لان المقتضى عهدة كتمل العقد في الشرع و
 ضمان المتلف لانه حق العبد والفران شرع جزاء
 ما يستملك من اخل المعصوم **م** وكونه **س** اي
 المستملك **م** صبي مقدر او معتق لا ينافي به
 عصية **س** لانها ثابتة طارئة العبد اليه وبالعبا
 والعتة لا تزول حاجة اليه عنه وهذا جواب
 سوال **م** ويوضع عنه **س** اي عن المعتوه
م الخطاب **س** حتى لا يجب عليه عبادة ولا
 عقوبة كالصبي لان لنقضان العقل اثر في
 سقوط الخطاب عنه وقال بعض لا يمنع من
 العبادات **م** ويؤثر عليه **س** لان ثبوت
 الولاية

125 الولاية من باب النظر ونقصان العقل مغلطة
 النظر لانه دليل الجرم ولا يلى غيره **س** لانه عاجز
 عن التصرف بنفسه فلا يثبت له قدرة النظر
 على غيره **م** والنيان **س** وهو يدريه التقدر
م وهو لا ينافي الوجوب في حقوق الله تعالى
س لانه لا يعدم العقل والذمة **م** لكن النيان
 اذا كان غالباً **س** في حق من حقوق صاحب
 الشرع بحيث يلازمه ولا يخرج عنه في الخطاب
م كالا الصوم **س** فاضطرب **م** كالمصوم
س فانه غالب فيه يميل النفس لميلها الى
 الاكل والشرب **م** والتسمية في الذبيحة **س**
 فان ذبح الحليد ان يوجب خذفا ومية لنفوس
 الطبع منه فيكسر الففلة عن التسمية في تلك
 الحال **م** وسلام الناس **س** بان يسلم في
 العقدة الاولى لانها اخل السلام وليس للصلي
 مذكرة انها الاولى **م** يكون عفو **س** لان النيان
 من صاحب الحق بلا اختيار العبد فيصلح سببا

الاعقاب

للعفو في حقهم ولا يجعل عذرهم في حقوق العباد
 س فلما تلف مال انسان ناسيا يضمن لانه حرة
 لما جنتهم وبالنسيان لا يفوت حرة حقهم وحكم
 م وهو مخير عن استعمال القدر س بعيرة عارضة
 مع قيام عقله اي لا يتدر على استعمال الادراك
 الحسية ليدرك ولا على استعمال نور العقل
 ليدرك العقولات ولا على افعاله الاختيارية
 كالقيام م فاوجب تأخير الخطاب س لاداء
 لعجزه عن فهم مضمون الخطاب م ولم يمنع الوجوب
 س لاحتمال الاداء لان النوم لا يمتد غالبا فلم يكن
 في وجوب القضاء خرج يدايد من نام عن صلوة
 او نسيها فليصلها اذا ذكرها م وبناف الاختيار
 اصلا س لانه انما يكون بالتميز لا بغيره مع النوم
 م حتى يطلب عباراته في الطلاق والعناق و
 الاسلام والردة س والبيع والشراء م ولم يفتقر
 بقراءة وكلامه وفهمنه في الصلوة حكم س
 حتى اذا قرأ في صلوة وهو نائم في حال قيامه

لم يصح

لم يصح قرأته واذا تكلم فيها لم يفسد ولا يكون فقهه
 حدثا ولا يفسد الصلوة في الصحيح لان جعلها
 بقصها في موضع المباحات ويسقط ذلك بالنوم
 م والاغما وهو ضرب مرض يضعف القوي
 ولا يزيل الجلي بخلاف الجنون فانه يزيل س ولذا
 لم يوصى منه الانبياء بالمرض وعهوا عن الجنون
 م وهو كالنوم حتى يطلب عباراته بل هو كونه
 س لان النوم فترة اصلية وهذا عارض بنا في
 القوة اصلا ولذا بينت النائم اذا نسي ولا كذلك
 المغمى عليه م فكان حدثا لكل حال س مضطجعا
 كان او قائما او راكعا او ساجدا والنوم ليس
 بحدث في بعض الاحوال لانه لا يوجب قضاء
 المفصل الا اذا غلب م وقد كمل الامتداد
 فيقطب الاداء س دفعا للمخرج واذا بطل الاداء
 بطل الدجب م كما في الصلوة اذا اراد على يد
 ولبس باعتراف الصلوة عند محذور باعتراف
 عند ماس كاحترام وامتداد في الصوم نادرس

بذاته

وكذا في الزكوة **م** ولا يعتبر **س** لا ابتداء الاحكام على
 ما عظم وغلب لا ما شذوذ **م** والرق وهو عجز
 حكي **س** لا حقيقي قرب عبدا قدر من حر
 لكنه عاجز عما يقدر عليه من الاحكام شرعا كالشهادة
 والولاية **م** شرع جزاء في الاصل **س** لان الكفار لما
 يستكفون ان يكونوا عبيدهم كما جازاهم بجهنم عبيد
 عبيدهم **م** لكنه في حال البقاء صار من الاحرار
 للكم **س** اي ثابتا حكم الشرع حكما من حكمه
 من غير ان يراعى فيه معنى الجزاء حتى يبقى العبد
 رقيقا وان اسلم ويكون ولد الامة المسلمة
 رقيقا وان لم يوجد منه ما يستحق الجزاء **م** **س** كلا
 اي بسبب الرق **م** يصير المراد عرض **س**
 منصوبا **م** للثبوت والابتداء **س** اي الامتنان
م وهو وصف لا يتجزى **س** لا احتمال ان يكون
 بعضه قويا متصفا بالمالكية والولاية الشهادة
 والولاية وبعضه ضعيفا زاهل المالكية والولاية
 والولاية الشهادة **م** كالعتق الذي هو ضد **س**

لان

127 لان العتق قوة حكمية يصير الشخص به املا للمالكية
 والشهادة والولاية وثبوت مثل هذه القوة لا يتصور
 في البعض الشايع دون البعض **م** كذا الاعتناق
 عنده **س** لانه انفعال العتق فلا يتصور برون
 وانفعال وهو العتق غير متجزى بالاجزاء فلا يتجزى
 الفعل وهو الاعتناق **م** لئلا يلزم الاثر برون
 المؤثر او المؤثر برون الاثر او تجزي العتق
س لانه اذا اعتق البعض فاما ان يثبت العتق
 او لا فان ثبت فاما ان يثبت كلا او على وفق
 الاعتناق فان يثبت كلا يلزم الاثر برون المؤثر
 لان الاعتناق لم يثبت الا في البعض فثبت
 العتق في البعض الاخر يكون بلا اعتناق وان ثبت
 على وفق لزم تجزي العتق ولم يثبت اصلا
 يلزم وجود المؤثر برون الاثر لان الاعتناق لما
 كان متجزيا كان كل جزاء منه علة مؤثرة في اثبات
 حكمه وقد وجد الاعتناق في البعض ولم يعتق منه
 شئ فوجد المؤثر بلا اثر **م** وقال ابو حنيفة رحمه الله

انه **س** اي الاعناق ازالة ملك **مقر** **س** وموجبه
 فانهم كما اتفقوا على عدم تجزئ العتق والرق بالتقوا
 على ان الملك وهو العن المطلق للتصرف الحاضر
 للغير عنه قابل للتجزئ بثبوتها وزوالها بتجزئ الاعناق
 في الحل كالبيع لان نفوذ تصرف المالك باعتبار ملك
 الذي هو حقه وهو ما ملك للمال **م** لا اسقاط
 الرق او اثبات العتق حتى يتجزأ قلتم **س**
 فان الرق حق الشرع لانه جزاء وجب له تعالى
 وكذا العتق الذي هو قوة الخ غير موكول اليه
 بل الله يشيئه فلا يلحق ملكا كان الاعناق اسقاطا للرق
 او ثبات العتق فصد المالك متصرفا في حق الغير
 فصد **م** والرق ينافي ما لكتبة المال **س** حتى لا
 العبد من المال شيئا وان ملكه المولى **م** لقيام
 الملوكة ما لا **س** اي حيث انه مال فلا يمكن
 ان يكون مالكا من حيث المال لانه لا ملكية
 ينشئ عن القدرة والملوكة عن ضده فلا يجتمع
 في شخص من جهة **م** حتى لا يملك العبد والمالك

الشري

الشري **س** وان اذن له المولى كما لا يمكن الاعناق
 لانه من احكام الملك كالاغناق **م** ولا يصح **س**
س لعدم اصل وهي البدنية لان ذاته ملك المولى
 الذات يستلزم ملك الصفات فكانت منافعة
 للمولى والعبادة لا يتاوي بملك الغير الا ما لا يمتنع
 عليه كالصلوة والعدم فان القدرة التي يحصلها
 بها ليست للمولى بالاجماع **م** ولا ينافي ما لكتبة **م**
م **س** لانه غير مملوك من ذلك الوجه فلا منافاة
م كالتكاح **س** فانه ما ملك له لانه من خواص الادمية
 وتوقفه على اذن المولى لانه لم يشرع الا بالمال وفي
 اجاب بدون اذنه اصرار **م** والدم والحقوق **س** حتى
 لا يملك المولى اتلافه لان فيه تقويت حياته وبصح
 اقراره بالنقض لانه اقرار بالدم **م** وبنا في مال
 الحال في ائتمية الكرامات **س** والموضوع للبشر
 في الدنيا لان حال ينشئ عن العز والشرف والرق
 ينشئ عن الذل والهوان **م** كالزمت **س** فالانسان
 بها يصير املا الاجاب والالتجاف **م** والولاية **س**

فانها تقاذ القول على الغير فكانا كرامه **م** ولحل **س**
فان المستفراش الماير وموسعة طرق قضاء
الشهوة بلا استلزام انتم كرامة فانتقضت بالرق
حتى لا يحتمل ذمته الدين بنفسها فضمت اليها ماله
الرفية حتى اذا تصرف الماذون ووجبت
الديون في ذمته ببيع برقبته وكذا ضم اليها كسبه
ولم يجعل الملاك للملك المالك بل الملاك للتصرف في المال و
استحقاق البر عليه ولا ينكح سوى امرأتين **م** وانه
س اي الرق **م** لا يؤثر في عصمة الدم **س** تنقبضا
او اعدا ما سواها كانت العصمة مؤثمة او مفوتة **م**
لان العصمة المؤثمة **س** يثبت **س** بالايمان والنقود
بدراره **س** اي بالاضرار بدار الايمان حتى لو لم
كافر في دار الحرب يثبت له العصمة المؤثمة لا
لا المتبعة حتى لو قتله قاتل يائمه ولاديه وقصاص
م والعبر فيه **س** اي بكل واحد من الامرين **م**
كاخر **س** اما في الايمان فظاهر واما في الاضرار
بالدار فانه يتم بما يوجب القهر فيها بان يسلم او

النز

النز عقد الزمة والرق بما يوجب ذلك اذا لم
ينج للمدبلم واما يؤثر في قيمة **س** حتى اذا قتل
العبد خطاء ويقع مثل الدية او اكثر فتتقص من الدية
عشرة دراهم **م** ولهذا **س** يكون العبد كالمطهر في
العصمة **م** يقتل اطرا بالعبد **س** قصاصا اذا القصاص
يعتد المساوات فيها وعندا لثا فلي لا تكون
معنى المالية **م** وصح امان **س** العبد **م** الماذون **س**
بطلها دلالة بالاذن بصيرته كالمعقران فيما هو
الحاصل باجلها وهو الفينة حيث لم يحن رضا
فاذا امن يثبت الامان في حقه لانه لا يقطع حقه
في الفينة ثم ينقذ الى غيره كشهادته بهلال ومخالف
فكان امانه خارجة عن اقام الولاية **م** وسج **م**
اقراره باطروود والقصاص **س** لامتزانه لا ينافي
مالكية غير المال **م** والسرقة المستهلك **س**
حتى وجب القطع ولم يجب ضمان المال **م** والقائمة
س اي بشقة مال قائم بعينه في يده فيبر دغل
المسروق منه **م** وفي الجور اختلاف **س** فعند

ابي حنيفة رحمه الله اقراره مطلقا فيقطع ويرد
 المال لان اقراره بالقطع قد صح فيصح بالمال تبعا
 لاسيما له قطعه في مال مملوك لمولاه وعند ابي
 يوسف يصح الحد للمال لانه اقر شئيين
 بالقطع وهو على نفسه فيصح وبالمال وهو سببه
 فلا يصح وعند غيره وزفر لا يقطع ولا يرد المال لان
 اقراره بالحد باطل في حق المال فلم يصح في القطع
 ايضا فهذا الاختلاف فيما اذا كذب المولى وقال
 المال مالي واما اذا صدق فيقطع ويرد المال بلا
 خلاف **م** والمرض **س** وهو غير طليعية في بدن
 الانسان يجب عنها بالذات آفة في الفعل
 وانه لا ينال في الدنيا وجوب الحكم **س** الملية العباد
س لانه لا حلال في الذمة والعقل والنطق **م** ولكنه
 لا كان سبب الموت وانه غير خالص كان المرض
 من سبب العجز فتشترعت العبادات عليه بقدر
 الكنية **س** حتى يصلي المريض قاعدا ان لم يقدر على
 القيام ومستلقيا ان لم يقدر على القعود **م** وكان

كان

130 كان الموت علته **س** خلافة الورثة
 والفرما في المال **م** كان المرض من سبب تعلق
 حق الوارثة والفرم بماله فيكون من سبب
 الجهر بقدر ما يتعلق به صيانة الحق **س** اما في
 حق الفرما في الكل واما الورثة في الثلثين
 وانما يثبت به الجهر **م** اذا انفصل **س** المرض **م**
 بالموت **س** حال كون الجهر مستندا لما قوله
س اي اول المرض لان علته مرض مميت
 فقبل هذا الوصف لا يثبت الجهر لعدم التقا
 بوصفه وعند الاتصال صار موصفا بالامانة
 من اوله لان الموت يتحقق لضعف القوى
 وترادف الآلام وكل جزء من المرض مضعف
 من **م** حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق
 غريم ووارث **س** كالنكاح بهر المثل لانه
 من الخواج الاصلية وحققه بتعلق بما يتعلق
 عن حاجته الاصلية **م** فيصح في الحال **س**
 اي حين الضرور **م** كل تصرف كمثل الفسخ

مضعف

كالميتة والحايات **س** لا ملية الحكم والعبادة
 ثم ينقص ان اجتمع اليه **س** بالاتصال المرض
 بالموت **م** وما لا كحل النقض جعل كالمعلق
 بالعتك كالاغتاف اذا وقع على حق غريم
س بان اعتق المولى عبدا من ماله المستغرق
 بالدين **م** او وارت **س** بان اعتق عبدا
 قيمته تزيد على ثلث ماله جعل كالمعلق بالموت
 حكمه حكم المذنب حتى كان عبدا في سائر احكامه
م خلاف اعتاق الراهن حيث ينقض **س** هذا
 جواب سوال وهو ان حق المرتهن تعلق
 بالمرهون كما تعلق حق الغريم والوارث
 بالمال ثم حق المرتهن لا يمنع اعتاق الراهن لبقاء
 ملكه فكان الواجب ان لا يمنع حقها ايضا لبقاء
 ملكه والجواب انما لم يمنع **م** لان حق المرتهن في
س ملك **م** اليدون **س** ملك **م** الرقبة **س**
 والاعتاق بلا ملك الرقبة مقعد اوزوال ملك
 اليد من فلا يبال به **م** واخص **س** وهو

131 دم تنقضه رحم امرأة سليمة عن داء وصفه **م**
 والنفس **س** وهو الدم الخارج عقيب الولد
م وما لا يعرف ان الملية **س** لا الملية الوجوب
 ولا الاداء لانها لا كحلان بالزينة والعقل والتمييز
 وقدرة البدن **م** لكن الطهارة والصلوة شرطا وفي
 فوت الشرط فوت الاداء **س** اي فلا يتحقق
 ادايهما معها فقد الشرط ويفوت الاداء بفوت
 الوجوب لان المقصود من الوجوب الاداء
 والقضاء ولا سبيل الى الاداء لما ذكره ولا القضاء
 لاشتماله على الخرج لتضاغطها في مديتها **م** وقد
س جواب دخل وهو ان الطهارة عنها كما
 شرطت لصحة الصلوة شرطت لصحة الصوم
 فبلا سقط الصوم ايضا والجواب انها جعلت
م الطهارة عنها شرطا لصحة الصوم نصا **س**
 وهو قوله وم الجا يرضى للصوم والصلوة
 ايام اقربهما **م** خلاف العكس **س** يدل على صحة من
 الجنب والحديث **م** فلم ينقض الى القضاء مع انه لا

في قضاءه **س** لا يصوم عشرة ايام في احد عشر شهرا
 بسببه **س** خلاف الصلوة **س** لا اداءه **س** بين
 صلوة في عشرة ايام بوجامع احصيا جها الى اداء
 الوقتية عسير جدا **س** والموت **س** وهو
 غير ليس فيه جهة القدرة بوجه **س** وانه ينافي
 احكام الدنيا بما فيه تكليف **س** لانه يعتمد
 القدرة والموت ينافي **س** حتى يبطل الزكوة **س**
 عن الميت **س** حيث لا يجب اداؤها
 الشكر **س** كذا **س** ما ير القرب **س**
 لان القرض منها الاداء عن اختيار لفصل
 الابتلاء وقد فات بالموت **س** وانما يبقى
 عليه الحاكم **س** لانه من احوال الآخرة والميت
 فيها كالا حياء **س** وما شرع عليه **س** من الاطعام
 الحاجة غيره فان كان حقا متعلقا بالعين **س**
 كما في المرءون والمستأجرو المقصود **س**
 يبقى ببقائه **س** اي بقائه تلك العين لان فعل
 العبد في العين غير مقصود لان المقصود في حقن

العباد

132 العباد هو المال والفعل مع لتعلق حواجهم بالمال
 فيبقى حق العبد في العين بعد الموت من كانت
 في يد موصول المقصود **س** فان كان دين لم يبق
 بمجرد الذمة حتى يضم اليه مال او ما يوكد به الذم
 وهو ذمة الكفيل **س** لان وضعف الذمة
 بالموت فوق ضعفها بالرق فلما لم يحل ذمة
 العبد الدين بدون انضمام مالته الرقية او الكسب
 فذمة الميت او لم **س** ولهذا **س** اي كونه لا يخل
 الدين بنفسها **س** قال ابو حنيفة ان الكفيل بالدين
 عن الميت المفلس لا يصح **س** لان الذمة لما حلت
 كملت لا كملت الدين بنفسها صار كانه ساقط
 في احكام الدنيا لغوات حكمه **س** خلاف العبد
 المجور بقرب الدين **س** فانه اذا تكفل عنه رجل
 صح **س** لان ذمته في حقه كاملة **س** لكونه حيا
 مكلفا وانما ضعفت كفى المولى فاحتياجه الى
 المدك وهو المال والرقية لضعفها في حق
 المولى **س** وما شرع **س** عليه **س** كنفقة

الحارم **م** بطل **س** بالموت **م** لما عرف ان ضعف
الزينة به فوق ضعفها بالرق والرق يمنع وجوب
الصلوة **م** الا ان يوصى فيصح من الثلث **س**
لان الشرع جوز تصرفه فيه نظر **س** **م** وان كان
س المشروع **م** حقا **س** اي شرع لاجل **م** يبقى
له ما يقتضي به حاجة **س** لانها منشا عن العجز الذي
هو دليل النقضان ولا عجز فوق الموت **م** و
كذلك قدم جهازه **س** لان حاجته الى اللباس
مقدرة في حال الحياة على الدين كذا بعد المات
م ثم **م** يوتى **س** لان الدين من حوائج ايضا اذ
هو حائل بينه وبين ربه **م** ثم وصاياه من ثلثه **س**
اي ثلث الباقي بعد ما لان الشرع نظره وقطع
حق الوارث عن الثلث طاحته الى تداركي
ما قصر **م** ثم وجبت الوارث بطريق
الحلافة عنه نظره **س** لان ماله اذا انتقل الى
من يتصل به وحلفه كان نظره **م** فيغير الى
ما يتصل به نسبيا **س** اي قرابة **م** اوسببا **س** اي

بالزوجة

133 بالزوجة **م** او دينا بلا نسب ولا سبب **س**
بان يوضع في بيت المال ليقتضى به حوائج المسلمين
م ولهذا **س** لما احتار ان ملكه يبقى بعد موته طاحته **م**
بقيت الكتابة بعد موت المولى **س** لوجود
الحاجة وهو آخر ثواب فك الرقبة **م** وبعد موت
المالك عن وفاء **س** طاحته الى تحصيل الحرية
حتى يكون ما بقي عنه ميراثا لورثته ويعتق اولاده
المولودون والمشترون حال كفايته ويعتق
في آخر اجراء حياته **م** وقلنا بفعل المرأة زوجها
س بعد الموت **م** في عدها لبقاء ملك الزوج **م**
العدة **س** فان النكاح في حكم القيام للحاجة عالم
ينقص العدة **م** بخلاف ما اذا ماتت المرأة **س**
حيث لا يفكرها زوجها **م** لانها مملوكة وقد
بطلت اهلوية المملوكية بالموت **س** لانها شرعت
لقضاء حاجته المالك ولا يقدر على قضاء حوائج
من المملوك بعد موت فلا يبقى بعده الا يرى انه لا عدة
عليه ولو بيع ضرب من الملك لروى بها وقال ان في

يغلبها كما تقدم وما لا يصلح طاعة كالقصاص
 لانه شرع عقوبة لدرك النار **س** وتشق
 الصدر وبعد انقضاء الحيوة وعند ذلك انما
 يجب له ما يصلح لقضاء حوائج ولا حاجة له
 في ذلك النار فلم يجب الفصل **م** وقد وقعت
 الجناية على اوليائه من وجه الانتفاعهم بجناية
س فاوجبنا القصاص لهم ابتداء **م** والسبب
 انعقد للسبب **س** لان المتلف حيوة
م فيصح عفو الجرح **س** باعتبار انعقاد السبب
 له **م** ويصح عفو الوارث قبل موته **س**
 باعتبار ثبوته لهم ابتداء اذ لو كان بطريق الخلافة
 عن الميت لما صح حال حيوة **م** وقال ابو حنيفة
 القصاص غير موروث لما قلنا **س** ان العرف
 درك النار وذلك يرجع الى الورثة لا الى
 الميت فكان القصاص حقهم من الابتداء والا
 ان يكون موروثا **م** اذا انقلب ما لا **س**
 بعفو بعض الاولياء او بالصلح **م** ما **س** المال مود

س

134 **س** يعني يثبت للمقتول او لاثم ينتقل الى
 الورثة بطريق الخلافة حتى يقع ديونته منه و
 ينفذ وصاياه لان موجب القتل القصاص
 والاصل ان يجب للميت لانه مقابل لتقويت
 حياته الا انه لا يصلح طاعة بعد انقضاء حياته
 فاشتبهه للورثة ابتداء لهذا المانع والدية
 خلف عن القصاص الا انه صلح لدفع حاجة
 الميت فاشتبهه لعدم المانع **م** ويجب
 القصاص للزوجين **س** لان الروضة يصلح
 لدرك النار لانه بناء على الحنة والحنة بها تقوم
 بالقرابة **م** كما في الدية **س** اي نظير ارث احد الزوجين
 من دية الآخر لان الزوجية كما يصلح سببا للخلافة في
 المال يصلح سببا لدرك النار **م** وله حكم الاحياء
 في احكام الاخرة **س** وهي اربعة ما يجب له
 على الغير من السقوق المالية والمظالم وما يجب
 للغير عليه منها وما يلغاها عن ثوابه وما يلغاه
 من عقاب لان القبر للميت بمنزلة الرحم للاموات

حيث انه يوضع الماء في الرحيم ليصيرها قبته الملائكة
 للاحكام وكذا الميت وضع في القبر لاحكام الآخرة
 م ومكتسب **س** عطف على ساوي وهو
 ما كان لاحتياار العبد فيه مدخل م وهو انوع
 الاول الجمل **س** وهو نقض العلم وهو خفاء
 الا بر م وهو انواع جهل باطل لا يصلح عزه الا
 الآخرة جهل الكافر **س** فانه مكابرة وجحد بعد
 وضوح الدلائل على وحدانيته تعالى والعجرات
 على اربال الرسل م وجهل صاحب الهوى في
 صفات الله تعالى جهل المعتزلة بالصفات فانهم
 انكروا لان الادلة كادت على الواجبة دلت
 عليهم و احكامها الآخرة **س** جهلهم بالمعنى ان
 والصراط لان الدلائل ناطقة بهما م وجهل الباغي
س وهو الذي خرج عن طاعة الامام الحق على
 ظن انه على الحق والامام على الباطن بتاويل كماله
 لانه مخالف بالدليل الواضح في كون الامام العدل على
 الحق كاخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم اجمعين

م

135 م حتى يضمن مال العادل اذا التفت **س** او بعينه
 اذا لم يكن له منعة لانه م يمكن الزايم بالدليل و
 الجبر على الضمان فاما اذا كان له منعة فقد خلا
 الجواب عن الغاية فلا بد من العمل بتاويل الكلد
 فقلنا بانه لا يجب الضمان م كما لا يواخذ الله
 السلام وهذه الاقسام دون جهل الكافر م وجهل
 من ظلف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفتوى
 يبيع انتهات الاولاد **س** اثنى به داود الاصفهاني
 ومن تابعه حديث جابر قال كنا نبيع اصحاب
 الاولاد على عهد رسول الله م وعند جمهورهم لا يجوز
 الاثار المشهورة كقوله دم لاربه اعتقها ولد ما
 ايمانهم ولدت من سيدنا فمن معتقة عن دبر منه
 م ونحوه **س** من استباحة من ترك التسمية
 عبد ابا العباس على الناس فانه مخالف لقوله تعالى
 ولا تأكلوا اموالكم بذكر اسم الله تعالى م والنا الجمل في
 موضع الاجتهاد الصحيح م بان لا يكون مخالفا للكتاب
 او سنة من صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر

وعنده ان الظاهر جاز في العصر فاسد لانه جهل على
 خلاف الاجماع لان اداء الظاهر يقير وضوء لا يكون
 بالاجماع فلا يصلح عذرا وان قضى الظاهر ثم صلى
 المغرب على ظن ان العصر جاز في جاز المغرب لانه
 جهل في موضع الاجتهاد فان من العلماء من لا يتبدل
 بوجوب الترتيب فيصلح عذرا **وس** في غير
 موضع الاجتهاد ولكن في موضع الشبهة وانه يصلح
 عذرا وشبهة كالحج اذا افطر على ظن انها **س**
 اي الحجة **س** فطرة **س** فانه جهل في موضع الاجتهاد
 ولان عند الاو ذاعى الحجة نقطة فقط الكثرة
 لهذه الشبهة **م** ولكن زنة جارية والله على ظن انها
 محل **س** لم يلزم اطلاق لانه جهل في موضع الاجتهاد
 لان اطلاق تشبه على الدلالة باعتبار اتصال الاملاك
 بينهما **م** والثالث اطلاق في دار الحرب من سلم
 لم يهاجر وانه يكون عذرا **س** له في الشريعة
 لا يلزم لان الخطاء النازل خفي فيصير لجهل عذرا
 لانه غير مقصر وانما جاء من قبل خفاء الدليل في نفسه

فاما

فاما اذا انتشر الخطاب في دار الاسلام فتدفع التبليغ
 فمن جهل من بعد فن قبل تقصيره لانه قبل خفاء
 الدليل فلا بعذر **م** وبلحق به جهل الشفيع **س**
 بان لا يعلم بيع داره شفعة فيها فانه يكون عذرا و
 يثبت له حق الشفعة اذا علم بالبيع لان دليل العلم
 خفي لان صاحب الدار ينفر ويبعها وفيه الزام طلب
 الدائمة وما فيه الزام يتوقف على علم من يلزم **م**
وس كذا جهل الالة **س** المنكوحه **م** بالاعتقاد
 او باختيار **س** اي خيا رالفق فيجعل عذرا طفا
 الدليل في حقها لان المولى قد ينفر بالاعتقاد ولان
 اشتغالها بخدمة المولى شاغل لها عن تعلم احكام
 الشرع **م** **وس** كذا جهل البكر **س** البالغة **م**
 بانكاح **س** يجعل عذرا حتى يكون لها اختيار وان
 سكت قبله **م** **وس** كذا جهل الدكيل والمادون
 بالطلاق **س** اي بالدكالة والاذن **م** وضده **س**
 اي بالفرل والجهل فيكون عذرا لان فيه ضرب الزام
 فلا يثبت برون العلم اما في الطلاق فان من كان

وكيلها بشراشي بعينه لا يمكن من شراها لنفسه
ولا ينصرف مع من لا يقبل شهادته له والمأذون
يتعلق الربون بقرينة وكسبه في الحال وإما في
ضدة فلان التصرف يقع على الوكيل ويكون العين
مضمونا عليه وكذا في الجهر يكون العين مضمونا عليه
سبب ولايته عنه **ح** والسكر **س** وموسر
يقلب على الفعل عبارة سبب فيمنع عن الول
بوجوب عقله من غير أن يزيله **ح** وهو أن كان
مباحا كشرب الدوا **س** كالبنج إذا سكر به
ح وشرب الكمر **س** بأن سكره على شرب الخمر
بالقتل فشر بها فسكر بها **ح** والمضطر **س** بأن
شرب منها ما يرد به العطش فسكر به **ح** فهو كالماء
فيمنع صحة الطلاق والعناق وبير التصرفات
س لأن هذه ليست مما يتلها به في الأصل و
الحام فيما إذا شرب به غير مثله فصار السكر الحاصل
بها من أقسام المرضى **ح** وإن كان من محطوس **س**
كالسكر من كل شراب حرم وما حل بشرط أن لا
يسكر

137 يسكر فلا يمتثل به فيصير كالمحموم فلا ينفذ
الخطاب **س** بالاجماع لقوله لا تقربوا الصلوة
وأنتم سكارى فهذا الخطاب إن كان في حال
السكر فلم يكن منافيا للخطاب وإن كان في حال
الصحو فكذلك إذا لو كان منافيا لصار كانه قيل
إذا سكرتم وخرجتم عن المدينة الخطاب فلا تقبلوا
فبصية كقولك للعاقل إذا جنت فلا تفعل كذا
ح **س** لهذا **ح** يلزم أحكام الشرع **س** كلها **ح**
ويصح عبارة **س** كلها في الطلاق والعناق و
البيع والشراء والاقارب **س** كالصاحب **ح** الآ
الردة **س** أي إذا تكلم بكلمة الكفر لم يحكم بكفره ولم
يبن امرأته **س** بن وقال أبو يوسف بين
كالصاحب وجه الاستحسان أن الردة يثبت على
العقد والاعتقاد والسكر أن غير معتقد به ليل أنه
لا يذكره بعد الصحو **ح** والاقارب بالحدود الحالفه
س لله تعالى احتراز عن حد القذف كحد الزنا وشرب
الخمر والسرقه لأن الرجوع عن الاقرار بهذه يصح

وقد قارنه دليله وهو الكسر اذا كسر ان لا يثبت
على ما يقولون والنهز **س** وهو لغة الغيب
وشرعاً ان يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ما يصلح
له اللفظ استعارة **س** كما رادة تعطيل الكلام عن
افادة الفرض المطلوب منه فان ارادة اللفظ
عن مفهومه ارادة ما لم يوضع له ولا ما يصلح له
استعارة وخرج الجاز فانه وان اراد به ما لم يوضع
له الا ان اللفظ يصلح له استعارة **س** وموصدة لمراد
هو ان يراد بالشئ ما وضع له وما يصلح له اللفظ
استعارة **س** فيكون حقيقة ويكون مجازاً والنهز
لا يصلح حقيقة ولا مجازاً **م** وانه ينال اختيار الحكم
والرضا **س** حيث لم ير مفهوم اللفظ حتى
يفيد اثبات الحكم **م** ولا ينال الرضا بالمباشرة
واختيار المباشرة **س** لان الهمازل يتكلم بالهزل
به عن قصد ورضا فيثبت به ما يتعلق بحجر المباشرة
وان تقدم الرضا في حق الحكم **م** فصار بمعنى اخبار
الشروط في البيع ابراً **س** وان الخيار بعدم الرضا

والاختيار

138 والاختيار في حق الحكم ولا بعد منها في حق مباشرة
السبب لان العقد بوجبه باختياره وبرضاه الا ان
الهزل في البيع بنفسه واختياراً **م** وشرط **س** اي
الهزل **م** ان يكون صريحاً مشروطاً باللسان **س**
بان يذكر باللسان انهما ماذ لان في العقد والاختيار
بدلالة الحال **م** الا انه لا يشترط ذكره في العقد خلا
ختياراً **س** فانه يشترط لانه لو شرط ما حصل
مقصوداً لان عرفها منه ان يقتضيه اليك ذلك
بيعا وهو ليس ببيع في الحقيقة **م** والتلجئة **س**
وهي العقد الذي يباشره الانسان لضرورة
تقتضيه ويصير كالمذموم اليه وهي اخص من الهزل
لانها لا يكون الا عن ضرورة وصورتها ابيع داري
منك وليس ببيع حقيقة وانما هو تلجئة وبشهاد
عليه ثم يبيع في الظاهر **م** كالهزل **س** في حق الاطراف
م لا ينال في الاملية ووجوب **س** شئ من **م**
الاحكام فان تواضعاً على الهزل باصل البيع
واتقفاً على البناء **س** بان تواضعاً في الشرع على عقدة

في العلانية وبيع بينهما أصلا في الواقع **م** بفد البيع
س أي ينقذ فاسدا غير موجب للكل وإن
 اتصل به القبض لا ذكر إن الهزل راض بما شرط
 السبب لا الحكم **م** كالبيع **س** كالو باع عبدا **م** بشرط
 الخيار **س** له أو لهما **م** أبرأ **س** في أنه غير موجب للكل
 وإن كلاً منهما ينقذ بالنقض **م** وإن اتفقا على الأمر
 فالبيع صحيح والهزل باطل **س** بالاعراض عن
 المواضعة لأن حقيقة العقد كمثل الفسخ فالمواضعة
 التي هي دون أو **م** وإن اتفقا على أنه لم يحصر ما
 شئ أو اختلاف البناء والاعراض فالعقد صحيح
 عند أبي حنيفة **س** في الحالين **م** خلا فالحالين جعل صفة
 الإيجاب أو **س** إذا سكتا واختلنا لأن العقد
 المشروع لا يجاب حكمه في الظاهر والمانع من
 الإيجاب إنما هو الهزل وذلك غير متصل بنقضاء
 فكان هو أو **م** بالتخفيف من المواضعة **م** وما أتم
 المواضعة **س** ما أمكن بناء على العادة الجارية بين
 الناس في تحقيق المواضعة السابقة دفعا لحدا الحكم

اذن

139 اذ هو مفضى إلى قصره بالظلمة عن أموال الناس
 لا نرى أنه سبق الأمرين فكان اعتباراً أو **م**
م إلا أن يوجر ما بنا قضا **س** بأن يتفقا على الأمر
 عنها والجواب أن الآخر باس **م** وإن كان ذلك
س أي الهزل **م** في القدرة بأن اتفقا على الجدة
 العقد **س** بالف درهم **م** كنهها بواضعا على البيع
 بالعين على أحدهما زل فإن اتفقا على الاعراض
م عن المواضعة كان للثمن العين **س** لبطلان الهزل
م وإن اتفقا على أنها لم يحصر ما شئ إذا اختلفا
 فالهزل باطل والتسوية صحيحة **س** عند أبي
 حنيفة حتى لا يجب الثمن لما ذكره إن عنده يجب
 العمل بظاهر العقد وهو ناسخ للمواضعة السابقة
م وعند ما العمل بالمواضعة واجب والالف
 الذي هو لا باطل **س** لأنها سابقة والسبق من
 بسبب الترتيب **م** وإن اتفقا على البناء على المدا
 فالثمن الثمن عنده **س** لأنها جرد العقد والعمل
 بالمواضعة يجعل شرطاً فاسداً فيفسد البيع

فكان العمل بالأصل عند التعارض أو يلزم من العمل
بالوصف **م** وإن كان ذلك **س** أي الهزل
م في الجنس **س** بان تواضعا على الف دينار
على أن يكون الثمن دراهم أو العكس **م** فالبيع
جائز على كل حال **س** وبحسب المصنف لا اتفاق سواء
اتفقا على البناء أو الاعراض أو انهما لم يحصرا
شيئا أو اختلفا والفرق لهما أن اعتبار
المواضعة في الجنس ينلزم م خلا العقد عن
الثمن لأنه لا يكون المذكور ثمنًا وما هو ثمن
غير مذكور بخلافه في القدر فإنه مذكور **م** وإن
كان **س** الهزل **م** في الذي لا مال فيه كالطلاق و
العناق **س** وصورة أن يتوضع مع امرأته أو عبدا
بان بطلانها أو بعتة علانية ولا يكون واقعا
واليمين **س** بان تواضع معها أن تعلق الطلاق
أو العناق بأمر أو تخلف بالله بان يفعل كذا
أو يكون في ذلك ما ذل **م** فذلك **س** كذا **م** صحيح
والهزل باطل بالحديث **س** وهو ثلاث صدق

حد ومنه من جهة النكاح والطلاق واليمين و
العناق في بعض الروايات ولأنه مختار للسبب
دون حكم وحكم هذا لا يحتمل الرد فيقع **م** وإن
كان المال فيه شيئا كالنكاح فإن من لا باصله فالعقد
لازم والهزل باطل **س** ما ذكره **م** وإن من لا بالقدر
فإن اتفقا على الاعراض فالمهر الثان وإن اتفقا
على البناء فالمهر الف **س** لأن ذكر أحد الزوجين على
وجه الهزل شرط فاسد والنكاح لا يفتر بالشرط
الفاسد **م** وإن اتفقا على انهما لم يحصرا شيئا أو
اختلفا فالنكاح جائز بالف **س** لأن المهر تابع في النكاح
ولذا ينبغي بدونه فلو أوجبنا الفين كما في البيع
لصار الفصد من جهة النسبة المهر فيصير البيع
مقصودا ر و آة وقيل باليمين **س** لأن النسبة
في الصيغة مثل ابتداء البيع وهو ما إذا تواضعا على
البيع بالف وعقد على الفين واتفقا على أنه لم يحصرا
شيئا لو اختلفا فإن أبا صفة جعل العمل أو يلزم
منه بصفة المواضعة فكذا المزار و آة أبو يوسف

عنده فلو كان الجرم وان كان ذلك في القدر
 بان سعي الفين وقد تو اضعاف الف
 فان اتفقا على البناء فعندهما الطلاق واقع و
 المال لازم كله لانهما جعلوا المال لازما بطريق التبعية
 فلا يدر شر فيه المنزل اذ التبعية للتضمن لا للتضمن
 وعنده يجب ان يتعلق الطلاق باختيارها
 جميع المسمى لان الطلاق يتعلق بما علق به
 الزوج وقد علقه بالعين فيتعلق بهما وان
 لمزلا باحدهما واذا تعلق بالكل والمرأة لم يقبل
 بعضه جدا لكونها لازمين في الف فلا يقع الطلاق
 بقبول البعض وان اتفقا على الاعراض لزم
 الطلاق ووجب المال كله عامرة وان
 اتفقا على انه لم يحصر ما شئ وقع الطلاق و
 وجبه المال كله اما عنده فليجوز على احد
 احدا ويلزم من المواضع واما عندهما فلان المنزل
 لا يدر شر في الخلع على اصلها وان كان ذلك
 في الجنس بان ذكره الدناير للمجبية وغيرها

الدرهم

الدرهم يجب المسمى عندهما بكل حال سواء
 اتفقا على الاعراض او البناء او انه لم يحصر ما شئ
 او اختلفا لما ذكره انه لا يدر شر في الخلع فيقع ويلزم
 المال تبعا وعنده ان اتفقا على الاعراض وجب
 المسمى ووقع الطلاق وان اختلفا فالقول للمدعي
 الاعراض و قد مر وجه كل واحد ايتا في العنق
 على مال والصلح على دم العدم وان كان المنزل
 والاقرار بهما كمثل الفسخ كالبيع والاجارة
 او بما لا يحتمل كالطلاق والعناق بان تو اضعافا
 على انها يقران في المالا بالبيع والاجارة او بالطلاق
 والعناق ولكن لا يكون كذلك فالمنزل يبطله
 اي الاقرار لان صحة الاقرار تبين على ثبوت
 الخبر والمنزل يدل على عدمه لما عرف من ثبوت
 المنزل والاقرار كونه متندا بين الصدق
 والكذب كمثل ذلك فلا يصح ملزما والمنزل
 بالردة كقوله والعباد بانه للصم انه كفرة
 وقائله كافر وان كان بازلا فيه لا بما منزل به

وهو التوبة للصحة لعدم اعتقاده ذلك
 لكن تبين المنزل استحقاقا بالدين **س** فان
 الهازل جاد في نفس المنزل **س** والكافر
 اذا سلم بالاحكام **س** بالجملة **س** والسفوف وهو
 خفة تعري الانسان فتبعته على العمل خلاف
 موجب الشرع والعقل **س** مع قيام العقل
س وان كان اصله مشروعا وهو الشرف و
 التبرير **س** لان اصل السبع والاحسان مشروع
 الا ان الاسراف وهو المجاوزة عن المحرم
 كالاسراف في الطعام **س** وذلك **س** اي السف
س لا يوجب خلافا في الاملية **س** لانه لا يخل بالقدرة
 ظاهرة السلامة بدونه وباطنا ببقاء نور عقله
 بكمال **س** ولا يمنع شيئا من احكام الشرع **س**
 بقاء الاملية ولا يوضع عنه الخطاب لانه يعتمد
 الاملية و **س** باقية **س** وينع ما له عنه و اول
 ما يبلغ اجماعا بالنقص **س** وهو لا يتعدى الغنى
 اموالهم اي اموالهم اضافتها الى الاولياء لغيرهم

فيها

143 فيهما **س** وانه لا يوجب الجبر اجمالا عند ابن حنبل
 رحمه الله **س** لانه حر لا تقصان في عقله فيعتبه بالشر
 اوله سلب ولايته امدار آدمية وهو اشد
 ضررا من التبرير **س** وكذا عند ما فيما لا يبطل المنزل
س وفيما يبطله كجرحه عليه لانه مبذر في ماله فيجرح عليه
 نظره كالصبي **س** والسفوف **س** لانه قطع المسافة
 وشريعة **س** الخروج المديرة فادناه ثلثة ايام ولياليها
س بغير الابل وممن الاقدام لقوله عليه السلام
 يخرج المقيم يوما وليلة والمافر ثلثة ايام ولياليها
س وانه لا ينافي الاملية والاحكام **س** بقاء القدرة
 الظاهرة والباطنة بكمالهما **س** كنه في الشرع **س**
 من اسباب التحفيف بنفسه مطلقا **س** سواء كان
 موجبا للثقة او لا **س** كونه من اسباب المشقة **س**
 فاعتبر نفس السفر سببا للترخص واقيم مقام النفس
س بخلاف المرض **س** حيث لم يتعلق بالترخصة
 بنفسه **س** فانه متنوع **س** الى ما يفر به الصوم والى
 ما لا يفر به لذلك تعلق المرض بالمرض الذي

يوجب المشقة وإذا كان السفر بنفسي سبباً للتحريم
 م فيؤثر في قصر ذوات الأربع وفي تأخير الصوم لكنه
 لما كان من الأمور المختارة ولم يكن موجبا ضرورة
 لازمة **س** أي مشقة لا يمكن دفعها لانه ليس بلان
 بل امر اختياري وإذا كان السبب غير لازم يكون
 الضرر الثاني منه كذلك **م** فقبل إنبه إذا اجتمع صابا
 وموت فز او مقيم فافر لا يباح له الفطر **س**
 لتقرر الوجوب بالشروع وانث السفر اختياري
 فلا يسقط به ما تقرر وجوب عليه **م** خلاف
 المريض إذا تكلف الصوم ثم بدله ان
 يفطر حل له ذلك لانه يوجب ضرورة لازمة
 بحيث لا يمكن دفعها فيؤثر في إباحة الاقطار
س ولو افطر في صورتين مع انه حل له **م**
 كان قيام السفر المبني على الاقطار شبهة فلا ينفذ
 الكفارة ولو افطر **س** القيم **م** ثم سافر لا يسقط
 عنه الكفارة **س** لتقرر باعليه بالافطار **م** خلاف
 إذا مرض **س** بعد الفطر مرضا يبيح له حيث
 يسقط

144 يسقط لانه سبب فاذ وجد في آخر النهار يسقط
 استحقاق الصوم وزوال الاستحقاق لا يجزئ
 فيصير زايلا من اوله كاطياف **م** واحكام السفر
س أي الرخص التي تتعلق به **م** تثبت بنفس
 الخروج **س** من عمر أن المصوم بالسنة **س** وهو ما
 روي انه **م** لما خرج إلى السفر رخصت له فترت
 وقال على رضي الله عنه لو جاوزنا هذا الحص
 لقصرنا **م** وأما لم يتم السفر علة بعد **س** أي وكما
 العكس ان لا يثبت الاحكام الا بعد تمام السفر
 بالمسيرة ثلاثة ايام لان العلة يتم به ولكم لا يثبت
 قبل تمامها لكن ترك بالسنة **م** تحقيقا للرخصة
س في حق الجميع اذ لو توقف الرخص بها على
 تمام ثلاثة ايام لتعطلت الرخصة فيمن مقصده
 الثلاث **م** والخطا **س** وهو وقوع الشيء
 على خلاف ما اراد **م** وهو عذر صالح يسقط به
 حق الله تعالى اذ حصل عن اجتهاد **س** وهو المعنى
 بقولنا ان الاجتهاد اذا الخطا لا يعاقب **م** ويصير

شبهة في العقوبة حتى لا ياتم الحلاطى ولا يؤخذ
تخذ ولا قصاص **س** لانه جزءا كاملا على ارتكاب
الفعل المحرم فلا يجب على المذور الا حصل فيه
قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به **م**
ولم يجعل عذرا في حقوق العباد حتى وجب
عليه ضمان العدو **س** لانه ضمان مال لا جزءا فعل
فيعذر وجوب عصية الحلق ولذا لو ائلفا عينا لا آخر
وجب عليهما ضمان واحد ولو كان جزءا الفعل لو
على كل ضمان كامل كالقصاص **م** ووجب به
الدية **س** لانما يدل الحلق لا جزءا الفعل **م** وصح طلاق
س بان اراد ان يستنج مثلا فجرى على لانه انت
طالق وعندك ففي الانتقاء القصد قلنا بطل
فلا يتعلق الحكم به بل يتعلق بسبب ظاهر وهو
الاملية القصد بالفعل والبلوغ للخروج **م** ويجب
ان ينعتق بيه **س** اذا جرى البيع لانه خطا بلا قهر
م اذا صدق **س** عليه خصمه ويكون بيه كبيع
المكره **س** لوجود الاختيار وضعا لانه وضع البلوغ

نفا

مقاه

145 مقاه ولعدم الرضا منه فصار المكره **م** والاكره
س وهو حصل الفسخ على امر لا يريد به ان يشره لولا الحلق
عليه بالوعيد على تركه **م** وهو **س** على ثلاثة **م** اما ان
يعدم الرضا وينفذ الاختيار **س** الاختيار هو
القصد الى امر منه دون الوجود والعدم داخل
في قدرة الفاعل بشرط جرح احد الجانبين على الآخر
الصحيح منه ان يكون الفاعل في قصده مستبدا
الفاقد منه ما يكون اختياره مبنيا على اختيار
اخر **م** وهو الملقى **س** وهو الاكره بالقتل او
بقطع العضو **م** او بعدم الرضا ولا ينفذ الاختيار
س وهو الذي لا يلجى لعدم الاضطرار الى جبرته
لنكته من الصبر على ما يدره كالاكره باطس **م**
او لا يعدم الرضا **س** فلا ينفذ الاختيار ضرورة **م**
وهو ان يهتم **س** اي يهتم **م** بحبس ابنته او ابنه
س او ما جرى مجراهم والاكره بجلته **س** اي بجلته
م لا ينفذ الخطاب **س** لان المكره مبتلى والابتلاء
تحقق الخطاب **م** والاملية **س** لان الخطاب

مشروط بها وانما كان مشطرا **لانه** **س** اي الكره
م المتعدد بين فرض **س** كمن الكره على اكل البيت
 بالقتل فانه لا يحل له الامتناع كما هو موجب الفرض
م وحظر **س** كالكره ان على قبل **س** بالقتل
 فاشكر **م** عليه لان قتل المسلم لا يحل لضرة ما
م وابطاحه **س** كالكره ان على الافطار في رمضان
 بالقتل فانه يباح له الفطر **م** ورضخه **س** كالكره
 على اجزاء كل الكفر بالقتل فانه يرخص له الاقدام
 عند المطالبة على الايمان ولا يباح الاختيار
س اذ لو سقط الاختيار لبطل الكراه لا يرب
 لانه حمل على ان يختار اما تلف نفسه بالامتناع
 او الاقدام لصيانتهما واذ لم ينافيه **م** فاذا عجز
س اي الاختيار الفاسد **م** اختيار صحيح **س**
 وهو اختيار الكره **م** وجب ترجيح الصحيح
 على الفاسد ان امكن **س** لان الفاسد معدوم في
 مقابلته **م** والاس **س** اي لم يمكن **م** بقي منسوبا الى
 الاختيار الفاسد **س** ولذا يغير الكره الى كرهه فيها
 محتمل

146
 محتمل ذلك وفيما لا يحتمل لا يبيع نسبة الحكم الى الكره
 فيبقى منسوبا الى الاختيار الفاسد وانقمت
 نقصات الكره الى مدين **م** ففي الاقوال لا يصح ان
 يكون المتكلم اليه لغيره لان التكلم بلسان الغير لا
 يصح فاقصرت عليه فان كان **س** القول **م**
 مما لا يفتح ولا يتوقف على الرضا لم يبطل بالكراه
 كالطلاق وكخوف **س** من العتاق والسكاح لان
 ذلك لا يبطل بالهزل ويدين في الاختيار والرضا
 بالحكم فلان لا يبطل بالايضا في الاختيار او بل **م**
 وان كان محتمل **س** اي الفسخ **م** ويتوقف
 على الرضا كالسبع وكخوف **س** من الاجارة فانه
م يقتصر على المباينة **س** ايضاح الا انه يفسد
س اي ينفق فاسدا لان الكراه لا يمنع انقضاء
 اصل التصرف لصدره عن الله في حله و
 لكن يمنع تفاوه **م** لعدم الرضا **س** الذي هو
 شرطا النفاذ حتى لو اجاز به بعد زوال الكراه
 صح **م** ولا يبيع الاقارب كره **س** سواء كانت بما لا

كتمل الفسخ او بما كتمل **م** لان صحتها **س** اي
 الاقارير **م** يعتمد قيام المجبة عنه وقد قامت دلالة عدم
س اي عدم قيام **م** والافعال فمان احد ما اقول
 فلا يصلح فيه له لغيره كالاكل والوطئ فيقتصر الفعل على
 المكره لان الاكل يقع بغيره لا يتصور **س** وكذا الوطئ
 بالغيره **م** والتمس يصلح ان يكون فيه له لغيره كالتام
 النفس والمال **س** لانه كتمل ان ياخذ المكره فيقتصر
 به نفس او مالا فيتلف **م** فيجب القصاص على المرو
 دون المكره **س** ان كان القتل عمدا لان المكره على
 يحصل والاجابة الجاهلية لان انسان مجبول على حب
 الحياة فلما سد بالقتل فيه اختياره واذا فسد الحق
 بالآلة التي لا اختيار لها بمنزلة سبق فريد المكره فينسب
 الفعل اليه **م** وكذا الدية يجب على عاقلة المكره **س**
 والكفارة عليه ان كان خطايا ان اكرهه على رمي ظبي
 فاحصا بانسان **م** والحرقات انواع **س** مد ايمان
 امه المكره في الحرقات **م** حرمة لا ينكسف **س** اي
 لا ينسقط ولا يدخلها رخصة كالزنا بالمرأة **س**

لان

147 لان ولد الزنا ملك حكيم وقتل المسلم **س** لا ذل
 الرخصة خوف التلف والمكره عليه اي المقصود
 قتله في تحقيق الصيانة عنه خوف التلف كراه
 فقط المكره في حق يتناول ادم المكره عليه
 للتعارض **م** وحرمة كتمل السقوط اصلا كحرمة الظن
 والميتة **س** ولحم الخنزير فان الاكره ايه يجب
 ابا حنبل لان حرمتها لم يثبت بالنقض الا عند
 الاختيار والاصل ان ما يناقض تناوله حالة الخصة
 يباح بالاكره اذ كان ملجيا لوجود الضرورة
 فيها وما لا فلا يذ اذ انتم الاكره اما اذا قصر فلم
 يحل له لعدم الضرورة **م** وحرمة لا كتمل السقوط
 لكنها كتمل له خصة كاجراء كلمة الكفر **س** على الا
 والقلب مطمئن بالابان لان اجرة الاحرام لا
 كتمل السقوط لا التوجيه واجب الى الابد
 الا انه رخص فيه بالنقض **م** وحرمة كتمل السقوط
 لكنها لم تنسقط بعذر الاكره واحتملت الرخصة
 ايضا كتمل مال الفير **س** فانه حرام وحرمة

كحل السقوط باذن صاحب التقرف واذا اكره عليه
اكره اما كمال جازله لان حرمة النفس فوق حرمة
المال فيجعل المال وثابة للنفس **وللهذا**
اي ككون الحرمة قائمة **اذ صير على مدين النفس**
حتى قتل صار شهيدا **لانه** يكون باذ لا تقم
لاغر از الدين واقامة حق الشرع وقد جرى
ما يستره الله تعالى هذا المختصر قد تم في اوسط شوال
سنة خمس وستمائة

Süleymanî ve U. Kütürü

Hasan Hüsnî R.

وهي ماله وجود حساس غير توقفه على الشرع كالقتل والزنا وشرب الخمر
فانها كانت معلومة قبل وجود الشرع يقع على القسم الاول وهو ^{البيع} ⁶
وعنه الا اذا اقام الدليل بخلافه فانه يقتضي القبح لغيره كالشرع عن كونه
حالة الحيض وعن اتخاذ الداب كداسي وعن السبي في نعل واحد فان الدليل
دل على ان الشرع لم ينعى الا ذاك والشفقة لا لمعنى لغيره هذه الامثلية
وهي الامور الشرعية اي عن الافعال التي تتوقف مرتبها على الشرع
كالصوم والصلوة والبيع والامارة فان قلت لا تتوقف معرفة البيع
والامارة على الشرع لتحققها بين الممل قبله قلنا كان الموجود ^{ببطلان}
الحال بالمال او بالشفقة والشرع زاد على ذلك اهلية العاقلين ومحلته
المعقود عليه وغير ذلك وفي عليك للنافع بعوض زاد الاهلية ومحلته
وكون المساجر معلوما والامارة والمدة معلومين وموقفها بهذه الشروط
موقوف على الشرع كذا قاله الشراح والقائل ان يكون ما عدا ذلك من الحسنات
انما كان موقوفها من حيث انما افعال وانما موقفها من حيث كونها على
صفتها معلومة وهي ان القتل انما يجب القصاص اذا كان المقتول محققا
الدم على التام وقد قتل بالذات ولا يكون القائل اياه وكذا الزنا
من حيث كونه وطبا في القبل في غير الملك وشبهته وكون الشبهة
وطا في الفعل او في المحل وجب للرجم والجلد فلا يحصل الا بالشرع
فلا فرق بين القسمين والصلوات انما يفسر الافعال المحسنة بالمعنى
الشاذ فيعده تجوزة في غير محل العوارض فيندفع الاشكال على
الذي انصاه به وصفا اي يقع على القسم الذي يقع لمعنى في وصفه

يعني يبقى المسمى بعد التسمية مشروفاً باصله دون وصفه الا اذا دل الالفاظ
على كونه نبيحاً لعينه فلا يكون مشروفاً عن بيع الضابطين والملاقيع
وصلاة المحدث فانها افعال شرعية تحت لعينها وما ذكرنا يوجب
ان اطلاق المصنف على قيد المطلق وعن الاله مستثنى من ايجاز محال فان
قلت التسمية عن الصلوة في الارض المقصورة على عن الاله فاعمال الشرعية
وليس مما اتصل به وصفاً بل من قبل ما قيل ما اجتمع به ومجاوزاً قلنا
المراد به ما يكون فيما غيره بدونه اعتبار الحمد الزائدة لما ان القبح
لعينه بغية التحريم بقسميه من غير نظر الى كون احدهما وصفاً
والاخر شريعاً خصوصاً ما اتصل به وصفاً بالذكر لكونه اشهر واكثر
لان السقيع يثبت اقتضاء للتسمية فلا يمتنع في اي له يكون ان يثبت
القبح على وجه يبطل به اي بذلك الوجه المقتضى وهو الذي بيانه
ان الله تعالى تسمى عباده ايستاك ذلك بان يكون المسمى عنه منصوصاً
حتى يكون العبد مستاكاً اي ان يفعله نبيحاً او يتركه فيشرب ولو
كان نبيحاً لعينه في شريعات يكون باطلاً ولا يمكن وجوده والنهي
عن المستحيل يجب كمن قال لا تسنان لا تظفر فيبطل المسمى
للمقتضى وقيد ابطال القبح المقتضى فيعود على موضوعه للمقتضى
واذا احل القبح على القبح لا غير يكون المسمى عنه ممكناً والمقتضى وهو
القبح محفوظاً والمقتضى وهو المسمى ايضا محفوظاً حقيقة ان
القبح عبارة عن نوع حكم شرعي بالكلية من غير مناهة والنهي ينصرون في
المخطوب بالسبح لا له موضوع لطالب الكون عن الفعل فيكون الا